المركز الديمقراطي العربي برلين - ألمانيا

الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لجمعيات المجتمع المدني في مكافحة الفقر

الحالة الموريتانية

مساهمة نقدية في سوسيولوجيا الجمعيات والتنمية

تأليف:
محمد يحيى حسني

المركز الديمقراطي العربي

الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لجمعيات المجتمع المدني في مكافحة الفقر
الحالة الموريتانية
مساهمة نقدية في سوسيولوجيا الجمعيات والتنمية

المركز الديمقراطي العربي برلين - ألمانيا

الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لجمعيات المجتمع المدني في مكافحة الفقر
الحالة الموريتانية
مساهمة نقدية في سوسيولوجيا الجمعيات والتنمية

The economic and social contribution of civil society associations in combating poverty In light of the Mauritanian situation.
A critical contribution to the sociology of Associations and Development

هذا الكتاب هو محاولة لتقصي الأدوار التنموية التي ينهض بها القطاع الثالث المتمثل في المجتمع المدني بتنظيماته وجمعياته المتعددة والمتنوعة الاختصاص، مع التركيز على الجمعيات ذات الطابع التنموي تحديدا. وتنبع أهمية مقاربة الدور التنموي للفاعل غير الحكومي ممثلا في المجتمع المدني من التنامي المتزايد للحياة الجمعياتية والأدوار التي تؤديها وتعويضها شيئا فشيئا للدولة. ويعدّ الفقر في بلد كموريتانيا هو التحدي الأول للدولة والمجتمع المدني معا فما زالت نسبة الفقر في موريتانيا مرتفعة مقارنة بالبلدان المجاورة، وما زال الفقر يلقي بظلاله الثقيلة على الدولة والمجتمع. وتعدّ العاصمة نواكشوط نموذجًا حيًا لمعاناة المدينة الحديثة من الفقر ومخلّفاته.

محمد يحيى حسني

VR . 3383 – 6837 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

2023

الـنـــــــــاشـــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لايسمح بإعادةإصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصاديةألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب: الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لجمعيات المجتمع المدني في مكافحة الفقر

الحالة الموريتانية

مساهمة نقدية في سوسيولوجيا الجمعيات والتنمية

The economic and social contribution of civil society associations in combating poverty In light of the Mauritanian situation. A critical contribution to the sociology of Associations and Development

تأليف: د. محمد يحي حسني

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو – ألمانيا. برلين

رقم تسجيل الكتاب: VR. 3383 – 6837 B

الطبعة الثانية

2023م

الفهرس

1. سؤال الانطلاقة..... 11
2. الإطار النظري والمنهجي..... 16
3. الإشكاليات:..... 17
4. نموذج التحليل..... 21
5. الفرضيات:..... 22
6. المفاهيم..... 23
7. مفهوم الفقر..... 23
8. تفسير الفقر 25
9. التفسير المادي للفقر وأبرز مفاهيمه..... 25
10. خط الفقر 26
11. خط الفقر المطلق 27
12. خط الفقر النسبي..... 28
13. فجوة الفقر 28
14. شدّة الفقر..... 28
15. التفسير السوسيولوجي للفقر وأبرز مفاهيمه 29
16. مفهوم التمكين 37
17. مفهوم الجمعية 38
18. التفسيرالسوسيولوجي لمفهوم الجمعية والمفاهيم المجاورة 40
19. مفاهيم مجاورة للجمعية..... 45
20. مفهوم المقاولة وعلاقتها بالجمعية 46
21. مفهوم الإدارة وعلاقته بالجمعية..... 49
22. براديغمات البحث 51

23. منهجية البحث: 57
24. عيّنة البحث 58
25. العيّنة الكمّية 59
26. العيّنة الكيفيّة 62
27. الدراسات السابقة 62
28. محاور البحث وصعوباته وأهدافه 72
الفصل الأول: الفقر والجمعيات في موريتانيا.. التاريخ والواقع الرّاهن 74
أوّلا: المجتمع الموريتاني بنيةٌ أنتجت الفقر وتستثمر فيه! 75
ثانيا: الفاعل الرسمي وعلاقته بالفقر في موريتانيا 80
1. مكافحة الفقر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية من 1963 إلى 1985 81
2. السياسة الاقتصادية والاجتماعية الأولى: انطلاقة ورهان خاسران 81
3. السياسة الثانية إخفاق آخر رغم محاولة إصلاح المسار 83
4. السياسة الثالثة من 1976 إلى 1980 85
5. السياسة الرابعة من 1981 إلى 1985 87
6. الارتهان لبرامج الإصلاح الهيكلي وسياسات التقويم المالي المفروضة 88
7. الفقر في موريتانيا في ظل الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الفقر 91
ثالثا: الجمعيات في موريتانيا.. الضرورة والوضع أو التاريخ والتشريع والأنشطة 95
1. الجانب التشريعي أو علاقة الدولة بالجمعيات 98
2. الأهداف والأنشطة 103
الفصل الثاني: الجمعيات في موريتانيا وعلاقتها بالفقر 106
أولا: علاقة الجمعيات موضوع الدراسة بالفقر 107
1. هوية الجمعيات موضوع الدراسة 109

2. جمعية الخير للتكافل الاجتماعي في موريتانيا 109
3. الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة 117
4. جمعية النساء معيلات الأسر 120
5. الجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأمية 123
6. جمعية بسمة وأمل 127
7. خلاصات لمحددات هويات الجمعيات من حيث الاسم والمشروع والوظائفية والفاعلين 132
ثانيا الجمعيات موضوع الدراسة من ناحية الإمكانات والإنجازات 134
8. جمعية الخير للتكافل الاجتماعي 134
9. الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة 136
10. جمعية النساء معيلات الأسر 139
11. الجمعية الموريتانية لمكافحة الفقر والأمية 141
12. جمعية بسمة وأمل 142
ثالثا: أهداف الجمعيات موضوع الدراسة وحجم إسهامها الاقتصادي والاجتماعي 143
الفصل الثالث: تقييم إسهام الجمعيات من خلال المستفيدين 148
أولا: هوية المستفيدين واستراتيجيات تدخلات الجمعيات 149
1. هوية وخصائص عينة المستفيدين 149
ثانيا: تمثلات الفقراء عن الفقر ونشاط الجمعيات 152
1. الفقر في عيون الفقراء 159
2. تمثلات المستفيدين لعمل الجمعيات 163
ثالثا: تدخلات الجمعيات.. ماهيتها وقيمتها 163
1. المشاريع المدرة للدخل 163
2. الكفالات 165

3. الخدمات الصحية والموسمية..... 168
الخاتمة..... 170
قائمة المراجع:..... 176

فهرس الجداول

العدد	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور عدد الجمعيات والروابط والمنظمات من 1969 إلى 2023	12
2	المفهوم الإجرائي للفقر	24
3	خطوط الفقر المُحيّنة في موريتانيا بالأوقية للفرد سنويا	26
4	المفهوم الإجرائي للتمكين	37
5	التعريف الإجرائي للجمعية	39
6	الجمعيات عيّنة الدراسة	59
7	توزيع العينة الكمية حسب الفئة العمرية	60
8	توزيع العينة حسب الجنس	60
9	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	60
10	توزيع العينة الكمية حسب الاستفادة من جمعيات الدراسة	61
11	توزيع العينة الكمية حسب نوع وشكل الاستفادة	61
12	توزيع أفراد العينة الكمية حسب التمتع أو عدم التمتع بالضمان الصحي	61
13	يبين توزيع الاستثمارات في الخطة الاقتصادية الأولى	82
14	يبين التطور السكاني لمدينة نواكشوط	84

15	توزيع الاستثمارات في الخطة الاقتصادية الثالثة	86
16	الاستثمارات المتوقعة في الخطة 1981 - 1985 ووتوزيعها على القطاعات	88
17	يبين نسب الفقر والفقر المدقع ونسب الشعور بالفقر من 1987 إلى 2014	90
18	الأعضاء الأساسيين في جمعية الخير حسب متغيراتهم الاجتماعية	116
19	توزيع أعضاء الجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأمية	126
20	تحديد أعضاء الهيئة المديرة لجمعية بسمة وأمل	131
21	المنجزات الفعلية لجمعية الخير للتكافل الاجتماعي	136
22	ميزانية الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة 2010 إلى 2014	137
23	المنجزات الفعلية للجمعية الموريتاية لترقية الأسرة	139
24	المنجزات الفعلية لجمعية النساء معيلات الأسر	140
25	المنجزات الفعلية للجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأمية	141
26	المنجزات الفعلية لجمعية بسمة وأمل	142
27	أهداف الجمعيات موضوع الدراسة ووسائلها في تحقيقها	143 - 144
28	إسهام الجمعيات الاقتصادي	145
29	الاحتياجات الخصوصية للجمعيات موضوع الدراسة وسبل معالجتها	146 - 147
30	توزيع عينة المستفيدين حسب الحالة الاجتماعية	150
31	تمثلات عيّنة المستفيدين حول الفقر	153
32	تمثلات الفقراء حول أسباب الفقر	154
33	هل الفقراء يعملون أم لا يعملون؟	156

34	تصور الفقراء عن العمل	157
35	أولويات ومشاكل الفقراء عيّنة الدراسة	157
36	تمثلات المستفيدين حول عمل الجمعيات	160
37	الوسائل الأنسب لمكافحة الفقر حسب المستفيدين	162
38	تقييم الكفالات من طرف المستفيدين	167

1. سؤال الانطلاقة:

ما هي الأدوار الحيويّة التي تقوم بها الجمعيات الموريتانية في مجال مكافحة الفقر؟ أو هل من شأن العمل الخيري الخدمي و/أو التنموي الذي تقوم به الجمعيات الموريتانية أن يضطلع بدور فاعل في عملية مكافحة الفقر؟

منذ عقدين من الزمن تقريبا عرفت الظاهرة الجمعياتية في موريتانيا تطورا لافتا للانتباه، حيث تُقدِّر بعض الجهات الرسمية عدد الجمعيات والرابطات والمنظمات بما يصل إلى حدود 20 ألف جمعية [1] وهو العدد الذي لم يكن يتجاوز أكثر من 600 جمعية من فترة الاستقلال وحتى نهاية التسعينيات.

وأمام هذا العدد الكبير من الجمعيات لم تكن المواكبة – إن على مستوى الدراسات والبحوث أو على مستوى ما يضبط عملها ومن ثَمّ متابعتها من ناحية الإجراءات الرسمية – ذا أهمية تذكر [2] بالمقارنة مع هذا التطور الكبير للحقل الجمعياتي على مستوى الكم.

ويبين الجدول التالي تطور عدد الجمعيات والروابط والمنظمات من عام 1969 إلى حدود عام 2023:

---

[1] مفوضية حقوق الانسان والعلاقات مع المجتمع المدني، إدارة المجتمع المدني، مقابلة شبه موجّهة مع رئيس القطاع بتاريخ 19 سبتمبر 2013 نواكشوط. نشير إلى أنه لا توجد إحصائيات رسمية دقيقة ومضبوطة عن حجم القطاع الجمعياتي في موريتانيا، لكن التقديرات الرسمية للمفوضية وعلى لسان مسؤول قطاع المجتمع المدني فيها، تُرجّح أن يكون عدد الرابطات والمنظمات قد وصل حوالي 5 آلاف أو 6 آلاف جمعية، وعدد التعاونيات الزراعية والفلاحية والتنموية إلى 17 ألف تعاونية وعدد الأحزاب والنقابات إلى ما يتراوح بين 120 و150 نقابة وحزب.

[2] المنصف ونّاس: الجمعيات في موريتانيا: التاريخ والتشريع والأنشطة (دراسة ميدانية)، 2002. ومنينة بنت عبد الله: نشاط المنظمات الأهلية في الجمهورية الاسلامية الموريتاني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقرير السنوي الأول،2001. و

Mohamed Moktar Aloui, Note ***d'étude relative à la situation des ONG en Mauritanie***, rapport dactygraphié, 2000.

أما فيما يخص متابعة الجهات الرسمية للقطاع الجمعياتي فتكاد تكون معدومة أو على الأقل قاصرة ، ففي وزارة الداخلية المكلفة قانونيا بإصدار الرخص للجمعيات لم نتمكن من الحصول على عدد الرخص التي أصدرتها نظرا لعدم وجود قاعدة بيانات لذلك الغرض على حد قولهم ، وعلى مستوى مفوضية حقوق الانسان والعلاقات مع المجتمع المدني التي تضطلع إدارة المجتمع المدني فيها بالتنسيق بين جمعيات المجتمع المدني والجهات الحكومية والشركاء الفنيين والماليين فهي كطرف ثان مشرف على النشاط الجمعياتي في البلد لم تتمكن حتى الآن من حصر العدد الإجمالي للجمعيات نظرا لطابع التشتت المميز لهذا الحقل وعدم وجود كثير من جمعياته إلا إسميا فقط على الورق، وهي ظاهرة تسعى المفوضية إلى القضاء عليها وفي إطار ذلك صرّح لنا المكلف بالقطاع أنهم ينجزون الآن قاعدة بيانات ثرية ودقيقة عن الجمعيات والروابط والمنظمات الفاعلة والموجودة حقيقة.

الجدول رقم 1: تطور عدد الجمعيات والروابط والمنظمات من 1969 إلى 2023

السنة	العدد الكلي للجمعيات
1969	6 جمعيات
1988	7 جمعيات
1991	10 جمعيات
2000	+ 600 جمعية
2013	5000 إلى 6000 جمعية
2023	18 ألف إلى 20 ألف جمعية

المصدر: من إنجاز الباحث.

هذه الصورة الأولية عن الحقل الجمعياتي في موريتانيا توحي لنا بمستوى من التطور الكبير لهذا الحقل، الذي كانت وراء اتساعه مجموعة من العوامل، لعل أبرزها وأكثرها وجاهة: فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة الوطنية إثر موجات الجفاف الشديدة التي ضربت البلد في السبعينيات والثمانينيات وما خلّفته من هجرات أثقلت كاهل العاصمة الفتية والاقتصاد الفتي في موريتانيا. وما تمخّض عن ذلك من فقر استشرى في مختلف الشرائح الاجتماعية والسكانية وما ألحقه بالمجال من تشوّهات في شكل أحياء صفيح تطوق المدن الكبيرة، بحيث أصبح الفقر السمة الأساسية للحياة الحضرية والريفية على حد سواء، في بلد يصنّف ضمن ال 50 دولة الأفقر في العالم.

إذن فالجفاف والتصحر والفقر[3] وضعف الأداء الاقتصادي والاجتماعي والتنموي بشكل عام للدولة هي عوامل من بين المبرّرات الأساسية التي كانت وراء تشكل واطراد تطور تزايد عدد الجمعيات في موريتانيا.

[3] المنصف ونّاس، الجمعيات ***في موريتانيا: التاريخ والتشريع والأنشطة (دراسة ميدانية)***، 2002، ص 8.
انظر أيضا: المنصف ونّاس، الحياة ***الجمعياتية في المغرب العربي***، ألتالير، 1997، ص 25.

هذا بالإضـافة إلى أن الحقل الجمعياتي أصـبح – أيضـا – في الآونة الأخيرة مصـدرا للاسـترزاق لدى بعض الفاعلين الذين جعلوا منه مطيّة لتحصيل المال فيما يُعرف محليا بظاهرة "جمعيات الكراطيبل".

بيد أن هذا التنامي الحاصـل لعدد الجمعيات في موريتانيا ليس سـمة خاصـة بها لوحدها، بل هو سـمة عالمية لمسـار يهدف إلى "**جعل المنظمات غيرالحكومية الفاعل البارزفي العملية التنموية، بعد أن أدت العولمة إلى تسـارع اتّسـاع رقعة الفقر**" [4] وما اسـتتبع ذلك من مخاطر تتعلق بالهجرة وتهديد الاسـتقرار الاجتماعي.

كل ذلك دفع الجهات المانحة والمستفيدة من العولمة إلى تصويب سياساتها وتوجيهها في اتجاه خلق أشكال من التنمية في الدول الفقيرة "لتثبيت المهاجرين المحتملين". ونظرا لفسـاد معظم الأنظمة في الدول الفقيرة عملت الدول المانحة على توجيه التمويل إلى المنظمات غير الحكومية لتضطلع بتلك المهمة.

وهو ما ولّد حراكا غير مسـبوق في مجال تشـكل وازدياد المنظمات غير الحكومية في العالم، مشـكِّلة بذلك قطاعا ثالثا جديدا أمام القطاع العام والخاص، وبأنماط جديدة من الإسهام الاقتصادي والاجتماعي فيما بات يطلق عليه الاقتصـاد الاجتماعي والتضـامني غير الربحي القائم على فكرة التمكين في سـبيل النهوض بعملية تنمية بديلة تنطلق من تمكين الفرد بتأهيله وتشريكه.

فالمنظمات غير الحكومية إذن "برزت كفاعل رئيس في التنمية وخاصـة بعد النمو غير المسـبوق في الحجم والمجال، ففي الولايات المتحدة الأميركية يصـل عدد المنظمات غير الحكومية إلى أكثر من 2 مليون منظمة وفي الهند يصـل العدد إلى 1 مليون منظمة غير حكومية"، وقد أطلق ليسـتر سـالمون على هذه الظاهرة "الثورة التنظيمية Global Associational Revolution" [5].

---

[4] انظر على ليلة، ***دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر***، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2002، ص 22.

[5] Lester M. Salamon**, The Rise of the Nonprofit Sector**, Published by the council on Foreign Relation'' **Foreign Affair'',** 1994.

وبحســـب تقرير للشـــبكة العربية للمنظمات الأهلية فقد وصـــل عدد تلك المنظمات في العالم العربي في 2004 إلى حوالي 230 ألف منظمة أهلية"[6].

إذن أمام هذا التطور المذهل وهذا الإسهام المتزايد بات من الضروري مواكبة ذلك بالدراسات والبحوث، ولعل مشـــروع جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة الأميركية هو أول مشـــروع علمي متكامل يتم في التسعينيات من أجل مواكبة وتقييم إسهام الجمعيات الاقتصادي والاجتماعي في مجال التنمية من خلال "مركز دراسة المجتمع المدني".

ولعل هذا أيضا ما دفع " الأمم المتحدة تعمد إلى خلق دليل يتضمن معطيات وآليات إحصائية جديدة من أجل احتساب مساهمة الجمعيات والمؤسسات اللّاربحية عموما في الاقتصاديات المحلية وتوحيد آليات قياس هذه المساهمة وتتبعها ومقارنتها على الصعيد الدولي"[7].

وقد تواصـــلت هذه الجهود في الاعتناء المتزايد علميا بالجمعيات لتصـــل إلى المنطقة العربية من خلال "الشبكة العربية للمنظمات الأهلية" التي تضطلع بمهمة متابعة وتقييم هذا القطاع في العالم العربي عبر البحوث والدراسات والتقارير السنوية.

وعلى مستوى التناول السوسيولوجي للظاهرة الجمعياتية فإن إسهامات الرواد الأوائل في علم الاجتماع – أميل دوركايم وماكس فيبر وفرديناند تونيس وطوكفيل، وما أسهمت به السوسيولوجيا الأنجلوسكسونية والفرنسية – قد أدّت إلى تطوير عُدّة نظرية ومنهجية معتبرة في مجال مقاربة الحقل الجمعياتي، ستمكننا عبر استثمارها، من تحليل الواقعة الجمعياتية في موريتانيا بخصوصياتها ومختلف أبعادها. في مجال لا زال بكرا بالنسبة للبحوث السوسيولوجية وهو المجتمع الموريتاني.

---

[6] بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: ***دولة الرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، الإسكندرية من 28 إلى 30 نوفمبر 2005، الطبعة الأولى، 2006، عنصر هويدا عدلي، **دورمنظمات المجتمع المدني في صنع سياسة للرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي: حالة المنظمات غير الحكومية**، ص 501.

[7] فوزي بوخريص، ***مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات***، إفريقيا الشرق، الرباط، 2013، ص 8.

ومن منطلق أنه " **ليســـت هنـاك مجتمعـات متخلفـة، و إنمـا هنـاك مجتمعـات غير محلّلـة، وحتى إذا افترضـنا أنها محلّلة فهي إما ناقصـة أو مشـوهة التحليل وغير مدروسـة**"[8] على حد تعبير جاك بيرك فقد ارتأينا انطلاقا من ذلك تناول الحقل الجمعياتي الموريتاني بالدراســة والتحليل في علاقة فاعلية أنشــطته بمكافحة ظاهرة الفقر، في مجال يعد الأكثر تضررا منها ومن مخلّفاتها وهو العاصمة نواكشوط، التي يتركز فيها – أيضـا – معظم العمل الجمعياتي سـواء من حيث الأنشـطة والمسـتفيدين أو من حيث مراكز وعدد الجمعيـات. هـذا من جهـة، ومن جهـة أخرى لما للجمعيـات من أهميـة في تحريـك عجلـة التنميـة والـدفع بالمشــاركة إلى أقصــى حد وتمكين الفئات المحرومة من وســائل التمكين عبر التأهيل والتدريب ومن ثَم التشــريك، وتلبية الحاجات الأســاســية التي فشــلت الدولة في تلبيتها ودفع القطاع الخاص إلى زيادتها باحتكاريته وسيطرة الربحية عليه.

ويضــاف لتلك الأهمية " **فرص العمل التي بات يوفرها هذا القطاع، والقيمة الاقتصــادية للمتطوعين فيه، وقيمة مشاريعه وإسهامها في توليد الدخل،والحصول على التمويل**"[9].

فما مدى إسهام الجمعيات الموريتانية في مكافحة الفقر في مدينة نواكشوط؟

[8] فوزي بوخريص، ص9.

[9] عبد الله الخطيب وأيمن عبد الوهاب، ***الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الأهلية في الدول العربية***، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 1999، ص 13.

2. الإطار النظري والمنهجي:

إن غياب الموجِّه النّظري في أي دراسة جادة – على الأقل في مجال علم الاجتماع – يجعل الدراسة في نظرنا هشـــة: أي غير قادرة على الصـــمود أمام النقد من جهة، كما يجعلها مفتقرة أيضـــا إلى خصـــائص هامة بالنســـبة للبحث الســـوســـيولوجي من جهة أخرى، وهي تلك الخصـــائص المتمثلة في الافتراض والمقارنة والاستدلال والتأويل والتّفهم " **فالنماذج النظرية هي نو افذ للإطلال على الحقيقة**"[10] .

وسنطلق على هذه المرحلة في بحثنا "**مرحلة التأسيس والقطيعة**"، والتأسيس هنا يتم من خلال بناء حالة بحثية أو مراجعة أدبية نســـتعرض فيها – لا من خلال الوصـــف فقط بل ومن خلال النقد والتفكيك والانتماء أيضـــا – التراث النظري العلمي حول موضـــوع دراســـتنا، ونعمد بعده إلى بناء نموذج التحليل الخاص بدراستنا بفرضياته ومفاهيمه والتمشي المنهجي المعتمد فيه.

أما القطيعة كمصطلح ابستمولوجي فنعني بها مستويين:

المســـتوى الأول : هو القطيعة مع كل الأحكام المســـبقة فعالم الاجتماع حســـب أميل دوركايم يجب "**أن يتحرر بصـفة مطّردة من كل فكرة مسـبقة**"[11] وما يعرف بالشـك المنهجي Le doute méthodique ليس إلا إحدى التطبيقات الفرعية لهذه القاعدة الدوركايمية، فالقطع إذن "**هو الفعل التكويني الأول في المسار العلمي**"[12]

أما: **المسـتوى الثاني**: للقطيعة فنعني به المفاصـلة والانتقاء من بين التراث النظري الذي سـنسـتعرضـه – على طريقـة التكثيف – بـاختيـار برادايم أو اثنين أو أكثر لتـأطير البحـث حســـب مـا يمليـه علينـا اتجـاه مشكلية بحثنا وإشكالياته.

---

[10] شارلين هس وبيير باتريشيا ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي، القاهرة، 2011 ص 101.

[11] أميل دوركايم، ***قواعد المنهج في علم الاجتماع***، ترجمة محمود قاسم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1988، ص 97.

[12] ريمون كيفي ولوك فان كمبنهود، ***دليل الباحث في العلوم الاجتماعية***، تعريب يوسف الجباعي، المكتبة العصرية، بيروت،1997، ص 30.

3. الإشكالية / المشكلية:

بما أن الإشكالية هي **"المقاربة أو المنظور الذي نعتمده لمعالجة المسألة التي يطرحها السؤال الأولي"**[13]، فإن الحقل الجمعياتي، كان مجال مقاربات عدة في السوسيولوجيا، وهو الأمر الذي يتطلب رؤية منفتحة على عدة إسهامات من حقول معرفية مختلفة، كان لها الأثر الكبير في بلورة سوسيولوجيا للجمعيات. من أهمها سوسيولوجيا الفعل وسوسيولوجيا التنظيمات والعمل بل وسوسيولوجيا المقاولة وعلم الاقتصاد.

فلم يعد خافيا بأن " **الدراسة السوسيولوجية للجمعيات ليست مجرّد ترف فكري تمليه اهتمامات خاصّة، بل ضرورة اجتماعية و اقتصادية وسياسية، بالنظر إلى أن أي تطوير للعمل الجمعياتي أو دعم أو تثمين له في اتجاه الاضطلاع الأمثل بمهامه وأدواره داخل المجتمع، هو رهين بالمعرفة النظرية والمنهجية بالتنظيم الجمعياتي"**[14].

ونفس الأمر بالنسبة لموضوع الفقر الذي كان هو أيضا مجال تناول عدة مقاربات طوّرتها السوسيولوجيا الحديثة حتى أضحت تمثل براديغمات ذات بناء متكامل من حيث الفرضيات والاستنتاجات والأجهزة المفاهيمية، ولعل أبرزها وأهمها: براديغم " **ثقافة الفقر** " الذي بلوره أوسكار لويس، ونظرية "**ثقافة الفقر**" الماركسية المرتبطة بآيديولوجيا تعتبر الرأسمالية موازية للفقر، وإن كان واكسمان يذهب إلى أن التفسيرات الثقافية والموقفية الماركسية للفقر هي تفسيرات "متطرفة"، واضعا نظرية "**المنظور الاقتراني Relational Perspective**" من خلال تطوير أعمال كوفمان بشكل أساسي.

ووفقا لهذا المنظور، فإن الدراسة السوسيولوجية للفقر والفقراء لا ينبغي أن تقتصر على سلوك الفقراء وحدهم بل ينبغي أن تشمل أيضا طبيعة العلاقة بين الفقراء وغير الفقراء[15].

---

[13] ريمون كيفي ولوك فان كمبنهود، ص 128.

[14] Haerning Joseph et autres, Introduction ***penser l'association: du projet au fonctionnement, in, sociologie de l'association: de l'organisation à l'épreuve du changement social***, éd, Desclée Brouwer, Paris, 1997, p29.

[15] محمد الجوهري (محرر)، ***دراسات اجتماعية معاصرة***، 2006، ص 223.

وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ظهر براديغم جديد منحدر من سوسيولوجيا التنمية وهو "**براديغم التمكين**"مع جون فريدمان الذي يفسر الفقر باعتباره حرمانا من التمكين ووسائله. وهنا تلعب المنظمات غير الحكومية دورا بارزا ومحوريا في العملية التمكينية للأفراد والأسر بالتأهيل والتكوين والتشريك لاحقا. وهنا يقترح فريدمان إعادة التفكير في الفقر بالاسترشاد بنموذج جديد يفسّر الفقر عبر ثنائية "**التمكين وعدم التمكين**"[16].

كما يمثل كتاب الفقراء لجورج زيميل[17] إضافة مهمة في مجال الفهم السوسيولوجي للفقر عبر تحديده بمتغير قبول "**المساعدات الاجتماعية**"، فأن أكون فقيرا هو أن أقبل المساعدة الاجتماعية حسب المقاييس الاجتماعية. وهنا نكف عن تفسير الفقر بمتغير حسابي حسب مقاييس الدخل ليُفسح المجال للمتغير الاجتماعي الذي يفسر وضعية اجتماعية معينة ينتج عنها نمط من العلاقات الاجتماعية هي التي تعطي للمجتمع توازنه حسب سيمل. إن الفقر إذن حسب هذه المقاربة هو نتاج اجتماعي من صنع المجتمع. والمجتمع وحده هو من يعطي معاني للفقر تحدّد الفقير فيه من غير الفقير.

إذن فحقل الإمكانات النظرية لموضوع بحثنا شاسع وكبير. وما نسعى إلى تفسيره – انطلاقا من اختيارنا لبعض النماذج فيه – هو فهم وتحليل وتقييم تلك العلاقة الدينامية والمحورية في عملية التنمية بين النشاط أو العمل الجمعياتي وظاهرة الفقر، عبر الدور الذي تلعبه الجمعيات بأنماطها المختلفة في عملية مكافحة ظاهرة الفقر التي تضرب في عمق المجتمع الموريتاني. حيث تصل نسبة الفقر بين السكان، حسب الاحصائيات الرسمية 42 %.

وقد عجزت الدولة عبر سياساتها الاقتصادية والاجتماعية المتوالية، في الحد من تفاقم ظاهرة الفقر، ومازالت الجمعيات – على الرغم من الدور المحوري الذي قد تلعبه في مواجهتها – تفتقد في مشاريعها

---

[16] جون فريدمان، ***التمكين: سياسة التنمية البديلة***، ترجمة ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 103.

[17] Georg Simmel, Les ***Pauvres***, P.U.F, Paris, 1998.

البوصلة في مقاومة الفقر مقاومة ناجعة، لارتهانها – وفق ما نفترضه – إلى أسلوب رعائي خيري أوّلي أكثر منه تنموي جاد وحقيقي بمعنى الكلمة.

وإن كانت بعض التحليلات تجنح إلى اعتبار – وهي إحدى الإشكاليات الممكنة لبحثنا – أن النشاط الجمعياتي القائم على فكرة التمكين بما تتضمنه من أبعاد تتعلق أساسا بالتدريب والتأهيل والتكوين وتنمية القدرات البشرية ودمج الفئات المحرومة في النشاط الاقتصادي عبر القروض الصغيرة والمشاريع ذات الحجم المتوسط والكبير بشروط ميسرة، مع ما يتمتع به العمل الجمعياتي من مزايا تسمح له بسهولة الوصول إلى الشرائح الهشة في المجتمع ومدّها بإمكانيات تغيير واقعها من خلال تمكينها من أسس "**القوة الاجتماعية**".

من هذا المنطلق تعتبر هذه المقاربة أن النشاط الجمعياتي هو نشاط قادر على مكافحة الفقر وبفاعلية ربما أنجع من عملية مكافحة الدولة له، إذا ما توفر له الدعم والتمويل وعنصر الخبرة والموارد البشرية اللازمة والبيئة القانونية المواتية من حيث التشريعات التي تسهل عمل المنظمات غير الحكومية ولا تقيّده.

هذا الاتجاه يستند عموما إلى أفق جديد في التنمية هو ما يعرف بالتنمية البديلة والمستديمة أو بالتنمية البشرية، التي تعتبر الأفراد عناصر قادرين على النهوض بمستوياتهم الاقتصادية بذواتهم إذا تم تمكينهم، وهذا النموذج يستبعد فكرة "ثقافة الفقر" في مستوياتها التي تحمّل الفقراء مسؤولية فقرهم واستمرارهم فيه، نظرا لنمط التنشئة ونسق الاستعدادات السلبي الذي يستبطنونه في تصرفاتهم وممارساتهم، من قدرية واتكالية وخمول حتى.

في مقابل هذه الإشكالية تقوم إشكالية أخرى – لا نستبعدها من أفق تحليلنا – تفترض أن السياسات الجمعياتية غير الحكومية غالبا ما تفتقد الجدوائية في مقابل السياسات الكلية التي تنهض بها الدولة فهناك "اختلافات في المقاربات التي تتبناها كل من المنظمات غير الحكومية والحكومات، فعلى الرغم من كفاءة وفاعلية المنظمات غير الحكومية في ممارستها لنشاطها في مجتمعاتها المحلية، إلا أن نشاطها محدود

النطاق جغرافيا فضـــلا عن تبنيها مفاهيم جزئية للتنمية تســـتجيب للمصـــالح ذات الطابع المحلي. وعلى النقيض من ذلك فإن الحكومات تعمل على نطاق أكثر اتساعا وتستهدف المجتمع ككل بالمعنيين الجغرافي والاجتماعي، إلا أنها قد تعجز عن رؤية العلاقات الفعلية عن قرب ولذلك تصل إليها المعلومات كمعلومات عمومية تنقصـــها الخبرة الميدانية، وهذا قد يؤدي إلى عدم ملاءمة قراراتها لفئات اجتماعية معينة. وما يعنيه ذلك هو حاجة كل طرف للآخر"[18] فيما يحقق تنمية متوازنة.

نحن هنا إذن إزاء واقع يحتّم التكامل والتشـــارك بين جهود الدولة من جهة وجهود القطاع الجمعياتي من جهة أخرى لكســـب رهان معادلة التنمية الناجعة المتوازنة التي يســـتفيد منها الجميع. **فإلى أي مدى يمكن تحقيق ذلك؟**

هذه المنظورات المختلفة والمتباينة أشد التباين في بعضها، ستدفعنا إلى الرّهان على إشكالية خاصّة، تَمْتَحُ من ســـياقات مختلفة لتتكامل في إطارٍ يمكّننا من الإجابة على ســـؤالنا المحوري المتمثل في دور الجمعيات الموريتانية في مكافحة الفقر؟ على اعتبار أن: **النشـــاط الجمعياتي هووجه من أوجه الفعل الاجتماعي والنشاط التنظيمي القائم على فكرة التمكين.**

لكن هل بتو افر متطلبات الفعل الاجتماعي "الناجع/العقلاني" والنشاط التنظيمي المرتكز على معايير الكفاءة الوظائفية وبتَبَنِّي "عقيدة" تمكين الفقراء، تُثمر عملية مكافحة الجمعيات للفقروتكون ذات فاعلية وجدوى؟

تلك هي الإشكالية الرئيسة لبحثنا، لكن ثمة أيضا إشكاليات أخرى ثانوية مهمة للبحث سنحاول الإجابة عليها في مختلف لحظاته نصوغها وفق مقترح أنتوني جدنز الرباعي: الواقعي والمقارن والتطوري والنظري[19] في مساءلة الظواهر الاجتماعية كالتالي:

---

[18] هويدا عدلي، ص 509.

[19] أأنتوني جدنز، ***علم الاجتماع***، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص 669.

- التنامي المتزايد للنشـــاط الجمعياتي في موريتانيا خلال العقدين الأخيرين والمعبِّر عن ارتفاع في سقف نسق حاجيات المجتمع هل كان نوعيا بالشكل الذي تنامى به كمّيا؟
- وهل اقتصـــر تناميه على مجال محدّد بعينه أم شـــمل جغرافية البلد ككل وهل ثمة فروقات فيه باختلاف المجالات والسياقات؟
- وكيف تطور النشـاط الجمعياتي في المجتمع الموريتاني على مرّ تاريخه وما هي الأشـكال الأولية التي من المحتمل أن يكون قد صدر عنها وتطور من خلالها كأرضيات له إلى أن وصل لوضعيته الراهنة في المجتمع الموريتاني؟
- وأخيرا ما هي المتغيرات التي يجب أن نتقصّاها لفهم وتفسير الظاهرة الجمعياتية في موريتانيا؟ وما العوامل التي دفعت إلى انتشـــارها وبروزها بهذا الحجم الكبير؟ وما مدى إســـهامها الاقتصـــادي والاجتماعي في مجال عملها؟

4. نموذج التحليل الخاص بالبحث:

إن بنية مفاهيم الدراســـة وفرضـــياتها هي ما نعنيه بنموذج التحليل، وبالنظر إلى أن بناء هذا النموذج يتطلب إعداد نســـق من المفاهيم والفرضـــيات العملانية. وبما أن – "**الاشـــكالية والنموذج والمفاهيم والفرضـيات هي عناصـر غير قابلة للانفصـام**"[20] – فإن فرضـياتنا ومفاهيمنا سـتكون مسـتلهمة بدرجة أساسية من التوليفة البراديغمية التي سنقترحها والإشكاليات التي تناولناها في مرحلة المشكلية[21].

[20] ريمون كيفي ولوك فان كمبنهود، ص 167.

[21] نفس المرجع.

5. الفرضيات:

بما أنه "**لا يمكن اعتبار عمل من الأعمال بمثابة بحث حقيقي إذا لم يتمحور بنائيا حول فرضية أو عدة فرضيات**"[22]، ومحاولة منا لتفادي الفرضيات المجّانية – باعتبار أن الفرضية هي "**اقتراح يتضمن وجود علاقة مسبقة بين طرفين يمكن أن يكونا تبعا للحالة مفهومين أو ظاهرتين**"[23] وفي بحثنا هي بين مفهومين وظاهرتين في الآن نفسه "الجمعيات والفقر" – انطلاقا من ذلك فسنبني بحثنا على ثلاث فرضيات محورية قادتنا إليها دراستنا الاستكشافية الأولية للواقع الجمعياتي وقراءاتنا النظرية في المقاربات الأساسية حول الجمعيات والفقر. ونصوغ فرضيات بحثنا حسب التسلسل الآتي:

الفرضية الأولى: إن وضعيات الفقر المعاينة في مدينة نواكشوط تعكس لنا شكلا من أشكال الفقر نحسبه نتيجة لعدم التمكين، وهو ما يجعل – على ما نفترض – الفقراء يزدادون فقرا وفي أحسن الأحوال يبقون على وضعية فقرهم تلك، في دائرة الهشاشة والاستبعاد الاجتماعي من المشاركة ومن الوصول إلى وسائل التمكين الضرورية لانتشالهم من فقرهم، وهذا الوضع تنتج عنه أنماط من الفعل والسلوك تؤثر على فاعلية النظام الاجتماعي للمجتمع ككل اجتماعيا واقتصاديا وحتى مجاليا.

الفرضية الثانية: الجمعيات الموريتانية تستهدف من خلال أنشطتها تمكين الفئات المستهدفة بعملها، بيد أن مستويات من القصور الوظائفي والتنظيمي فيها على مستوى الخطط والاستراتيجيات وضعف المتابعة والتقييم أو غيابهما، يكون لها الأثر الكبير على جدوى تلك العمليات التمكينية، التي تحاول من خلالها الجمعيات الموريتانية – محل الدراسة – مكافحة الفقر في العاصمة نواكشوط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي ضعف النوعية في العمل الجمعياتي الموريتاني – لغياب الخبرات البشرية والمقدرات المالية

[22] نفس المرجع، ص 146.

[23] نفس المرجع.

واللوجستية – إلى تحجيم جدوائية عمل القطاع الجمعياتي في مكافحة الفقر حتى وإن كان يشهد تطورا كميا متزايدا.

الفرضية الثالثة: السعي إلى التمكين – وتبنّيه كآيديولوجيا عملية في مكافحة الفقر– والنجاعة الوظائفية في التنظيم من حيث الخطط الاستراتيجية وضبط سير العمل وتوافر السند البشري من متطوعين وعمّال وخبراء وسهولة الوصول إلى مصادر التمويل، وتنويع الأدوار وتغليب الجانب التنموي منها على الرعائي الخيري، مع الحفاظ على روح العفوية والالتزام وعدم التعقيد التي هي من خصائص العمل الجمعياتي، هي عناصر بتوافرها، تجعل من العمل الجمعياتي في مكافحة الفقر، عملا ناجعا يحدّ من الفقر.

6. مفاهيم الدراسة:

إن المفاهيم في السوسيولوجيا هي أدواتنا لغزو الواقع الاجتماعي، فعملية بناء المفاهيم هي "**عملية بناء مجرد يستهدف تفسير ما هو اقعي، وعلى الأخص بناءً و انتقاءً لما هو جوهري في الو اقعي**"[24]. ولسنا في عملية بنائنا لمفاهيم بحثنا نسعى إلى تكديس عدد لا متناهي من المصطلحات والمفاهيم بغاية العرض فقط، بل نسعى عبر بناء مفاهيمنا لتحديد الأبعاد التي تكوّنها والتي نفسّر بها أبعاد الواقع وتحديد الشواهد والمؤشرات الدالة عليها.

7. مفهوم الفقر:

على الرغم من تعدد المقاربات حول موضوع الفقر إلا أن هذا المفهوم ظل مفهوما ملتبسا ومستعصيا، ومحدّداته ظلّت هلامية أيضا، وأول عقبة تعترض الدراسة الميدانية للفقر هي عقبة تحديد المفهوم ذاته "**فالفقر ليس مفهوما مضبوطا، بل صعب التحديد، ويعود هذا الغموض في الأساس إلى تعدد وجهات**

[24] ريمون كيفي ولوك فان كمبنهود، ص 149.

النظروالتعريفات التي أعطيت له من جهة، ولتنوع الخصائص التي يمكن من خلالها أن نمنح شخصا أو أســرة ما تلك الصــفة"[25]، وهو كما يقول فريدمان أيضــا "**ظاهرة متعددة الأبعاد ولا ترمزفقط إلى مجرد نقص الدخل**"[26]، لذلك ســنعمد إلى تأليف مفهوم إجرائي له بتحديد أبعاده ومؤشــراته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2 المفهوم الإجرائي للفقر

الأبعاد	المؤشرات
البعد الاقتصادي	ضــعف الدخل + غياب المدخرات وهو ما ينعكس على المســكن وتلبية الحاجات الأســاســية وغياب الضــمان الصحي.
البعد الاجتماعي	قبول المســاعدة الاجتماعية + ضــعف هامش المســاومة لعدم ســد الحاجيات الرئيســية وانعدام شــبه تام للرأس مال الاجتماعي + ضعف المشاركة
البعد الثقافي	الأمية أو عدم تملك الرأس مال الثقافي + الوعي الســلبي بعض الأحيان بوضعية البؤس.
البعد الشامل	انعـدام وســائـل التمكين الاقتصــاديـة والاجتمـاعيـة والثقافية وأسس القوة الاجتماعية الضرورية.

المصدر: من إنجاز البحث

وبما أن الفقر كان مجال مقاربات معرفية عدّة فســنتطرّق إلى أهم تلك المقاربات محاولين بذلك تلمس جوانب من تفسيراته المتعددة، وذلك لتحقيق مزيد من الفهم لهذه الظاهرة المتعددة الأبعاد والمضامين.

[25] محمد اعبيد، **الفقر في مدينة نواكشوط دراسة في الجغرافيا الاجتماعية**، ص 30.

[26] جون فريدمان، ص 119.

8. تفسير الفقر:

للإحاطة بفهم شـــامل لمفهوم الفقر ولقضـــاياه لا بد من الوقوف على أبرز المقاربات والتفســـيرات التي تناولته، ولا بد أيضا من تناول أبرز المفاهيم المجاورة له والمحددة له في الآن نفسه.

9. التفسير المادي للفقر و أبرز مفاهيمه:

ينطلق هذا التفسير في فهم الفقر من أرضية مادية اقتصادية وإحصائية بحتة، تحدد الفقر عبر متغيرات مادية صـارمة، تتمثل أسـاسـا في متغير الدخل اليومي أو السـنوي، إضـافة لمتغيرات مكمّلة تتمثل في نمط المسـكن والتغطية الصحية ومؤشـر اسـتهلاك الفرد من الغذاء ومؤشـر نصـيب الفرد من الدخل القومي. وهي المتغيرات التي تقوم عليها أسـاسـا كل مسـوحات ظروف المعيشـة في البلدان التي تعتمد المحدّد المادّي لقياس الفقر. ويُعتبر متغير الدخل العامل الأسـاسـي في تحديد الفقر ضـمن القياس المادي، لكن وبما أن الدخل – هو غالبا – غير محتســب بشــكل دقيق لتعدد مصــادره غير المهيكلة، فقد اســتبدلت بعض البلدان مسوحات الدخل بمسوحات الإنفاق وظروف المعيشة[27].

هذا التفسير المادّي للفقر ارتبط بعدة مفاهيم محددة للفقر ولمستوياته، وهي مفاهيم طوّرتها بيروقراطية الدولة، وأصــبحت الآن تشــكل جزءا من المفردات التنميطية والمعيارية للفقر، نذكر من أهمها : مفهوم خط الفقر ومفهوم خط الفقر المطلق والنســبي ومفهوم جيوب الفقر، ومفهوم الســكان المســتهدفون، ومفهوم فجوة الفقر وشــدة الفقر. وتشــكّل هذه المفاهيم مجتمعة ما يســمّيه جون فريدمان الفقر البيروقراطي وهو مفهوم نقدي يعني به الفقر "الذي يتم تعريفه من غير الفقراء بل ممن يعتبرون أنفسهم متفوقين على الفقراء اجتماعيا"[28].

---

[27] عبد الرزّاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص132.

[28] فريدمان، ص 104.

10. مفهوم خط الفقر:

هو "محاولة منهجية لوضع تقدير كمّي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان: الغذاء، الملابس، المسكن، النقل، في مستواها الذي يُشكّل الحد الأدنى المُسمّى خط الفقر" ويعتبر هذا الخط "مقياسا رسميا تستخدمه الحكومات لتعريف من يعيشون تحت هذا المسمّى من الدخل باعتبارهم فقراء"[29] فهو إذن مؤشر تقريبي للتعرف على ظاهرة الفقر، غير أنه لا يكفي للتعرف على خصائص الفقر والفقراء أو مدى عمق ظاهرة الفقر، بل إن البعض يرى في هذا الخط مستوى ماديا منتقى بشكل تعسّفي لطمس مستويات الفقر الموجودة فعلا[30]. ففلسفة خط الفقر المادّي "تقوم على فرضية مفادها أن الفقر هو خاصية منفصلة يمكن التعبير عنها بمقياس وحيد مادّي، لكن في واقع الحياة، فإن الفقر هو ظاهرة ذات جوانب متعددة ومتغيرة ولا يوجد هناك وضع واحد وصريح، وكأن خط الفقر هذا يرمي إلى تقليل ظاهرة الفقر"[31].

الجدول رقم 3: خطوط الفقر المُحيّنة في موريتانيا بالأوقية للفرد سنويا

السنة	خط الفقر	الفقر المدقع
1990	32800 أوقية	24400 أوقية
1996	58400 أوقية	43450 أوقية
2000	72600 أوقية	54000 أوقية
2004	94650 أوقية	70400 أوقية
2008 لغاية 2014	129000 أوقية	96000 أوقية

المصدر: مسوح ظروف المعيشة الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء.

[29] أنتوني جدنز، *علم الاجتماع*، ص794.

[30] انظر جون فريدمان، ص 21.

[31] عبد الرازق الفارس، ص25.

11. خط الفقر المطلق:

يحدد خط الفقر المطلق عالميا ب 1 دولار لليوم، وبعبارة أخرى "هو الخط الذي لا يتغير بتغير الزمان والمكان، وإنما يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، وعلى أساس ذلك يحُدُّ ما يعرف بخط الفقر والذي يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية فهو إذن بمثابة الخط الذي يسمح للمرء بالحدود الدنيا اللازمة للعيش"[32].

وقد أثار هذا الخط انتقادات شـــديدة لعل أبرزها تلك التي وجهها جون فريدمان، الذي اعتبر أن خط الفقر المطلق يميل إلى "ابتلاع مكتسبات الأسر المتوافرة، في أنشطة لا تنتهي تضمن مجرّد بقائهم على قيد الحياة على مســتوى اليوم"[33] وأكثر من ذلك اعتبر جون فريدمان أن "خط الفقر المطلق يحد من آفاق التوقعات وله آثار خبيثة على الاعتداد بالذا، والناس المحرومون من وســائل وعوامل التمكين يميلون إلى عكس الصورة السلبية داخليا على أنفسهم والتي يأخذها عنهم الأكثر تمكّنا"[34].

وقد هيمنت فكرة خط الفقر المطلق على جميع التحديدات التي وضــعت للفقر حيث ظل البنك الدولي وحتى بداية الألفية الجديدة يتبنى التعريف التالي للفقر باعتباره "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" قبل أن ينصرف عن هذا التعريف إلى التعريف الجديد للفقر سنة 2001 باعتبار الفقر " لا يتمثل فحســب في انخفاض الدخل والاســتهلاك، بل يشــمل أيضــا ضــعف الإنجاز في مجالات التعليم والصحة والتغذية وضــعف فرص الحصــول على العلم والتشــرد والســكن غير اللائق والتمييز الاجتماعي والبيئة غير السليمة وانعدام فرص المشاركة لاتخاذ القرار في جوانب الحياة المدنية".

[32] أنتوني جدنز، ص 758.

[33] جون فريدمان، ص 134.

[34] نفس المرجع، هامش ص 134

12. خط الفقر النسبي:

هو "الفقر معرّفا بالإشارة إلى مستويات حياة الأغلبية في مجتمع من المجتمعات" [35] فهو يُحدّد "تبعا للموقع النسبي للفرد والأسرة ضمن المجتمع، وتبعا لذلك يحدّد خط الفقر النسبي بنسبة معيّنة من الدخل المتوسّط، كأن يُحدّد بنصف الدخل المتوسّط أو بالحد الأعلى لدخل لدخل نسبة 10% من السكان الأدنى دخلا، وبهذا فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر بالنسبة للبلد نفسه"[36].

13. **فجوة الفقر**: هو مؤشر يقيس حجم الفجوة الإجمالية المقدّرة بين دخل الطبقة الفقيرة وخط الفقر، أو بتعبير آخر ما هو حجم الدخل اللاّزم لتحويل الفرد أو العائلة من حالة الفقر إلى حالة عدم الفقر؟

14. **شدة الفقر**: هو مؤشر يوفر معلومات حول مدى تفاوت الدخل ضمن الفقراء ذاتهم.

ومادام التفسير المادّي للفقر يعتمد على متغيّرات ماديّة لتحديد الفقر – وهي المتغيرات المتمثلة أساسا في الدخل والإنفاق – فإن رهانات هذا التفسير أيضا في إيجاد حلول لمكافحة الفقر هي أيضا رهانات ماديّة تتمثل أساسا في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي الذي من المتوقّع أن يتساقط في محيط الفقراء ،في ظل نظام اقتصادي مفتوح[37]. لكن إلى أي مدى يعتبر ذلك صحيحا؟ فقد تبين في عديد الدراسات أن النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق الحر هو عامل من عوامل مضاعفة الفقر وليس مكافحته [38] أو أنه وحده على الأقل لا يحقق تقدما تلقائيا في التنمية وبالتالي لا يسهم في التقليل من الفقر.

---

[35] أنتوني جدنز، ص 758.

[36] عبد الرزاق الفارس، ص 27.

[37] بولو كولير وديفيد دولار، ***العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل***، ترجمة هشام عبد الله، 2003.

[38] عبد الرزاق الفارس، ص 10 و11. وتقرير التنمية البشرية 2013، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ص 4. وآندرو ويبستر، ***مدخل لسوسيولوجية التنمية***، ص 41. وهورست أفهيلد، اقتصاد ***يغدق فقرا***، ص 27.

تلك هي إذن أبرز محدّدات التفسير المادي للفقر وأبرز المفاهيم المحددة لمستويات ظاهرة الفقر فيه، لكن هذا التفسير المادي للفقر بتركيزه على بعد واحد من أبعاد الفقر وهو البعد الاقتصادي وإهماله لأبعاد الفقر الأخرى، بقي مثار العديد من الانتقادات والتساؤلات لجوانب القصور التي يعاني منها في تحديد خصائص الفقراء وتركيبتهم وأسباب فقرهم الفعلية، وذلك على الرغم من استناده لمنطق إحصائي واقتصادي "دقيق".

ولعل السبب في ذلك أن الفقر ليس مفهوما اقتصاديا بحتا بقدر ما هو مفهوم معياري Normative أيضا، وليس ظاهرة ذات بعد واحد بقدر ما هو ظاهرة متعددة الأبعاد والجوانب ويكتنفها قدر كبير من التعقيد.

وهو ما استدعى تدخلا لأطراف علمية أخرى لمقاربته مقاربة أكثر شمولية وأكثر حصانة من الانزلاق في التحديدات الضيقة والأحادية النظر.

15. التفسير السوسيولوجي للفقر وأهم مفاهيمه:

إن التحليل السوسيولوجي للفقر يربطه بعدة متغيرات اجتماعية وثقافية، ويؤطره ضمن حقل مفاهيمي وتصوري، يُفسر أسباب الفقر ووضعيّاته المتعددة والمختلفة ويُؤوّل مساراته المتشعّبة.

فالفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ومن التعسف تعميم محدّد واحد لتفسيره وقياسه، مع إهمال خصوصيات المجتمعات ووضعياتها التاريخية الراهن. فالفقر مظاهر وأصناف ومراتب، لذلك لا ينبغي أن يتأسس مفهومنا له على التعميم وحده وإنما أيضا على التخصيص المستند إلى مجموعة من الأعراف السوسيو. ثقافية والقيم التصورية والنظم الاقتصادية.

فكما يقول جيان لابانس " **الفقيرهنا يتنقل في سيارة ذات عجلات مستعملة، والفقيرهناك يمشي حافي القدمين أو بقبقاب**"[39] ونفس المنحى أكد عليه تاونسند، عندما ربط الفقر بالعادات الخاصة بالمجتمعات، حينما اعتبر الشاي وعدم الاحتفال بعيد الميلاد والخروج مرة على الأقل في الشهر للعشاء في مطعم من ضمن العادات الضرورية للإنجليزي، ويعدّ فقيرا من لا يمكنه توفير ذلك. إذ يجب حسب عالم الاجتماع الانجليزي بيتر تاونسند تعريف الفقر على أساس درجة عدم تمتع الناس بالمستوى الأساسي المتعارف عليه من الغذاء وظروف المعيشة وأنشطة الفراغ وأسباب الراحة المعروفة اجتماعيا بكونها "**متعارف عليها**". فتعريف الفقر حسب تاونسند يجب أن يتسع ليشمل بالإضافة للحاجات المادية والبيولوجية الحاجات الاجتماعية، أو الأشياء المطلوبة اجتماعيا.

ومادامت مقاربة الفقر حسب تاونسند تتم من منظور **الحاجات** فيجب أن يكون مفهوم الحاجة موضوعا يحدّد سوسيولوجيا[40].

ضمن هذه المقاربة إذن، فإن الفقر يتحدد باعتباره شكلا من أشكال الحرمان النسبي ماديا واجتماعيا، وحسب ويبستر فإن "**قوة نظرية تاونسند الكبيرة تكمن في كونه ينظر إلى الفقركمرحلة من الحرمان الشديد يبتعد الناس بسببها عن مجرى الحياة الاجتماعية، دون أن يحس بهم أحد، دون أن يكونوا فقراء بالصورة المعهودة بالخرق والأسمال البالية، إضافة لذلك يؤكد Peter Townsend كثيرا على الحاجة إلى المشاركة في العادات اليومية، فإذا كانت ظروف الناس تعمل ضد هذه المشاركة فعندئذ يمكن اعتبارهم محرومين نسبيا، وهكذا يجب قياس الحرمان ماديا واجتماعيا**"[41].

هذه المقاربة الخصوصية الاجتماعية للفقر يُدرجها البعض ضمن ما أصبح يسمى بمقاربة **الحاجات الأساسية** التي ترى الفقر حرمانا ماديا واجتماعيا من تلك الحاجات. وبالتالي فالرهان في هذه الاستراتيجية

---

[39] Jean Labbens, Sociologie ***de la Pauvreté: Le Tiers monde et le quart monde***, Paris, Gallimard, 1978, P.83.

[40] آندرو ويبستر، ***مدخل لسوسيولوجية التنمية***، ترجمة حمدي حميد يوسف، بغداد: 1986، ص 28.

[41] نفس المرجع، ص 29.

لمحاربة الفقر ليس على النمو الاقتصـــادي، وإنما الرهان فيها هو على اســـتراتيجية تنموية قاعدية بديلة تنطلق في معالجة الفقر من تمكين الفقراء بعمل شيئين:

- ✓ **أولهما: معالجة الفقر المطلق من خلال المساعدة الكبيرة والمباشرة للفقراء.**
- ✓ **ثانيهما: ســـد الحاجات المادية الأســـاســـية (الملابس، الطعام، المأوى) والاجتماعية (التعليم والحقوق الانســـانية أو ما يســـمّى بالمشـــاركة في الحياة الاجتماعية من خلال العمل والالتزام السياسي والجمعياتي)**[42].

نجد إلى جانب هذه المقاربة في تفسير الفقر، ثلاث مقاربات سوسيولوجية أخرى مهمّة في فهم الفقر، وإن كانت كل منها في علاقة جدلية ونقدية مع الأخرى.

المقاربة الأولى تدور حول مفهوم **ثقافة الفقر** وهي مقاربة تعتبر الفقراء مســـؤولين عن فقرهم وعن إعادة إنتاج أوضاعهم حيث "**الوضع الاجتماعي للفرد يعتبر مرآة لما يتمتع به من مواهب وكفاءات ولما يقوم به من جهة**"[43] فوفقا لمنظور ثقافة الفقر الذي بلوره أوســـكار لويس[44] فإن الفقر "**ليس نتيجة لنواحي القصـــور والعجز الفردية، بل هو محصـــلة لبيئة اجتماعية ثقافية واســـعة، تجري فيها التنشـــئة الاجتماعية للأطفال، وتنتقل ثقافة الفقر عبر الأجيال، لأن الأطفال يدركون في وقت مبكّر أن لا معنى للطموح أو التطلع إلى حياة أفضـل، ويسـتعيضـون عن ذلك بالاسـتسـلام والتواكل والرضـى بأوضـاع الفقر والعوز**"[45] ويعتقد لويس أنه أصعب بكثير إزالة ثقافة الفقر من الفقر ذاته.

---

[42] آندرو ويبستر، ص 45. وجون فريدمان، ص 112 و113.

[43] أنتوني جدنز، ***علم الاجتماع***، ص 384.

[44] تعتبر دراسات لويس التي قام بها في المكسيك ومدن الأكواخ في أميركا الجنوبية، المصدر الأساسي لهذه المقاربة في فهم الفقر فقد كان لويس يرمي من خلال دراســـاته تلك إلى تعميم هذا المفهوم لتمتد صـــلوحيته لتفســـير كل أشـــكال الفقر الموجودة في العالم، باعتبار أن الفقراء في العالم كله يتقاسمون نفس الخصائص التي "تخلق" فقرهم وخصاصتهم وبؤسهم. من هذه الدراسات نذكر:

Oscar Lewis, Five ***Families Mexican: case studies in the culture of poverty*, New** York, London House, 1959. et Les ***enfants de chansez: Autobiographie d'une famille mexicaine***, Paris, Gallimard, 1964. Et, Lavida ***une famille Portoricaine dans une culture de pauvreté***, New york, Gallimard, 1969.

[45] أنتوني جدنز، ص 384.

وتتكون ثقافة الفقر عند لويس من مجموعة من العناصر الشائعة في الأحياء "المتخلفة" من أهمها:

1. نقص المشاركة الفعالة وصعوبة اندماج الفقراء في أهم مؤسسات المجتمع وذلك يتمثل في أن الفقراء: لا يساهمون في النظام الاقتصادي الأوسع، ولا يشاركون في المنظمات الموجودة في المجتمع، ولا يشاركون في برامج الرعاية الطبية أو غيرها من برامج الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى قلة انتفاعهم من التسهيلات والمرافق التي تقدمها المدينة، وانخفاض مستوى المهارة والتعليم لديهم، مع انتشار ظاهرة كثرة الاقتراض بين صفوفهم.
2. هناك حد أدنى من التنظيم خارج نطاق العائلة النووية أو الممتدة الأمر الذي يضفي على ثقافة الفقر طابع الهامشية المنطوي على مفارقة تتجلى في: قلة الجمعيات الطوعية التي تقام في نطاق الأحياء المتخلفة وعدم تنظيم العائلة والافتقار إلى الخصوصية وكثرة اللجوء إلى العنف بما في ذلك ضرب الأطفال وشيوع الزواج الرضائي بدون تدوين وكثرة حالات هجر الزوج للزوجة والأطفال وتمركز الأسرة حول الأم وشيوع التسلطية داخل الأسرة.
3. على مستوى الفرد: تتجلى الخصائص الأساسية لثقافة الفقر في الشعور القوي بالهامشية والبؤس والتبعية والدونية.

هذا بالإضافة للخصائص المتمثلة في ارتفاع معدلات الوفاة وانخفاض متوسط الأعمار والشعور بالاستسلام والقدرية وعدم تقديس الوقت وغياب الوعي الطبقي وارتفاع الحساسية نحو مراكز التمايز.[46]

لكن على الرغم من أن لويس بنى استنتاجاته هذه من خلال دراسة حالات إمبريقية، إلا أن نظرية ثقافة الفقر التي بلورها، كانت محط العديد من الانتقادات، خاصة من طرف المدارس الأنثروبولوجية الثقافية.

[46] إسماعيل قيرة، ***من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجا***، مجلة المستقبل العربي، العدد 205، 1996، ص 58.

ولعل أهم الانتقادات الموجهة لنظريته هي انتقادات توماس غلادوين الذي اعتبر أن مخرجات دراسات لويس حول فقراء المدن المكسيكية لا تنطبق على كل فقراء المدن، كما أن السمات التي عددها لويس – كخصائص لثقافة الفقر والفقراء – ليست نتاج ثقافة أو ثقافة فرعية تخلق نفسها بنفسها، وإنما هي انعكاسات لبعض جوانب الثقافة السائدة أو المسيطرة.

كما لا يختلف الفقراء في أهدافهم ولا في قيمهم ولا في اتجاهاتهم عن أبناء الثقافة الرئيسية "**فكل ما في الأمر أنهم يشعرون بالإحباط ويُمنعون من تحقيق أهدافهم، ومن ثَمّ يسعون إلى تحقيق أهداف بديلة قد لا يفهمها أو لا يقرّها أبناء الثقافة المسيطرة**[47].

ويذهب بورتس Portesعالم اجتماع التجمعات الحضرية الأمريكي إلى القول بأن مفهوم ثقافة الفقر يتناقض مع الفكرة الأنتروبولوجية عن الثقافة، وبالتالي يناقض العديد من مظاهر أو سمات حياة الأقليات، فلويس ينظر إلى التكيف الانتقالي المؤقت مع الظروف الصعبة التي تكتنف الحياة الحضرية الصعبة على أنها **سلوك مُقَنّن**، وهكذا يصبح مفهوم ثقافة الفقر حسب بورتس في أحسن الأحوال مجرّد عبارة ليس لها ما يبررها وتعمل على زيادة السلبية السياسية تجاه الفقراء.

وفي نقض تام لتصور لويس عن الفقراء يذهب بورتس إلى القول بأن "**سلوكات وتصرفات سكان الأحياء المتخلفة بنائيا تختلف عن ما حدّده لويس، فهم يبحثون دائما عن الطريقة الأكثر فعالية لتحسين أوضاعهم في نطاق الحدود والقيود التي يفرضها التنظيم الاقتصادي والاجتماعي القائم، وبالتالي يعتمد الفرد المدخل النفعي العقلاني، أي أن استجابته للفقر ليست عاطفية وليست نتاج القيم التي استوعبها عن طريق التنشئة الاجتماعية في المنطقة الريفية أو في المنطقة الحضرية المتخلفة**"[48].

---

[47] إسماعيل قيرة، ***من هم فقراء الحضر***، ص81.

[48] نفس المرجع، ص 59.

كما تؤكد بعض الدراســات الأنتروبولوجية في عدد من البلدان أن الفقراء يتمتعون برؤية شــمولية عن المجتمع ويطمحون ويتطلعون إلى حياة أفضل ولهم إصرار على الإنجاز ونبذ اليأس واللاّمبالاة.

أمّا المقاربة الثانية فهي تؤكد على العمليات الاجتماعية العريضــة التي تنتج الفقر ويتعذر على الأفراد تجاوزها أو التغلب عليها، فهناك قوى هيكلية في المجتمع مثل: الطبقة والجنوســة والإثنية والمنزلة المهنية والتحصيل العلميــ هي التي تشكل أسلوب توزيع الموارد ،"**والتواكل و انعدام الطموح بين الفقراء ليس سببا في شيوع ثقافة التبعية بل هي في و اقع الأمر محصّلة ونتيجة للقيود المفروضة على أوضاعهم، وتخفيف الفقرلا يعتمد على تغييرتوجهات الناس ونظرتهم للحياة، بل على وضع السياسات الهادفة إلى توزيع الدخل والموارد بصفة أكثرإنصافا في المجتمع**"[49].

تميل هذه المقاربة عموما إلى فهم الفقر بالرجوع إلى العوامل البنيوية في المجتمع، ومن ثَمّ ارتبطت هذه المقاربة بعدة مفاهيم، تتعلق أساسا **بالحرمان والإقصاء الاجتماعي** الذي هو المحصّلة النهائية لأشكال متعددة من الحرمان التي تحول بين الأفراد والجماعات وبين المشــاركة الكاملة في الحياة الاقتصــادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات التي يعيشون فيها[50].

المقاربة الثالثة هي مقاربة مدخل الفقر الحضــري وتمثل مدخلا مهما لفهم أوضــاع الفقر المعاين في مدينة نواكشــوط مجال البحث، خاصــة أن مفهوم الفقر الحضــري نال جزءً هاما من الدراســات التي تناولت موضوع الفقر في علم الاجتماع، كما يعتبر مدخل الفقر الحضري من جهة أخرى ردا على براديغم ثقافة الفقر ونقضــا للعديد من مقولاته وتفســيراته. فكيف إذن يســهم مدخل الفقر الحضــري في فهم ظاهرة الفقر؟

[49] أنتوني جدنز، ص 385.

[50] نفس المصدر، ص 738.

على غير المعتمد في المقاربات الرسمية التي ترى في الفقر ظاهرة ريفية بالأساس، يرى أصحاب مدخل الفقر الحضري أن الفقر هو ظاهرة مترسّخة في البناء المديني الحضري وأكثر حدّة وبروزا فيه من الريف، وذلك بسبب تطور الأساليب الحضرية وزيادة اللاّتجانس والفردية[51] في المجتمع الحضري.

ونظرا أيضا إلى أن البناء الاجتماعي الحضري قائم على اللاّمساواة والاستغلال "**حيث يسمح بناء المجتمع الحضري الاقتصادي بوجود اللامساواة، كما أن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في هذا المجتمع تزيد من اتساع نطاق اللامساواة وتمارس ضغوطا كبيرة على الأفراد في تعاملهم مع عناصر ذلك النسق الاقتصادي**"[52]. حيث يمتاز الفقراء بهامش ضئيل من قوة المساومة.

ويركز أصحاب مدخل الفقر الحضري مقاربتهم – في فهم الفقر الحضري – على القطاع غير الرسمي والفئات الهامشية الموجودة في قاع وأطراف المدينة، كالباعة الجائلون، والذين يهيمون في الأسواق والطرقات، والذين يقومون بتسيير وسائل النقل التقليدية، والحمّالون، والذين يؤدون مختلف الخدمات الشخصية المنزلية للعائلات، والعمالة الرثّة. ذلك أن اهتمام أنصار القطاع غير الرسمي الحضري – الذي ظهر في السبعينيات – ينصب على فهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية في البلدان النامية، وتقديم تفسير لسؤال: كيف يتدبر الفقراء أمرهم على هوامش الاقتصاد الحضري الحديث؟ على اعتبار أنهم ليسوا جماهير غير فعالة عُزلت عن المساهمة في تقديم المجتمع، بل هم يشكلون فئات دينامية تقوم بأنشطة عديدة تحقق دخلا وتوفر العيش لأغلبية السكان.

وكحل لمشكل الفقر ينبغي أن تتوجه اهتمامات الفاعلين الرسميين (الدولة) وغير الرسميين (الجمعيات والقطاع الخاص) إلى دعم هذا القطاع غير الرسمي الحضري بإنشاء المشاريع وتطوير تلك الأنشطة وتأطيرها.

---

[51] صليحة مقاوسي، ***الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه***، ص34.

[52] صليحة مقاوسي، ص23.

وضـــمن هـذه المقـاربـة أيضـــا يتم التنويـه بـاســـتراتيجيـات الفـاعلين الفقراء، وفهمهـا في إطـار يعتبرهـا استراتيجيات بديلة لمواجهة إكراهات الواقع، حيث تعتبر العشوائيات مثلا أسلوبا لمواجهة **ضغط الفقر**.

وعبر هذه التباينات المجالية التي يفرزها **ضـــغط الفقر**،أوجدت الجغرافيا الاجتماعية، مدخلا جديدا يقارب ويفهم الفقر من خلال الإشـارة إلى أوجه العلاقة بين اللاّمســاواة الاجتماعية واللامســاواة المجالية من جهة، ومســـتوى العلاقة الديالكتيكية بين الظواهر الاجتماعية وتلك المجالية التي قد يتســـبب فيها الفقر[53]،من جهة أخرى.

إلى جـانـب هـذه المقـاربـة تنهض مقـاربـات أخرى، تفســـر الفقر عبر نظريـة التجريـد من القوة والحرمـان الاجتماعي، بالإضـافة إلى النظرية البنائية الوظيفية، التي تنظر إلى الفقر باعتباره مشـكلة اجتماعية تنبع من خلل واضطراب يصيب البناء الاجتماعي للمجتمع.

ومن أجل توظيف ناجع لهذه المقاربات في فهم الفقر المدروس في البحث نتساءل: إلى أي مدى يرتبط الفقر في موريتانيا عموما ونواكشـــوط خصـــوصـــا بالأوضـــاع البنيوية في النظام الاجتماعي الموريتاني؟ وما هي تجسّـــداته؟ وهل ثمّة فعلا تراكمات تاريخية أســـهمت في خلق الفئات الفقيرة؟ وما نوع هذه التراكمات إن كانت موجودة فعلا؟ وإلى أي مدى تســاهم المحددات التالية: انخفاض الدخل، المســتوى التعليمي، حجم الأســـرة في إنتاج الفقر؟ وهل يعيد الفقراء فعلا إنتاج فقرهم نتيجة نمط ونســـق الاســـتعدادات وثقافة الفقر التي يتلقونها في أوساطهم وعبر تنشئتهم الاجتماعية؟ أم هل يمكن اعتبار متغيرات: العزل، التهميش، التجريد من القوة، الحرمان الاجتماعي، غياب وســـائل وعوامل التمكين، الاســـتغلال، بمثابة الأســـباب الحقيقيـة في انتشـــار ظاهرة الفقر؟ وهل هنـاك علاقـة بين تراجع آليـات الحمـايـة والتكافل الاجتمـاعي

[53] محمد اعبيد، صص 23 و24.

وشبكات التضامن الاجتماعية وبين انتشار الفقر؟ وهل لعمليات التمكين التي تقوم بها الجمعيات لصالح الفقراء دور في مكافحة الفقر؟

16. مفهوم التمكين: هو مفهوم محوري لبحثنا، فضلا عن كونه براديغم موجّه للدراسة أيضا، فجون فريدمان حينما عرّف الفقر باعتباره حرمانا من التمكين، إنما كان يريد أن يتجاوز التعريف البيروقراطي التقليدي للفقراء والذي يستخدم مستوى أدنى من الاستهلاك منتقى بشكل تعسّفي. "**وإذا كان الفقر يعني حالة من عدم التمكين النسبي، فيما يتعلق بوصول الأسرة إلى أسس محدَّدة من القوة الاجتماعية، فإن التمكين الاجتماعي والسياسي هو مفتاح التغلب على الفقر الجماعي**"[54] ونصوغ المفهوم الإجرائي للتمكين وأبعاده ومؤشراته في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: المفهوم الإجرائي للتمكين

الأبعاد	المؤشرات في عدم التمكين
البعد الاجتماعي	افتقاد الفقير أو الأسرة الفقيرة لإمكانية الوصول إلى أسس القوة الاجتماعية الكافية لتحسين ظروفها المعيشية وإشباع حاجاتها الاجتماعية والاقتصادية (الموارد المالية، المعرفة، المهارات، المعلومات، المشاركة، الوعي الصحي .)
البعد السياسي	عدم الانتظام في جمعيات ونوادي ونقابات وأحزاب ووحدات إنتاج جماعية يمكن من خلالها رفع المطالب والضغط من خلالها لتلبيتها.
البعد الاستراتيجي	عدم توفر فائض الوقت الذي يمثل وظيفة لأشياء كثيرة وبدون توفره أيضا تكون الخيارات مقيدة تقييدا شديدا في تحسين وسائل العمل وسبل العيش.

المصدر: من إنجاز البحث.

[54] جون فريدمان، ص 21.

17. **مفهوم الجمعية:**

من المفاهيم المركّبة والمتعددة المستويات والتي تحتاج إلى تدقيق مفهومي يتيح دراستها بشكل علمي، وتتحدد الجمعيات في معجم السوسيولوجيا باعتبارها تلك التنظيمات "**التي ينتمي إليها غالبية أعضائها، على الأقل، بحرية والتي لا يعتبروجودها ضروريا لحياة المجتمع، ضرورة مطلقة**"[55] وإن لم يعد يمثل تأسيس الجمعيات ترفا بل ضرورة اجتماعية، تطمح إلى ملء الفراغ الذي تتركه عادة تدخلات الفاعلين العموميين أو نتيجة لمحدودية تلك التدخلات أمام الطلب المتزايد.

وفي التقليد السوسيولوجي القديم نسبيا كانت الجمعية تعني وفقا لتعريف توكفيل لها على سبيل المثال "**تعاونا بين مجموعة من الناس بغض النظرعن الاختلافات القائمة بينهم على مستوى السن والعقلية والثروة (...) إنها تقرب بينهم وتخلق اتصالا بينهم وتعلمهم كيف يجعلون إرادتهم في خدمة إرادة الآخرين وعلى جعل جهودهم الخاصة في خدمة الصالح العام**"[56].

ويؤكد هذا التعريف على البعدين الأخلاقي والاجتماعي للعمل الجمعياتي كعمل تطوعي لصالح خدمة المجتمع يتجاوز الذات إلى الغير، بيد أن العمل الجمعياتي الراهن يضيف بعدا آخر هو البعد الاقتصادي من خلال مشاريع تنموية مندمجة في المناطق الفقيرة، ومُساعدةٌ على خلق أنشطة مدرة للدخل لفائدة الفئات الهشة، وخلق مناصب شغل للشباب والعاطلين والمساهمة في الناتج الداخلي الخام[57].

كما أن مفهوم الجمعية قد يشير إلى ما هو عام أو على العكس إلى ما هو خاص ونوعي: جمعية حي، جمعية ثقافية أو رياضية، جمعية تنمية، جمعية معاقين. ولعل ذلك ما جعل البعض يتحدث عن تعدد

[55] Joseph Sumpf**, Association** ***in dictionnaire de sociologie***, librairie Larousse, 1973, Paris, P.24.

[56] فوزي بوخريص، ص 140.

[57] نفس المرجع، ص 141.

"**منطق الفعل الجمعياتي**". إذ يمكن إدراك الجمعية كشكل مؤسسي قائم على التوفيق بين عدة أشكال من منطق الفعل يمكن تحديدها كما يلي:

- منطق تجاري مرتبط بالسوق كآلية تضمن استقرار وتوازن المصالح المتضاربة،
- منطق منزلي يقوم على الثقة،
- منطق تضامني يتأسس على مبدأ التبادل،
- ومنطق إداري يحيل على مبادئ الصالح العام.

هذا بالإضافة إلى المفهوم القانوني للجمعية بوصفها تعاقدا بين مجموعة من الأفراد لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم. إذن فمفهوم الجمعية هو مفهوم مركب ومتعدد المستويات ويتطلب ضبطا إجرائيا له بما يتماشى ومقتضيات موضوع دراستنا. ولعل ذلك ما قد نتمكن منه من خلال تصنيف التعريفات المحتملة للجمعية واعتبارها مجتمعة هي المفهوم الإجرائي لها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5: التعريف الإجرائي للجمعية

تعريف وظيفي	تعريف قانوني	تعريف اقتصادي مالي	تعريف هيكلي إجرائي
القطاع الأهلي أو القطاع الثالث: يشير إلى تبادل المصالح بين مجموعة من الناس لتحقيق نفع عام[58]	القطاع غير الربحي أي تحديده بالسمة البارزة لهذا القطاع	القطاع الخيري أو الوقفي، أو الاقتصاد الاجتماعي التضامني: يركز على مصدر التمويل المتأتي من هبات واشتراكات وكذلك من بيع سلع وخدمات.	القطاع غير الحكومي، التطوعي: انطلاقا من مجموعة من الملامح والخصائص كالاستقلالية والتطوع، والإدارة الذاتية وعدم توزيع الأرباح.

المصدر: من إنجاز الباحث.

[58] فتحية السعيدي، ***الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وثقافة المجتمع المدني في تونس***، ص 58.

18. التفسير السوسيولوجي لمفهوم الجمعية والمفاهيم المجاورة له:

كيف قارب علماء الاجتماع الظاهرة الجمعياتية؟

إنّ التفكير السوسيولوجي في الظاهرة الجمعياتية ذو أصول تاريخية. فالجمعيات والتنظيمات الأهلية ليست وليدة اليوم، بل هي ظاهرة مميزة للعالم القديم[59] والحديث معا. وإن كانت هذه الظاهرة ميّزت عالمنا الحديث أكثر من غيره لمجموعة من الاعتبارات تتعلق بمجملها بالحداثة وما فرضته في نسق الحياة والعمل معا. حيث تجمع العديد من الدراسات على أن التنظيم الجمعياتي ،يرتبط في صورته الأساسية الحالية بالقطيعة الأساسية للحداثة[60].

وقد نالت الظاهرة الجمعياتية كواقعة اجتماعية نصيبا من اهتمامات علماء الاجتماع الرواد أمثال: **طوكفيل وفرديناند تونيس وإميل دوركايم وماكس فيبر** وغيرهم. فألكسيس دي توكفيل على الرغم من تركيزه على الواقعة الديمقراطية وانصراف كل أعماله لها، إلا أنه اعتبر "**علم الجمعية**" علما أمًّا للديمقراطية[61] وذلك للدور والمكانة التي تحظى بها الحياة الجمعياتية في المجال الذي تناولته بحوث توكفيل بالدراسة وهو الولايات المتحدة الأميركية. حيث يقول توكفيل إنه "**حيث ما تجد في فرنسا وراء كل عمل جديد حكومة ما، وفي إنجلترا سيد كبير، فاعلم أنك ستجد في أميركا جمعية**"[62].

إن طوكفيل يعتبر أميركا هي البلد الوحيد في العالم الذي تمّت الاستفادة فيه بقدر كبير من التنظيم الجمعياتي، فهناك تم اختبار وسيلة الفعل هذه على قدر كبير ومتنوع من الموضوعات[63]، كما تعود هذه المكانة الكبيرة للجمعيات حسب طوكفيل إلى طبيعة المواطن الأميركي، الذي يتمركز ويعتمد على ذاته في

---

[59] Jean-Louis Laville, L'association ***: une liberté propre à la démocratie in sociologie de l'association : de l'organisation à l'épreuve du changement social***, Ouvrage collectif, Désclée Brower, Paris, 1997, P.45.

[60] فوزي بوخريص، ص 39.

[61] Jean-Louis Laville, Les ***raisons d'être des associations in association démocratie et société civile,*** La Découverte et Syros, Paris, 2001, P.63.

[62] Alexis de Tocqueville, De ***la démocratie en Amérique***, T1, éd, Garnier - Flammarion, Paris, 1981, P.137.

[63] فوزي بوخريص، ص 30.

مواجهة كل مشـــاكل الحياة ولا يكاد يعير اهتماما للســـلطة الاجتماعية، حيث أنه لا يطلب مؤازرتها إلا إذا كان من غير الممكن تجاوزها[64].

ووفق منطق تعدد الحاجات يعمل المواطنون على خلق الجمعيات قبل الرجوع إلى أي ســـلطة أخرى خارج السلطة التي يجسدها هؤلاء الأفراد المجتمعون.

ويعتبر توكفيل أن المنطق الذي تتأســـس عليه الجمعية هو منطق التزام وتعاقد وتشـــارك لتحقيق هدف معين، معتبرا في الوقت نفســـه أن حرية توحيد المواطنين لمجهوداتهم والفعل بشـــكل جماعي، هي حرية غير قابلة للخرق شأنها شأن الحرية الفردية تماما[65].

وفي هذا الإطار يثني توكفيل "**على الحكم الديمقراطي، لا لما يقوم به** Ce qu'il fait **هذا النمط من الحكم بالنســـبة لأفراد المجتمع، بل لما يدفع إلى القيام به** Ce qu'il fait faire"[66] فهو يؤمن بأن تطور مجتمع ما ونهضـــته اقتصـــاديا وصـــناعيا رهينان بطبيعة ظروفه الطبيعية لكن أيضـــا بمؤســـســـاته الديمقراطية[67].

كما يعتبر طوكفيل الجمعيات، حصـــنا أمام انتهاك الاســـتقلالية حتى في البلدان الأوروبية، كما لاحظ طوكفيل أن الجمعيات الموجودة في أميركا هي جمعيات متنوعة تشـــمل كل مجالات الحياة، من جهة، وينخرط فيها المواطنون رغم اختلاف السن والعقليات والشروط الاجتماعية[68]،من جهة أخرى.

هكذا إذن فإن ســـوســـيولوجيا توكفيل تفهم الجمعيات كشـــكل من أشـــكال الالتزام الجماعي لتحقيق الأهداف المشتركة وتلبية الحاجات التي يعجز الفرد عن تحقيقها لنفسه بمفرده.

---

[64] بوخريص ص 30.

[65] Tocqueville, Op. Cit, P.279.

[66] بوخريص، ص 31.

[67] نفس المرجع، ص 31.

[68] نفس المرجع، ص33.

وتنوّه سوسيولوجيا طوكفيل في هذا الإطار بالسياق الديمقراطي كمحفز لخلق الجمعيات وترسيخ حرية المواطنين في الاجتماع، معتبرا أن الجمعية هي شكل جديد من أشكال فن الاجتماع الحديثة، التي تحافظ على الديمقراطية وتدعم المساواة وتحفز المواطنين على وضع جهودهم في صالح الآخرين لسد الاحتياجات التي تتضاعف يوما بعد يوم.

أما سوسيولوجيا **فردينانند طونيس**، فإنها تفهم الجمعية كنمط حديث من التعاقد في مجتمعات مشخصنة، تُعبّر فيها الجمعيات عن شخصيات معنوية وقانونية.

وترتبط الجمعية، حسب طونيس، بالحداثة وهي شكل متطور عن شكل الجماعة التي طبعت وتطبع المجتمعات التقليدية، ويرى طونيس أن المبدأ الجماعي الذي يضمن التماسك الاجتماعي للجماعات التقليدية سرعان ما يتراجع نتيجة مبدإ آخر إبّان الحداثة، هو المبدأ المجتمعي[69].

نفس هذه المقاربة التي يتبنّاها طونيس لفهم الأشكال التنظيمية الحديثة نجدها لدى دوركايم الذي يرى في التنظيمات الجمعياتية تنظيمات ثانوية وسيطة بين الدولة والأفراد.

ويعد **مبدأ الغيرية الدوركايمي** محفّزا لتوليد الجمعيات التي تدعم التعاون والتعاضد بين الأفراد، وإن كان ذلك يتم بشكل مختلف عمّا يكونه في الجماعات التقليدية التي يسودها حسب دوركايم التضامن الآلي العفوي القائم على الانصهار التام والإكراه، في مقابل التعاون العضوي القائم على التعاقد والحرية والمميّز للمجتمعات الحديثة. فالجمعية "**بحكم كونها تقوم على التعاقد بين إرادات حرة محكومة أساسا بالمبدأ المجتمعي العقلاني والمجرّد**"[70].

لكن هذه المقاربة في فهم الجمعية تم التعرض إليها بالنقد نظرا للحدْيّة التي تقيمها بين منطق الجماعة والمجتمع والتنظيمات التي تصدر عن كل منهما. فالجمعية على الرغم من كونها إطارا قانونيا تعاقديا

[69] بوخريص، ص44.

[70] نفس المرجع، ص 48.

يمتلك شـخصـيـة معنوية مرتبطة في وجودها بالحداثة، إلا أنها تقوم كذلك على بعض مقومات النمط الجماعاتي.

فكل من ذهب مذهبا حدّيّا في الفصـل بين النمط التقليدي "الجماعة" والنمط الحديث "المجتمع" لم يدرك حقيقة وكلّيّة الظاهرة الجمعياتية كظاهرة سوسيو. جماعاتية Socio communautaire[71].

أما **سـوسـيولوجيا الفعل مع آلين تورين**Alain Touraine[72]، فهي تنطلق من نقد السـوسـيولوجيا لكلاسـيكية التي ركّزت على المجتمع وأهملت الفعل الاجتماعي والفاعل الاجتماعي. لذلك فإن موضـوع السـوسـيولوجيا عند تورين كفَّ عن أن يكون المجتمع لكي يصـبح السـلوكات والعلاقات الاجتماعية أي الفعل الاجتماعي بكل تجلّياته وتجسداته وفاعليه.

وهذه السـوسـيولوجيا بتعيينها الجمعية كشـكل من أشـكال الفعل الاجتماعي كفيلة، حسـب فوزي بوخريص، "**بالإسهام في منح الأدوات الأساسية من أجل فهم حقيقة الظاهرة الجمعياتية، لاسيما وأن الحقل الجمعياتي هو حقل للحركة الاجتماعية ومجال للفعل بامتياز. الفعل الفردي والجماعي ولإنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية، و أنه عبر الفعل الجمعياتي، في بعديه الفردي والجماعي، تتجسد فعلا قدرة المجتمعات على إنتاج ذاتها بذاتها وتحقيق تاريخيتها**"[73].

وعند ماكس فيبر – أيضا – ومن خلال **سـوسـيولوجيا الفهم** التي بلورها[74] يتم فهم الجمعية كشـكل من أشـكال الفعل الجماعي المنظّم الذي يسـتهدف غاية معينة تتداخل في صـناعتها عدة متغيرات منها: القيمي والعقلاني والنفعي .

---

[71] Nicola Journet, La ***logique des communautés: La communauté, un lien fondamentale***, in Sciences Humaines, N48, 1995, P.P.16-17

[72] Alain Touraine, Le ***retour de l'acteur, éd***, Fayard, Paris ,1984.

[73] فوزي بوخريص، ص50. وانظر أيضا:

Alain Touraine, P.70.

[74] لوران فلوري، ***ماكس فيبر***، ترجمة محمد علي مقلد، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة ،2008.

لكن هذه الإسهامات في فهم الجمعيات من طرف الرواد ظلت موضوع نقد ومراجعة، فهم تناولوا موضوع الجمعية ولم يحللوها باعتبارها كذلك "**فالجمعية بدت لهم إجابة من بين إجابات أخرى ممكنة على أسئلة شغلتهم من قبيل الفوضى L'anomie بالنسبة ل دوركايم، والفردانية واستبداد الأغلبية بالنسبة ل طوكفيل**"[75]. إذ لم يشكّل العالم الجمعياتي للسوسيولوجيا موضوع تحليل إلا في الدراسات المعاصرة التي تطورت الأبحاث فيها وفق عدة اتجاهات:

1. **اتجاه الأبحاث الإمبريقية** حول المشاركة الجمعياتية التي تستهدف تحديد المميزات السوسيو . ديمغرافية، للفاعلين المنخرطين في التنظيمات الجمعياتية.
2. اتجاه الأبحاث التي تتناول معنى **التطوع والالتزام ال جمعياتي Engagement Associatif** وذلك في سياق السوسيولوجيا السياسية.
3. اتجاه الأبحاث التي تتناول الأدوار التنموية التي تنهض بها الجمعيات في العالم وتقييم دور الجمعيات في عملية التنمية،"**باعتبارها تعمل على دعم مبدأ التضامن الاجتماعي والحد من الانعكاسات السلبية للتحولات الاقتصادية والثقافية في مستوى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأسر والفئات والجهات**"[76].

وإن كانت هذه القراءات المعاصرة لازالت تعاني من **فجوتين مفاهيمية ووصفية**[77] في تعاطيها مع الحياة الجمعياتية و الأداوار التي تضطلع بها، وخاصة فيما يخص التداخل القائم بين الجمعية وباقي التنظيمات الأخرى، مما جعل البعض يتحدث عن طبيعة هجينة للجمعيات "فميل الجمعيات أكثر فأكثر إلى تقديم الخدمات وتشغيل الموارد البشرية والإشراف على المشاريع وإدارتها، يجعلها تبتعد عن ذلك "المثال

---

[75] فوزي بوخريص، ص 61.

[76] رضا الغول، ***الجمعيات الخيرية في تونس قبل الاستقلال: الهياكل والوظائف***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، ص 9.

[77] عبد الله الخطيب وآخرون، ***الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية: حالة مصر والأردن ولبنان وتونس***، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 1999.

الجمعوي L'idéal Associatif" الذي يقوم على التطوع والمشـــاركة واللامركزية أو القرب، وتقترب من شـكل المقاولة أو صـورة المجال شـبه الإداري الملحق بالدولة، فتتحول بالتالي إلى تنظيمات اجتماعية صعبة التحديد والفهم، مادامت لم تعد تمثل لا المتغيرات "الخالصة" للجمعية ولا المقاولة ولا الإدارة، أما على المستوى الثاني، فهذا التحول في طبيعة الجمعيات – خاصة ما يتعلق بأدوارها – يجعل هذه الكيانات الاجتماعية تتجاوز إطارها القانوني الأصـلي الذي يحكم بالأسـاس الجمعيات، التي هي بالتعريف غير حكومية ولا تستهدف الربح، لكن دون أن يصل الأمر إلى حد الانتماء التام والفعلي ضمن قانون الشركات، أو القانون الإداري .>>[78]

وإن كان ثمّة خطاب آخر يرى أن هذه الطبيعة الهجينة للجمعيات، ليست عائقا، بقدر ما هي مصدر غنى، على اعتبار "**أن هذا التحول، الذي تعرفه الجمعيات تجاه الاهتمام بما هو سوسيو اقتصادي، يجعلها تلبي الحاجات التي لا يلبيها السـوق "القطاع الخاص" ولا الدولة "القطاع العام". ولا يمكن للجمعيات أن تنهض بهذا الدور بفعالية، ما لم تهتم بطرائق ونتائج التدبير وما لم تلجأ لخدمات الموارد البشـرية المهنية، وما لم تتبن قيم القرب والفعالية والجودة في التدبير والعمل**"[79].

19. مفاهيم مجاورة للجمعية:

لا يزال خطاب سـوسـيولوجيا الجمعيات يعاني قصـورا في تحديد مفاهيمه بصـورة واضـحة، قادرة على حسـم التداخل القائم بينها وبين عدة مفاهيم تتعلق بسـوسـيولوجيا التنظيمات والمقاولة والشـغل، وذلك لتعدد منطق الفعل الجمعياتي الذي أصـبح يضـطلع بأدوار جديدة ظلت إلى حين قريب حكرا على المقاولة والإدارة وتنظيمات الشغل المهنية.

[78] بوخريص، ص 203.

[79] نفس المرجع، ص 203.

وإن كان ثمّة فروقات تحفظ للفعل الجمعياتي خصوصيته في مقابل تلك التنظيمات الأخرى. الشيء الذي يجعل الحاجة ماسّــة لغربلة مفاهيمه **الفعل الجمعياتي** وضــبطها. بما يمنع اللبس أو التداخل بينها وبين المفاهيم النّاظمة لعالم تنظيمات المقاولة والإدارة والشغل.

20. مفهوم المقاولة في علاقته بالجمعية:

إن نهوض العالم الجمعياتي بأدوار اقتصــادية ســواء من حيث المشــاريع التي يموّلها أو فرص العمل التي بات يتيحها، دفع البعض للحديث عن **مقاولة جمعياتية**[80] لا فرق بينها وبين مؤســســات المقاولة الأخرى القائمة في تكوينها على الربح والمنفعة الاقتصادية، بيد أن مثل هذا الطرح – على الرغم من إثارته لإشكالية راهنية وغاية في الأهمية – إلا أنه يغفل العديد من الخصــوصــيات التي تميز كلا من عالم المقاولة وعالم الجمعية. فما أوجه الاختلاف والشبه القائمة بينهما؟ وهل بالإمكان ضبط الحدود المفاهيمية المتعلقة بكل منهما على حدة؟[81].

تبرز المقاولة في الخطاب السوسيولوجي المعاصر كتنظيم عقلاني مستقل، ارتبط تاريخيا بتوقعات سوق منتظم وبتطور المحاسبة وبالفصل القانوني بين ملكية المقاولة والملكية الشخصية، وبالتنظيم العقلاني للعمل.[82] بينما تبرز الجمعية كتنظيم طوعي قائم على الالتزام يحاول تحقيق أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية بعيدا عن منطق الربحية، ويندرج في ســياق الفعل الجماعي الحامل لقيم ولأهداف مشــتركة مقرونة بالتطوع والنضال والالتزام.

---

[80] Jean-Louis Laville et Renaud Sainsaulieu, ***Sociologie de l'association***, Desclée de Brouwer, Paris, 1997, P.77.

[81] لمزيد الاطلاع على آفاق وحدود هذه الإشكالية ينبغي الرجوع للمراجع التالية:

Guy Aznar**, Emploi: La grande mutation**, Paris : Hachette littératures, 1998, P.92. Et Bernard Gomel, **L'emploi salarié dans le travail des associations**, Paris : La Découverte, 2006.et Jean –Marie Mignon, Le **métier d'animateur, Paris :** Syros, 1999. Et, Jean louis laville et Renaud Sainsaulieu**, Les Fonctionnements associatifs**, Paris : Desclée Brouwer, 1997. P.285. Et Claude Rochet, Manages **vos associations**, Paris : CALMANN – LEVY, éditeur .1992.

[82] بوخريص، ص207.

وبخلاف المقاولة التي تخلق المنفعة فيها الرابطة الاجتماعية، من خلال توجهها الاجتماعي، فإن الرابطة الاجتماعية في الجمعية هي التي تخلق المنفعة والخدمة.[83]

وهكذا فعلى عكس المقاولة "**لا يمكن للجمعية أن تكتفي بشـــرعية مبنية على إنتاج الخيرات والمنافع والخدمات، بل لا بد لها من إنتاج الرابطة الاجتماعية التي تفترض تبلور قواعد، تتحكم في العلاقات القائمة بين الأعضاء، لهذا لا يمكن أن يرتد وجود الجمعية، إلى مجرد سعيٍ إلى تحقيق مردودية أو ربح، وبالتالي فمثلما يمثل الربح، حجر الزاوية في القطاع التجاري، فإن المنفعة الاجتماعية L'utilité sociale هي أساس القطاع الجمعوي**"[84].

زيادة على ذلك فإن المبدأ المؤسس للجمعية هو على النقيض تماما مع المبدأ الذي تتأسس عليه المقاولة حيث "**تنشأ الجمعية بين أشخاص يوحدهم الانتماء الحر والطوعي وتؤلف بينهم علاقات مؤسسة على المساواة في الحق، كيفما كانت مساهماتهم المادية وعلى مبدأ الملكية الجماعية للنتائج ولإعادة استثمارها على مستوى الأنشطة، بحكم أن ما يجمع بين هؤلاء الأعضاء هو هدف آخر غير اقتسام الربح. هذا في حين أن المقاولة تنشأ بين أشخاص يوحدهم هدف اقتسام الربح أو الاستفادة من المنافع الاقتصادية التي يمكن أن تنتج عنه**"[85].

لكن على الرغم من أن هذا الاختلاف قد يكون لصالح الجمعية إلا أنه قد يُحدث ترهّلا وتراخيا في مستوى البناء المؤسسي للجمعية، والتي هي مدعوة للنظر فيه وإحكامه "**فالجمعيات بابتعادها عن سيرورة عقلنة النشاط الاقتصادي، المحكوم بالمال والملكية والمعرفة التقنية، مدعوة لبناء بعده المؤسسي**"[86].

ولئن كان ثمة وجه من أوجه الشبه المتوقعة بين الجمعية والمقاولة في مجال توفير الشغل والعمل المأجور

---

[83] بوخريص، ص 204.

[84] نفس المرجع.

[85] نفس المرجع.

[86] نفس المرجع، ص 205.

عموما، وما يثيره ذلك من إشكالات بخصوص الجمعيات، فإنه على عكس المتصور فإن المقاولة الخاصة لا توفر الشغل بقدر ما تعمل على تقليص حجمه ،فهي تنقاد آليا لتحقيق الربح والتنافسية في حين أن " **المقاولة الجمعياتية** " – لدى من يؤيدون هذا المنحى[87] – مقارنة مع المقاولة الخاصة التي تستهدف الربح هي مقاولة اجتماعية تروم خلق مناصب الشغل وتحقيق أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية.

بيد أن مجالات التماس بين المقاولة والجمعية تبقى موجودة فهما معا "**تنزعان وإن بدرجات متفاوتة إلى تقديم الخدمة مجانيا، حيث المجانية هي عنصر مؤسس للفعل الجمعوي ومحدد لهويته بينما هي كما يرى جون بودريار ليست سوى آيديوليوجيا بالنسبة للمقاولة**" [88].

حيث تبرز المجانية في العمل المقاولاتي من خلال اعتماد المقاولة لمنطق التخفيضات والبيع بالتصفية والهدايا، وكل المنتجات الصغرى أو البسيطة التي تقدم بمناسبة اقتناء أو استهلاك منتج أو خدمة ما، مما يوحي بأن المقاولة تبيع أقل وتقدم الهدايا أكثر، "**وحتى عندما ترعى المقاولة أنشطة في مجال الثقافة أو تقوم بتقديم المساعدة الانسانية، في إطار عملها الخيري Mécénat فهي تعبر في ذلك بالتأكيد عن انفتاحها وحسها أو مسؤوليتها الاجتماعية، إلا أن ذلك لا يدخل ضمن صميم وظيفتها**"[89].

وفي خضمّ الجدل الدائر بين أوجه الشبه بين المقاولة والجمعية، يبرز اتجاه راديكالي يدعوا إلى إزالة وتحطيم كل القيود العقيمة بين المقاولة والجمعية وبين **الربحي واللاربحي** Le Lucratif Le non lucratif[90]، "**فالجمعية لا تعدوا أن تكون مقاولة لها موضوع اجتماعي خاص وتنظيم مميز ومكاتب وتجهيزات ملائمة مع رسالتها، لكن بدل أن يكون لها شركاء يركزون على مردودية أنشطتها لها منخرطون يشكلون**

---

[87] Guy Aznar, Emploi***: La grande mutation***, éd. Hachette littératures, Paris, 1998, P.86.
يقر أنصار مفهوم " **المقاولة الجمعياتية** "، بأن قانون الجمعيات الحالي لا يتماشى مع واقع هذا النمط التنظيمي الجديد وأن هناك حاجة إلى بنية قانونية جديدة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة "**المقاولة الجمعياتة**".

[88] فوزي بوخريص، ص 205.

[89] نفس المرجع.

[90] Claude Rochet, Manages ***vos associations***, P.9.

في نفس الوقت مساهمين ومتطوعين وفريق تنشيط ومستفيدين"[91]. فالأدوار الاقتصادية التي باتت تضطلع بها الجمعيات وفرص العمل التي أصبحت توفرها قرّبت منطق عملها من منطق المقاولة. وإن كان قد تبيّن أن العدّة المفاهيمية والنظرية لعالم المقاولة قليلة النجاعة في مقاربة العالم الجمعياتي من جهة، كما أن مناهج التدبير المقاولاتية نفسها أضحت موضع مساءلة في فاعليتها من جهة أخرى، وذلك عقب التحولات والأزمات التي شهدها ويشهدها اقتصاد السوق الحر الذي تعتبر المقاولة وجها من وجوهه وأداة من أدواته.

وللخروج بحل وسط في مقاربة إشكالية علاقة الجمعية بالمقاولة فسنتبنى وجهة النظر التالية التي يعبر عنها عالم الاجتماع المغربي فوزي بوخريص بقوله "**ومع ذلك فإن كان هناك اتفاق حول وجود خصوصية للعمل الجمعوي المأجورفهذا لا يلغي الضرورة والحاجة إلى تدقيق هذا التعبير، فالمفاهيم المستمدة من عالم المقاولة تظل عاجزة عن إدراك خصوصية العالم الجمعوي. من هنا تتأكد ضرورة التفكير في إبداع جهازمفاهيمي خاص و إنتاج مرجعية خاصة بالعمل الجمعوي من أجل المزيد من الاقتراب من الخصوصية الجمعوية**"[92].

فالتداخل إذن بين الجمعية والمقاولة قائم، لكن الاختلاف بينها أكثر جوهرية، إذ تبقى الجمعية شكلا خاصا من أشكال التضامن الاجتماعي الحديث الذي يستهدف المنفعة الاجتماعية.

21. مفهوم الإدارة وعلاقته بالجمعية:

إن نسق العمل التنظيمي داخل الجمعية وبناؤها المؤسسي وإشرافها على المشاريع وتقديم الخدمات يجعلها في علاقة تشابه مع المرفق الإداري، وإن كانت ثمة فروقات تميّز بينهما. بيد أن جدلية التواصل والتعاطي بين هذين التنظيمين في الواقع قد تثير عدة إشكالات في علاقة الإدارة بالجمعية، منها على سبيل

[91] Guy Aznar, Emploi***: La grande mutation***, P. 86.

[92] فوزي بوخريص، ص 129.

المثال لا الحصر: أن الإدارة غالبا ما تكون لها سلطة على الجمعية وذلك ما قد يضطر الجمعية للتصرف على غرارها.

فالإدارة حسب ميشيل كروزييه "**مرفق عام مدبّر بهدف خدمة الصالح العام، وليس بهدف تحقيق الربح**"[93]، ولهذا فهي تشبه الجمعية في كونها مسخّرة لهدف غير تحقيق الربح، لكن تبقى الإدارة موضوعة تحت تصرف الدولة، بينما الجمعيات هي بالتعريف: منظمات غير حكومية، أي مستقلة عن الدولة "**بالتالي فظهور الجمعيات، لا يمكن أن يرتد إلى مجرد، تنفيذ مقتضى أو إجراء قانوني**"[94] كالإدارة الرسمية. كما أن الفاعل في الجمعية هو فاعل تحركه قناعاته واختياراته الحرة والطوعية، وتوجهه اهتماماته التي تتقاطع مع اهتمامات الأعضاء الآخرين، بينما هو في الإدارة خاضع لقواعد لعب مفروضة ومستقلة عن إرادته بحكم أن الإدارة تنظيم هرمي يشتغل من الأعلى في اتجاه الأسفل.

لكن الإشكالية البارزة في علاقة الإدارة بالجمعية هي في التعاطي بينهما "**وفي هذا الصدد قد تجد الجمعيات نفسها في الكثير من الأحيان مكرهة على تكييف فعلها وفق إطار السياسات العمومية المقررة تكنوقراطيا وإداريا، فتنزع هذه الجمعيات تدريجيا إلى استبدال منطق الحركة الاجتماعية المميزلها، بمنطق الهندسة الاجتماعية Ingénierie sociale القائمة على الضبط والتحكم والتوجيه**"[95]. مما يجعل المشروع الجمعياتي معرّضا لخطر الجمود البيروقراطي الذي يطبع الإدارة الرسمية، وإن كان ذلك لا ينفي الحاجة إلى طابع مؤسسي للجمعية إداريا لكن ببيروقراطية هشّة لا تُفقد الجمعية مرونتها وعفويتها وتجاوبها السريع مع مجريات الأحداث وتطوراتها.

وإن كانت الجمعيات قد تجد نفسها في وضع يكبّل حركّيتها إذا كان الوسط الذي تشتغل فيه يستند إلى نمط البيروقراطيات القاسية فتكون الجمعية حينها "**في مفترق عالمين بمرجعيتين متعارضتين: مشروع**

[93] Michel Crozier, ***Le phénomène bureaucratique***, éd du Seuil, Paris, 1963, P.14.

[94] فوزي بوخريص، ص 210.

[95] نفس المرجع، 212.

نضـالي تطوعي، ومشـروع بيروقراطي محكوم بنتائج كمية وبغلاف مالي محدد. مع ما يسـتتبع ذلك من إمكانية للتأرجح بين خطر التحول إلى أداة للسلطات العمومية تخضع لتوجهاتها. وخطر الإقصاء من التمويلات العمومية مع ما يعنيه ذلك من إجهاز على المبادرات ذات المنفعة الاجتماعية".[96]

22. **براديغمات البحث:**

بما أن النماذج تعد طرقا قوية للبحث، وتزودنا بنوافذ للوصـول إلى المعلومات المتعلقة بالعالم الاجتماعي، وتقوم في كثير من الأحيان بصـياغة الأسـئلة المعينة التي نسـعى للإجابة عليها[97] فقد كان لا بد أن نسـترشـد بأنموذج أو اثنين فما فوق منها لمقاربة إشـكاليات بحثنا ولمدِّ فرضـياتنا بالأسـاس النظري الذي ترتكز عليه، وبما يعطي لبحثنا في الأخير صـبغته السـوسـيولوجية، وإن كنا لا نتعامل مع البراديغم باعتباره بناء نهائيا لحقيقة الظاهرة التي نود دراسـتها بقدر ما نسـتخدمه لاختبار فاعليته كإطار موجه للدراسـة في مراحلها الأولى، حتى تثبت الدراسـة الميدانية جدواه بالنسـبة لبحثنا فعلم الاجتماع في الأخير يبقى دائما وأبدا ابن الميدان.

وبما أن الحقل الجمعياتي في موريتانيا هو حقل مركّب ومتنوع ومتعدد الأدوار، فإن مقاربته وفقا لبراديغم واحد تكون من الصعوبة و"التعسف" بمكان.

كما أن سـوسـيولوجيا الجمعيات نفسـها، كفرع حديث في علم الاجتماع، تسـترعي انتباهنا في تأسـيسـها إلى أنها حصـيلة مقاربات عدة من مجالات سـوسـيولوجية مختلفة منها – على سـبيل الذكر لا الحصـر – سوسـيولوجيا الفعل والتنظيمات وسوسـيولوجيا العمل، بل وسوسـيولوجيا المقاولة وعلم الاقتصاد. وهي كلها مداخل من شأنها أن تُثري التحليل فيما يتعلق بتشكل الظاهرة الجمعياتية ومستوياتها المتعدد.

---

[96] بوخريص، ص 213.

[97] شارلين هس وبيير باتريشيا ليفي، ص 106.

إذن يمكن أن نقول مع فتحية السعيدي بأن "**تنوع الجمعيات واختلاف مجالاتها، وتعدد أدوارها ومحيطاتها، يجعل من الصعوبة بمكان تطبيق براديغم نظري سوسيولوجي واحد عليها**" [98].

يضاف إلى ذلك أن تأطير هذه الظاهرة سوسيولوجيا باعتبارها "ظاهرة كلية[99]" – نفترض أنها تعبر عن نسق تطور المجتمع الموريتاني ككل – يجعل من الصعوبة بمكان الاسترشاد ببراديغم واحد لفهمها وتأويل مضامينها وأبعادها التاريخية والحالية.

كما أن ارتباط موضوع البحث بحقل سوسيولوجي آخر هو الفقر، الذي تشكلت حول مواضيعه وإشكالاته عدة براديغمات، يحتم علينا ألا نقتصر على براديغم واحد، كما يلفت انتباهنا إلى ضرورة إيجاد " **توليفة براديغمية** " من حقل سوسيولوجيا الجمعيات وحقل سوسيولوجيا التنمية تكون متكاملة ومنسجمة فيما بينها، لتفسير العلاقة التي تربط بين الجمعيات والفقر، والتي من شأنها أن تمكّن الجمعيات من مكافحة الفقر، وقد كان ذلك جوهر المشكلية والإشكالية التي صغناها في مرحلة سابقة من البحث.

لهذه الأسباب الآنفة الذكر سنعتمد " توليفة براديغمية " تتشكل من **براديغم الفعل الاجتماعي وبراديغم تنظيمي وبراديغم التمكين، على اعتبار أن النموذج الجمعياتي هو نموذج من الفعل الاجتماعي التنظيمي الذي يستهدف التمكين.**

فبراديغم الفعل الاجتماعي كما بلوره ماكس فيبر وعلى حد قول يوهانيس فنكلمان هو "**مفهوم مركب نموذجي، مفهوم تحليلي إرشادي، يكون بمثابة أداة وليس بمثابة موضوع مطروح للتساؤل العلمي**"[100].

---

[98] فتحية السعيدي، ص 64.

[99] بالمعني الذي يستخدمه مارسيل موس بهذه العبارة.

[100] ماكس فيبر، ***مفاهيم أساسية في علم الاجتماع***، ترجمة، صلاح هلال، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص 22.

إن براديغم الفعل الاجتماعي الذي سيكون محورا أساسيا في هذه "التوليفة البراديغمية" يتضمّن جهازا مفاهيميا متكاملا سيقع الاسترشاد به، ومقترحات تفسيرية لمضامين وأنماط الفعل الاجتماعي سيتم توظيفها فيما يخدم البحث واختبار فاعليتها على مستوى تحليل الظاهرة الجمعياتية.

فالفعل الاجتماعي هو فعل "**يتضمن معنى قصديا**" ينطلق منه فيبر لتأمل "**العلاقة الاجتماعية**" التي تعتمد بدورها على أفعال المشاركين/الفاعلين الاجتماعيين التي لها معنى ويُبنى على بعضها بعض.

والجمعية أو المنظمة أو المؤسسة أو أي نمط مجرد لأفعال الفاعلين الاجتماعيين قد لا يكون من الأهمية القصوى فهمه على ما هو عليه، كشكل، لكن المفهوم حقيقة في هذا الشكل الذي يتخذه الفاعلون للتعبير عن أهدافهم، هو ذلك الاستناد إلى فعل إنساني بوصفه "وسيلة" أو "غاية" جالت بخاطر القائم أو القائمين بالفعل ووجّهت فعلهم[101].

إذن فماكس فيبر يمدّنا بتفسير **للعمل الجمعياتي كفعل اجتماعي جماعي يقوم به الفاعلون لغايات وكوسيلة لتحقيق ما يتفقون حوله**، ومفاهيم **المعنى والسياق والغاية** الوارداة في براديغم الفعل الاجتماعي هي أطر تفسيرية مهمة لبحثنا للوقوف على الدوافع الكامنة وراء العمل الجمعياتي وكيف يُسهم السياق الموريتاني بموروثه ومظاهره الراهنة فيه في فهم هذا العمل ودوافعه.

ومن خلال تحديد أسس الفعل الاجتماعي كما وضعها فيبر: "**العقلانية الغائية والقيمية والتقليدية والعاطفية**" قد نتمكن كذلك من تسليط الضوء على **المتغيرات المحرِّكة** للعمل الجمعياتي في موريتانيا، وللجمعيات عموما ككيانات وبُنى اجتماعية واقعة بين المستويات المهيكلة والمنظّمة والمستويات اللاّمنظّمة[102].

---

[101] ماكس فيبر، سبق ذكره، 32.

[102] المنصف ونّاس، ***الحياة الجمعياتية في المغرب العربي: التاريخ والواقع والآفاق***، ألتالير، 1997، تونس، ص 7.

أما **البراديغم التنظيمي**، فنستخدمه كنموذج تفسيري لتحديد وظائفية الجمعية، انطلاقا من محدّدات نجاعة التنظيم الخاضعة له داخليا، فالتنظيم كما ورد في كتاب "**الفاعل والنسق**" ليس ظاهرة طبيعية، وكذلك العمل الجماعي الذي ينتج عنه[103] فهو "**أداة تقنية من أجل تعبئة الطاقات الانسانية وتوجيهها نحو غايات محددة**"[104].

والجمعيات كتنظيمات ترتهن إلى هذا الحد أو ذاك إلى ما يسيّر التنظيم من حيث السلطة ورهانات الفاعلين واستراتيجياتهم في التعاون والصراع إلى هذا الحد أو ذاك فيما يخدم مصالح الجمعية كتنظيم.

وعلى الرغم من أن براديغم التنظيم يمتد لتدخل في إطاره مجموعة من التنظيمات التي قد تختلف في جوهرها عن الجمعية[105] كالشركات والأجهزة الحكومية والجامعات والسجون والمؤسسات، لكن تظل مقولاته التحليلية تصلح لمقاربة **الجهاز الجمعياتي** والدفع به لمستويات جديدة من النجاعة والعطاء،على اعتبار أن التنظيم أو المنظمة وفق تعريف فيبر لها هي "**علاقة اجتماعية محدودة أو مغلقة عن الخارج بغرض الضبط، يكون الالتزام بنظامها مضمونا بفضل سلوك أشخاص معينين، ممن يكون سلوكهم قائما على تطبيق ذلك النظام، وهم : المديرومن الممكن أيضا هيئة الإدارة التي يكون لها في المعتاد سلطة التمثيل**"[106].

والجمعيات هي تنظيمات إلى هذا الحد أو ذاك وفقا لهذا التعريف، وما دام الأمر كذلك فإنه يتحتّم الاسترشاد بمثل هذا البراديغم التنظيمي من جهة لتلك الأهمية، والاسترشاد به من جهة أخرى لفهم تلك العلاقات الثنائية بين مفاهيم متداخلة من قبيل مفهوم الجمعية والمؤسسة والشركة والمقاولة، بما يمكننا في الأخير من تبيين الخصائص والمحددات الخاصة بكل نمط تنظيمي منهم على حدة.

---

[103] Michel Crozier et Erhard Friedberg, ***L'acteur et le système***, seuil, Paris, 1977, P.23.

[104] Alain Touraine, Rationalité ***et Politique dans L'entreprise***, PUF, Paris, 1966, p.p. 138 – 174.

[105] أنتوني جدنز، ص 408.

[106] ماكس فيبر، ***مفاهيم أساسية في علم الاجتماع***، مصدر سبق ذكره، ص 85.

ويشمل الاسترشاد بالبراديغم التنظيمي بشكل أساسي منهج "**التحليل الجمعياتي**" الذي اقترحه الباحثان جون لويس لافيل ورونو سانسوليو[107] والمستلهم أساسا من سوسيولوجيا الشغل والتنظيمات والمقاولة، وهو ما سنسترشد به في تحليلنا للظاهرة الجمعياتية، وهو ينتظم وفق أربع مقاربات جرى إثباتها بشكل واسع في المقاولات وهي:

1. العرَضي أو الاحتمالي
2. السوسيو ــ تقني أو السوسيو ــ مهني: الذي يعالج سلوكات التكيف مع المشاكل الداخلية لبنيات وشروط العمل.
3. الاستراتيجية المرتبطة بعلاقات السلطة المتمحورة حول أسئلة التنظيم.
4. الثقافة.

تلك هي المحددات الكامنة وراء خصوصية السير الجمعياتي حسب لافيل وسانسوليو، إذ ينصبُّ اهتمام التحليل التنظيمي على الإجابة على سؤال **في أي شروط وفي ظل أي إكراهات يكون ممكنا الفعل الجماعي المنظّم**؟[108]. فالجمعيات والتنظيمات ليست "***معطيات "طبيعيه" منبثقة تلقائيا ويستمر وجودها من تلقاء ذاتها، مثلما أنها ليست نتيجة آلية لتطور التفاعلات البشرية ولا نتيجة لنوع من الدينامية العفوية. وإنما هي إنشاءات اجتماعية واصطناعية ترتبط شروط انبثاقها واستمراريتها بأسباب مفسِّرة***"[109].

هكذا إذن فإن "**التفكير السوسيولوجي في إشكالية السير الجمعياتي، يحاول تصور الإطار الخاص للجمعيات دائما من خلال العدة النظرية المتبلورة داخل عالم التنظيمات**"[110].

---

[107] Jean-Louis Laville et Renaud Sainsaulie, ***Sociologie de l'association***, Desclée de Brouwer, Paris, 1997.

[108] فوزي بوخريص، ص68.

[109] نفس المرجع، صص، 68. 69.

[110] نفس المرجع، 226.

أما **براديغم التمكين** الذي نراه منسجما مع البراديغمين السابقين في مجال تعاطي الجمعيات مع ظاهرة الفقر والمنحدر من سوسيولوجيا التنمية، فهو الآخر ينبني أيضا على جهاز مفاهيمي وإطار تحليلي متكاملين: انطلاقا من مفهوم التمكين بأبعاده ومفهوم القوة الاجتماعية بأسسها المتعددة التي يفتقر إليها الفقراء وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا محوريا في تمكينهم منها. فبناء منظمات مدنية هو بحد ذاته عملية اجتماعية تمكينية[111]، مرورا بمفاهيم **الحاجة والفقر البيروقراطي والاقتصاد الأخلاقي والأسرة المعيشية ومفهوم الاستبعاد الاجتماعي**، وانتهاءً بمفاهيم **مجالات الممارسة الاجتماعية وفضاء الحياة ومفهوم التبادل** باعتباره المبدأ الأخلاقي الأكثر أساسية في ضبط السلوك الاجتماعي. وهي كلها مفاهيم تتكامل لبلورة مفهوم أشمل هو مفهوم **التنمية البديلة** الذي يجد منهجه في التجسيد عبر التمكين.

وهذا النموذج يستمد واقعيّته من نموذج أصبح يحتذى من طرف الكثير من الدول هو **نموذج التنمية البشرية المستديمة**.

ينطلق **براديغم التمكين** من دعوة صريحة إلى إعادة التفكير في الفقر حينما يقول فريدمان **"المعضلة هنا تكمن في اعتقادنا بأننا على دراية بالفقر، و أنه لم يبق أمامنا سوى مجرّد التفكير بطرق أفضل لعمل ماذا؟ مكافحته؟ تقليله؟ تخفيفه؟ إدارته؟ وبعيدا تماما عن حقيقة كوننا لسنا على يقين تام مما نريد فعله مع الفقر فإننا نخطئ إذا ما فكرنا في أن مكافحة الفقر ببساطة تتلخص في النهاية في معرفة كيف؟ بدون أن نكون في الوقت نفسه جِدُّ واضحين حول ما الفقر؟"**[112].

ويقترح فريدمان بناء على ذلك التفكير في الفقر من منظور التمكين وعدم التمكين، باعتبار أن الفقراء هم من حرموا من وسائل التمكين المادية والرمزية أي من أسس **القوة الاجتماعية**، ويعتبر جون فريدمان رائد هذا المنظور الجديد في التنمية والذي أصبحت بعض الدول وأصبحت المنظمات الدولية والمحلية

[111] جون فريدمان، ص 259.

[112] نفس المرجع، ص 103.

تنادي به كخيار وحيد "لعالم بلا فقر" عبر (تمكين الفئات والشـرائح المهمشـة في المجتمع مثل النسـاء والشباب والمعاقين).

إن اختيارنا لهذا البراديغم يأتي أخيرا ضـمن اسـتبعادنا لمقولة أو براديغم ثقافة الفقر كما بلوره أوسـكار لويس، والذي يحمّل الفقراء مسؤولية فقرهم انطلاقا من تمثلاتهم ونمط سلوكهم وممارساتهم وسيطرة السلبية والخمول عليهم.

هذه إذن هي "**التوليفة البراديغمية** " التي نراهن عليها في تأطير البحث نظريا وبما يتماشـى في الأخير مع نتائج الدراسة الميدانية تصويبا أو نقضا أو تأكيدا لفرضيات البحث.

23. منهجية البحث:

"إن الظاهرة مهما كانت هويتها لا تقرأ إلا في سياقها الإبستيمي المعرفي والمنهجي، أخذا في الاعتبار أهمية الخصوصيات كمعطى حضاري وثقافي واجتماعي"[113].

ونظرا إلى أن الواقعة الجمعياتية في موريتانيا تكتسـي طابعا مركّبا من حيث مضـامينها وأبعادها، وإلى أنها تمثل "***مدخلا علميا مهما لتتبع دينامية المجتمع الموريتاني***" [114]، ونظرا لأدوارها المتعددة (الرعائية والخدمية والحمائية والتنموية) في مكافحة ظاهرة الفقر، التي تمثل عاملا جوهريا في فهم عديد الظواهر الاجتماعية وحتى المجالية "غير السـليمة" التي عرفها المجتمع الموريتاني عموما والمجتمع النواكشـوطي ومدينة نواكشـوط خصـوصـا كعاصـمة للبلاد . نظرا لهذا كله فإن المنهجية التي سـنقارب بها الظاهرة الجمعياتية عبر دورها في مكافحة الفقر في مدينة نواكشـوط، سـتكون هي الأخرى **منهجية مركّبة**، تشـمل مجموعة من التقنيات التي طوّرها البحث السـوسـيولوجي في علم الاجتماع. بدءا بالملاحظة المباشـرة [115]

---

[113] المنصف ونّاس، ***الحياة الجمعياتية في المغرب العربي: التاريخ والواقع والآفاق***، ص 9.

[114] المنصف ونّاس، ***الجمعيات في موريتانيا: التاريخ والتشريع والأنشطة (دراسة ميدانية)***، نص مرقون، 2002، ص 4.

[115] Henri Peretz, ***Les méthodes en sociologie, l'observation,*** La découverte, Paris, 1998, PP.50-52.

للحقل الجمعياتي ومرورا بتقنية المقابلة شـــبه الموجّهة والحوارات المعمّقة[116] مع الفاعلين الجمعياتيين واســـتغلالها بشـــكل وظيفي كلما اقتضـــى الأمر ذلك في متن البحث، وانتهاء بدراســـة الحالة لمجموعة من الجمعيات النشـــطة (كعيّنة مقيّدة عمدية) لعدم وجود دليل إســـمي لكل الجمعيات[117] واعتماد تقنية الاســـتمارة للجمعيات وللمســـتفيدين من أنشـــطتها وأخيرا تحليل المضـــمون فيما يتعلق بنتائج الاســـتمارة والمقابلات من جهة وبالوثائق والسـجل الجمعياتي عموما من جهة أخرى. أي أننا سـنعتمد تمشـيا منهجيا كميا وكيفيا في الآن نفسه. وبما يعني أيضا أن منهجيتنا ستتراوح بين مستويين:

المستوى الأول: يتمثل في المنهج الوصفي والتحليل الماكرو- سوسيولوجي " **الذي يضع الظاهرة في إطارها الاجتماعي العام ،ضمن رؤية متكاملة لنسق تطورالحاجيات الاجتماعية**"[118] والاقتصادية للمجتمع.

المســـتوى الثاني: هو مســـتوى ميكرو- ســـوســـيولوجي، عبر دراســـة الحالة التي نرمي من خلالها إلى معرفة نجاعة التنظيم الجمعياتي عبر وظائفيته والعناصر البشرية المسيِّرة له وتقييم حجم أنشطته والإكراهات التي تعترض سبيله والرّهانات التي تحكم تصوره للمستقبل.

24. عينة البحث:

فيما يخص عينة البحث فقد اخترنا أن تكون عينة بحثنا عينة مقيّدة عمدية[119] لغياب دليل إســـمي متكامل عن الجمعيات والمســـتفيدين منها. وشـــملت هذه العينة من حيث الجمعيات 5 جمعيات راعينا في اختيارها مجموعة من الضوابط، منها: تنوع النشاط والأهداف ومؤشرات تتعلق بحجم استثمار الجمعية والصـــدى الإعلامي لها في الحقل الجمعياتي وعلاقتها بالفاعلين الخارجيين والممولين وتنوع النســـيج

[116] Raymond Boudon, ***Les méthodes en sociologie***, édition P.U.F, Paris, 1966.

[117] انظر فتحية السعيدي، ص 23.

[118] نفس المرجع، ص 22.

[119] العينة العمدية لا يكون الباحث فيها مهتما بأن تكون العيّنة مُمثِّلة، انظر: شارلين هس وبيير باتريشيا ليفي، ص 125.

الاجتماعي الذي تشـــتغل عليه، كما راعينا التمثيلية في جمعيات الدراســـة من حيث تعدد حقول مجالات النشاط الجمعياتي في موريتانيا الخيري والرعائي والخدمي والتنموي والحمائي الحقوقي.

وكانت العيّنة على النحو التالي:

الجدول رقم 6: الجمعيات عيّنة الدراسة

إسم الجمعية	التصنيف
جمعية الخير للتكافل الاجتماعي	جمعية خيرية رعائية تنموية
الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة	جمعية خدمية
الجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأمية	جمعية تنموية
جمعية النساء معيلات الأسر	جمعية حقوقية وتنموية بدرجة أقل
جمعية بسمة وأمل	جمعية تنموية وخدمية

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

أما عيّنة المستفيدين فقد كانت عينة ممثلة للمستفيدين على مستوى توزعهم في الاستفادة من نشاط وعمل الجمعيات، بحصيلة تصل إلى 119 فرد مستفيد في مدينة نواكشوط منها 51 تمثل أسرا.

25. العينة الكمية للبحث:

تمثل العينة الكمية للبحث مجموع المستفيدين الذين شملتهم استمارة البحث، وانطلاقا من التحليل الأولي للاستمارة في جانبها المتعلق بمعطيات العيّنة الأساسية (حسب الفئة العمرية، الجنس، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الاستفادة من جمعيات الدراسة، شكل أو نوع الاستفادة، التمتع بالضمان الصحي،) فإنها تتوزع كالتالي:

الجدول رقم7 توزيع العينة الكمية حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المؤوية
1960 - 1970	20	% 16,80
1970 - 1980	22	% 18,48
1980 - 1990	11	% 9,24
1990 - 2000	15	% 12,60
2000 - 2010	51	% 42,85
المجموع	119	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

الجدول رقم 8 توزيع العينة حسب الجنس

ذكور	49	% 41,17
إناث	70	% 58,82
المجموع	119	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

الجدول رقم 9 توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

الجنس	أمي		محظري		ابتدائي		إعدادي		ثانوي		جامعي		المجموع
ذكور	0	% 0	10	%47,61	27	56,25 %	7	%38,88	4	%28,57	1	% 33,3	49 %41,17
		% 0		% 8,40 من الكل		22,68 % من الكل		% 5,88 من الكل		% 3,36 من الكل		% 0,84 من الكل	
إناث	15	100 %	11	%52,38	21	43,75 %	11	%61,11	10	% 71,42 من الكل	2	%66,66	70 %58,82
		12,6 % من الكل		% 9,24 من الكل		17,64 % من الكل		% 9,24 من الكل		%8,40 من الكل		%1,68 من الكل	
المجموع	15	%12.6	21	% 17,64	48	%40,33	18	% 15,12	14	%11,76	3	% 2,52	119 100%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

الجدول رقم 10 توزيع العينة الكمية حسب الاستفادة من جمعيات الدراسة

إسم الجمعية	عدد المستفيدين
جمعية الخير للتكافل الاجتماعي بموريتانيا	69 مستفيد
جمعية بسمة وأمل	35 مستفيد
الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة AMPF	13 مستفيد
الجمعية النسوية لمكافحة الفقر	02 مستفيد
جمعية النساء معيلات الأسر	00 مستفيد

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

الجدول رقم 11 توزيع العينة الكمية حسب نوع وشكل الاستفادة

شكل الاستفادة	عدد المستفيدين
كفالات ورعاية اجتماعية	88
مشاريع مدرة للدخل	18
الخدمات الصحية	13
المجموع	119

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

الجدول رقم 12 توزيع أفراد العينة الكمية حسب التمتع أو عدم التمتع بالضمان الصحي.

يتمتع بضمان صحي	22	% 18,48
لا يتمتع بضمان صحي	97	% 81,51
المجموع	119	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

هذه التوزيعات الأولية لعينة البحث الكمية تلفت انتباهنا لعديد المعطيات المحددة لخصائص الفقراء الذين شملهم هذا البحث والتي ربما يتقاطعها الفقراء ككل. وستكون هذه المعطيات والتوزيعات بخصائصها موضوع تحليل معمق في الفصول اللاحقة.

26. العينة الكيفية للبحث:

هي عينة تزودنا بفهم لبعض مشكلات البحث [120] وتتمثل بشكل أساسي في المقابلات التي أجريناها مع العديد من الفاعلين الجمعياتيين، إضافة إلى مقابلات مع 51 من أرباب الأسر المستفيدين الذين شملتهم الاستمارة أيضا، كما تشمل السجل الجمعياتي المكتوب والمرئي الذي تحصلنا عليه والوثائق الرسمية التي هي على صلة مباشرة بموضوع الجمعيات والفقر.

وسنتخذ من عمليات التحليل الكيفية – المتمثلة في **تحليل المضمون** للوثائق والسجل الجمعياتي و**آلية النظرية الموثَّقة** القائمة على التتبع والقراءة الحرفية للبيانات سطرا سطرا[121] – سنتخذها عمليات وآليات لتحليل العينة الكيفية للبحث .

27. الدراسات السابقة:

بما أن المقارنة هي أساس علم الاجتماع على حد تعبير ماكس فيبر "**ذلك أنها تكون مدخلا من مداخل النقد الذاتي الذي يتأسس عليه أي بناء مستقبلي**"[122] فإن الدراسات السابقة تمثل فرصة لذلك، ومصدرا مهما لأي بحث علمي، سواء من حيث مقتضيات التأسيس أو من حيث مقتضيات البناء، فالتراكم المعرفي والمنهجي ضروريين[123] لدراسة أي ظاهرة وبناء مقاربة وقراءة سوسيولوجية متكاملة حولها. وذلك ما نرومه بهذه الحالة البحثية التي سنؤسس لها من خلال تناول عدة دراسات تناولت الواقعة الجمعياتية في موريتانيا وخارجها، بالإضافة أيضا للدراسات التي تناولت ظاهرة الفقر محليا أو من خلال الدراسات السوسيولوجية للفقر والتي قام بها اثنان من أبرز رواد علم الاجتماع هما جورج سيمل وبيير بورديو في كتابيهما "الفقراء" و"بؤس العالم".

---

[120] شارلين هس وبيير باتريشيا ليفي، ص568.

[121] نفس المرجع، ص 574.

[122] المنصف ونّاس، ***السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا (دراسة توثيقية ميدانية)***، مطبعة الوفاء، تونس، 2000، ص 27.

[123] نفس المرجع، ص 28.

خاصة وأن المجال الجمعياتي في موريتانيا وظاهرة الفقر تحتاجان إلى "**تأسيس معرفي ومنهجي كاملين، من حيث الجهاز المفاهيمي وأدوات المقاربة وآليات التحليل والتعامل مع الميدان**"[124].

فما هي أهم تلك الدراسات؟ وما هي أهم خصائصها ونقاط الضعف فيها؟ وكيف ستسهم في إثراء البحث ولفت الانتباه إلى جوانب الضعف والقصور التي عانت منها أو أهملتها تلك الدراسات من أجل تفادي الوقوع فيها؟

فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت النشاط الجمعياتي في موريتانيا فقد تناولنا بالفحص والتمحيص ما وقع تحت أيدينا منها، فإذَا هي تعاني من قصور في التعاطي مع الحقل الجمعياتي المتعدد الأبعاد والمداخل المنهجية، على الأقل في الدراستين اللتين قام بهما باحثان موريتانيان هما محمد المختار علوي ومنّينة عبد الله.

في حين مثلت الدراسة التي قام بها الباحث المنصف ونّاس المختص عن الجمعيات في موريتانيا دراسةً سوسيولوجية تقنية إلى حد كبير حول النشاط الجمعياتي الموريتاني من حيث تاريخه وأنشطته والتشريعات المتعلقة به. وقد أثرى الباحث هذا البحث بدراسة ميدانية سلط من خلالها الضوء على جوانب بنيوية أوضحت جوانب الاختلال في الحقل الجمعياتي الموريتاني سواء من حيث: ضعف هياكله التنظيمية أو من حيث افتقاده للكادر البشري المطلوب وضعف بناه التحتية وضعف علاقته بمصادر تمويله المفترضة، وعلاقته مع الدولة المشوبة بالحذر تارة والاستيعاب تارة أخرى.

هذا وقد لفت الباحث في دراسته النظر إلى ملحوظات مهمة تربط الظاهرة الجمعياتية في موريتانيا بدينامية تطور المجتمع الموريتاني ككل "**رغم سيطرة ثقافة الصمت على المجتمع، ووجود مستويات كثيرة غير ظاهرة**"[125] على حد قوله وهو ما نوافقه الرأي فيه، كما شكّلت مساءلة السياقات التي نشأت

---

[124] المنصف ونّاس، ص 29.

[125] نفس المرجع، ص 4.

فيها هذه الظاهرة – من طرف الباحث – مدخلا مهما تمكّن من خلاله من لفت الانتباه إلى تأثير سيرورات التغير التي عرفها المجتمع الموريتاني خاصة بعد موجات الجفاف التي ضربت البلاد في الثمانينيات، وكانت بمثابة المتغير الذي أعاد هيكلة بنية المجتمع الموريتاني اجتماعيا ومجاليا، وما نجم عن ذلك من ظواهر أفقدت المجتمع أنماط تماسكه الأولية مع استشراء كبير للفقر في مختلف أوساطه وشرائحه الاجتماعية والسكانية، وتضخم وتورم مجاله الحضري بشريا، إلى حد أفشل جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي حاولت الدولة من خلالها تخفيف وطأة الجفاف على مجتمع يعتمد ثلاثة أرباع سكانه على القطاع الأول (الزراعة والرعي).

هذه السياقات لفت الباحث لها النظر عبر تساؤلات رصينة حول **مدى تأثير انتقال المجتمع الموريتاني من البداوة المطلقة إلى التحضر السريع والفجئي على النشاط الجمعياتي؟ وتأثير فترات الجفاف الطويلة على بنية المجتمع العميقة وعلى أنماطه التضامنية وخاصّة على تعبيراته التطوعية**؟ [126]، كما شكلت محاولة ربطه النشاط الجمعياتي بمتغيرات تاريخية وبنيوية متحكمة في المجتمع الموريتاني، محاولة أصيلة أيضا في البحث السوسيولوجي لربط الظاهرة بامتداداتها المختلفة التاريخية والبنيوية في المجتمع حينما يقول: "**يكاد يتعذر منهجيا وعمليا، فصل التاريخ الجمعياتي في موريتانيا عن البنية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة عن وضع البنية القبلية باعتبارها بنية تاريخية راسخة وعريقة ومتحكمة في مختلف مفاصل المجتمع و أنشطته وتعبيراته الرمزية والثقافية والمعيشية خاصة**".[127]

ولم يغفل الباحث أيضا عن محاولة، ربط التفككات والانسلاخات التي عرفتها البنية التقليدية بأشكال تضامنها الآلي، إثر موجات الجفاف والهجرات الكثيفة إلى المدن، بالحاجة إلى وجود الجمعيات كآليات حديثة لأشكال جديدة من التضامن.

---

[126] المنصف ونّاس، سبق ذكره، ص4.

[127] نفس المرجع، ص5.

لكننا نختلف مع الباحث في ربط هذه الوضعية بمتغير الجفاف، فهناك متغيرات تاريخية وبنيوية سابقة على ظاهرة الجفاف هي التي ولَّدت تلك التفككات فقد "**لوحظ منذ إقامة المراكز الحضرية الأولى في الفترة الاستعمارية توجّه أعداد من الطبقات الاجتماعية المرتّبة في أسفل الهرم الاجتماعي إلى تلك النقاط التي أقامها المستعمر مستفيدين من الحماية والابتعاد عن السيطرة التي ألفوها في مناطقهم الأصلية**"[128].

فما يُعرف مثلا بظاهرة " التَّجَمْبِيرْ " أي تمرد بعض العبيد على أسيادهم بالانفصال السكني عنهم، وكذلك الدور الذي لعبه الاستعمار في إفراغ الإمارة – كشكل من أشكال السلطة في المجتمع – من محتواها، وما نتج عن ذلك من إفقار للمجتمع وللقبيلة وللزعامات التقليدية خاصّة، كانت من بين الأسباب الجوهرية في تفكك أو تغير قواعد اللعبة المتحكمة في بنية المجتمع الموريتاني التقليدي.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هناك مفارقة غريبة – نتجت عن مثل هذا الوضع – لم ينتبه لها الباحث، بل سار فيها مع التحليلات التي ترى في المدينة إعادة صياغة للعلاقات وفق منطق جديد غير منطقها التقليدي في القرية والبادية والريف، المفارقة هنا تكمن في أن موجات الهجرة الكثيفة نحو المراكز وخاصة العاصمة نواكشوط أعادت توزيع السكان حسب انتماءاتهم الأولية العرقية والشرائحية وبشكل أقل الجهوية والقبلية، وهو ما يظهر جليا بالملاحظة المباشرة لأحياء ومقاطعات العاصمة نواكشوط. حتى لكأن السكن هناك (هو إسقاط لعلاقات اجتماعية قبْلية فوق المجال).

لكننا نتفق مع الباحث في أن ارتفاع سقف الحاجيات نتيجة للظروف الطارئة وضمور دور الدولة في استيعاب ظاهرة الفقر كانت هي السياقات الأساسية التي ولدت الحاجة إلى الجمعيات[129]، لكن في نفس الوقت فإن الباحث يلفت النظر أيضا إلى أن نسق الحاجات المستمر في الارتفاع ربما يكون مفسرا لعدم

---

[128] سيدي عبد الله المحبوبي، ***الهجرات الداخلية والتنمية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية***، ص308.

[129] ونّاس، ص 9 و10.

"**تطور النشـاط الجمعياتي من الناحية الكيفية ومحدودية أدائه حتى وإن تطور كميا**"[130] وهي فرضـية تحتاج لأن نوليها الاهتمام الكبير.

هذا من حيث المضـمون، أما من حيث المنهجية فقد شـملت عينة دراسـة الباحث 9 جمعيات، تتوزع بين جمعيات حقوقية بالدرجة الأولى وتنموية بدرجة ثانية وخيرية بدرجة ثالثة، مسـتندا إلى منهجية تزاوج بين التحليل الكمي والتحليل النوعي معتمدا تقنيات الملاحظة المباشـرة والحوارات المعمقة إضـافة إلى تقنية الاستبيان.

هذه الدراسة إذن، وإن كانت تمثل دراسة سوسيولوجية أصيلة للظاهرة الجمعياتية في موريتانيا بمختلف أبعادها، إلا أنها كانت تقنية بدرجة كبيرة، قصر فيها الباحث تناوله على تاريخ الظاهرة وتشريعاتها المتعلقة بها وأنشـطتها دون أن يكون هنالك تقويم فعلي لأدوارها بتقويم مشـاريعها مثلا على مسـتوى المسـتفيدين منها وهو ما نحاول الاضطلاع به في دراستنا هذه عبر مقاربة دور الجمعيات في مكافحة الفقر.

أما الدراستين الأخريتين فهما تقريريتين أكثر منهما سوسيولوجيتين [131].

وتعزيزا لاسـتثمار الدراسـات السـابقة عن الحقل الجمعياتي فقد ارتأينا أن ندخل دراسـة الباحثة فتحية السـعيدي "**الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وثقافة المجتمع المدني في تونس**" ضمن حالتنا البحثية هذه، حيث تشـكل هذه الأطروحة مقاربة مهمة لفهم الحقل الجمعياتي سـوسـيولوجيا باسـتناد الباحثة بشـكل كبير إلى الميدان والاسـترشـاد **بنموذج فكر التنظيم وفكر الدور الاجتماعي** مع محاولة التأصـيل السـوسـيولوجي والفلسـفي لخلفيات مفهوم المجتمع المدني والاسـترشـاد أيضـا بتنظيرات ميشـيل كروزييه حول اسـتراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين والمقاربة النفسـية الاجتماعية[132]، حيث كانت هذه "التوليفة

---

[130] ونّاس، ص 6.

[131] منينة بنت عبد الله، تقرير عن نشاطات المنظمات الأهلية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية، 2001.
Mohamed Moktar Aloui, Note d'étude relative à la situation des ONG en Mauritanie, rapport dactylographié, 2000.

[132] فتحية السعيدي.

المقارباتية" المركبة هي أطر تحليلها التي يدور حول إثبات نجاعتها بحثها في فهم حقل المجتمع المدني الذي تشكل الجمعيات فيه مكونا أساسيا.

حاولت الباحثة من خلال نموذج التحليل الذي قامت بتركيبه أن تحيط بمختلف أبعاد التنظيم الجمعياتي وتحديد حقل المفاهيم والمصطلحات المتعلقة به، حيث يعاني هذا الحقل من فوضى في التعريفات هي التي أفضت إلى فوضى التصنيفات داخله[133]، محاولةً الخروج من ذلك بتعريف سوسيولوجي للجمعية عبر تحليل عناصر مختلف التعاريف القانونية والتنظيمية والوظيفية وحتى النفسية، متوصلةً إلى هذا التعريف السوسيولوجي "الفضفاض شيئا ما" للجمعية بأنها:

"تمثل جماعة تتأطر ضمن نسق اجتماعي مركب، فهي نسيج من العلاقات الانسانية المتشابكة المتفاعلة، المتقاربة والمتضاربة. على هذا الأساس فهي لا تخضع لمنطق بسيط وسهل بل إلى منطق معقد ومتداخل. منطق من الصعب عقلنته لأنه يعبر عن مجموع انفعالات وتفاعلات إنسانية محكومة بظرفيات مختلفة وبمرجعيات ورؤى متعددة. تُخلق الجمعية في خضم تفاعلات الأفراد وتتبلور توجهاتها ضمن نسق من القيم والمبادئ والتفاعل الانفعالي والثقافي لأفرادها، وتترسب مشاغلها في جذور الحراك الاجتماعي أداتها الرئيسية أعضاؤها بقدراتهم الذاتية على الفعل الجماعي الذي يترجم إجابة ما لحاجة اجتماعية ما. ومقياس نجاعتها هو تحديد صلاحياتها الاجتماعية"[134].

وعلى مستوى المنهجية اختارت الباحثة طريقة وصفية تحليلية تستند على تقنيات الاستمارة والملاحظة والمقابلة لمقاربة إشكالياتها عبر عينة مقيدة عمدية لعدد من الجمعيات التونسية.

هذا على صعيد الدراسات المتعلقة بالحقل الجمعياتي. أما تلك المتعلقة بالفقر فإننا نقتصر – محليا – على دراسة قام بها باحث موريتاني في الجغرافيا الاجتماعية بعنوان "**الفقر في مدينة نواكشوط: دراسة**

---

[133] فتحية السعيدي، ص 60.

[134] نفس المرجع، ص 65.

في الجغرافيا الاجتماعية"[135]وهي أطروحة تهم بحثنا لحداثتها وجدة المعطيات والإحصائيات الواردة فيها نسبيا.

وينطلق فيها الباحث من فرضية مفادها أن الفقر كان المتغير الأساسي والسببي في دينامية مدينة نواكشوط مجاليا واجتماعيا، محاولا تشخيص واقع التنظيم الاجتماعي والمجالي والوظيفي لمدينة نواكشوط متسائلا عن مدى تحكّم الفقر في تنظيم وهيكلة هذه المدينة عمرانيا ووظيفيا واجتماعيا؟ وهل تسبب فعلا في وجود فوارق اجتماعية ومجالية وخدماتية بين مختلف نطاقات مجالها الحضري؟ وأخيرا مدى تسبب الفقر في تباين الممارسات المجالية والمجالات الحياتية والاجتماعية المعيشة؟

وحسب نتائج دراسة الباحث، فقد "**فرض الفقر على مدينة نواكشوط هيكلة مجالية ترابية حسب تباين المستوى الاقتصادي للأفراد، فمن جهة تتميز الأحياء الشمالية بارتفاع مستوى عيش أسرها، إذ يتشكلون في الغالب من فئات ميسورة، كما يرتفع دخل شرائحها الاجتماعية، حيث يفوق متوسطه 180 ألف أوقية، أما المناطق الشرقية فتتميز بشرائح سكانية يغلب عليها موظفين وإطارات وسطى ومستقلين بمستوى عيش متوسط، حيث يتراوح مستوى الدخل ما بين 60 و90 ألف أوقية، أخيرا تبقى المناطق الغربية والجنوبية الأكثر فقرا من المدينة حيث تتواجد أعداد هامة من الفئات العمالية البسيطة ويواجه العديد البطالة ونقص الشغل مما جعل متوسط الدخل فيها يقل عن 30 ألف أوقية**"[136].

كما تعرض الباحث في إطار مقاربته إلى محاولة تقييم سياسات مختلف الفاعلين في مكافحة الفقر بدءا بالدولة عبر سياساتها القطاعية والكلية وانتهاء بما يراها أطراف ثانوية تتمثل أساسا في المنظمات الدولية بدرجة أولى والوطنية بدرجة ثانية، كما مال في صلب أطروحته إلى تبني معظم مقولات وفرضيات براديغم

---

[135] محمد اعبيد، ***الفقر في مدينة نواكشوط دراسة في الجغرافيا الاجتماعية.***

[136] نفس المرجع ص 551.

ثقافة الفقر، من دون أن يتفطن عبر مقاربته وتغطيته لكافة الخطط التنموية التي أطلقتها الدولة لمقاومة الفقر وفشل تلك الخطط لأسباب تتعلق بالفساد والارتجالية وعدم الجدية في تطبيق سياسات مكافحة الفقر واتخاذه فقط ورقة للدعاية الانتخابية وجلب التمويل الخارجي كما أقر الباحث بذلك.

لم يتفطن الباحث رغم كل هذا إلى أن المسؤول فعلا عن الفقر واستشرائه في المجتمع هو غير الفقراء. لكن على الرغم من الثغرات التحليلية في هذا البحث إلا أنه هو البحث الوحيد الذي وقعت عليه أيدينا يتناول الفقر في مدينة نواكشوط [137] ولعل ذلك ما سيدفعنا من خلال دراستنا – لغياب دراسات سوسيولوجية محلية عن الفقر في موريتانيا – إلى أن نسلّط الضوء على وضعيات الفقر الموجودة وتفسيرها سوسيولوجيا ومعرفة من هم الفقراء في نواكشوط وما هي خصائصهم و تمثلاتهم لفقرهم؟ وكيف يتعاملون معه؟

ولا يفوتنا أخيرا أن نشير إلى دراستين صدرتا في مؤلفين مستقلين برعاية الشبكة العربية للمنظمات الأهلية هما: أولا: كتاب "**الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية**[138] حاول الباحثون من خلاله تحديد إسهام هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من خلال مؤشرات عدة تتمثل في:

1 قيمة مشروعات هذا القطاع، 2 المستفيدين منها، 3 العمالة وقيمة عمل المتطوعين، 4 وزن وحجم الإسهام في الدخل القومي.

---

[137] هناك دراسات عن ظاهرة الكبّة: وهي تُطلق في موريتانيا على نمط من أحياء الصفيح التي طوّقت العاصمة إثر سنوات الجفاف وما نتج عنها من هجرات استهدفت العاصمة على وجه التحديد وهناك دراسات أيضا عن التحضر غير القانوني. لكنها دراسات يغلب عليها الطابع الجغرافي أساسا من بين أهم تلك الدراسات:

Olivier D'hont, ***Les Kébé de Nouakcott***, thèse de doctorat, Paris, v, 1985.

سيدي عبد الله المحبوبي، ***الهجرات الداخلية والتنمية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية***، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، 1997. والسالك ولد مولاي ولد أحمد الشريف، **التحضر غيرالقانوني ودوره في دينامية مدينة نواكشوط**، أطروحة دكتوراه، تونس، 2007.

[138] عبد الله الخطيب وأيمن عبد الوهاب وآخرون، الاسهام ***الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية: حالة مصر والأردن ولبنان وتونس***، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة. مصر، 1999.

لكن ما خرجت به هذه الدراسة هو أن تحديد قيمة هذا القطاع لا زالت تعترضها صعوبات مصدرها الأساسي هو صعوبة تحويل أنشطة القطاع كافة إلى أرقام وإلى أبعاد كمية. وحاولت هذه الدراسة تجاوز الفجوات الوصفية والمفاهيمية فيما يتعلق بالقطاع الأهلي عبر إعادة التفكير فيها وتوظيفها.

ثانيا: كتاب "**دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر**" [139] وهو يمثل محاولة لتقييم عمل المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر عبر مقارنة ذلك العمل في سياقات عربية مختلفة تتمثل في مصر ولبنان واليمن والمغرب مع الوقوف على أهم المتغيرات التي تحكم العمل الجمعياتي فيها.

كما عمدت الدراسة إلى محاولة رصد المتغيرات التي دفعت العمل الجمعياتي في العالم إلى أَوَجِه مفسرة ذلك بمتطلبات العولمة وما فرضته في نسق ارتفاع سقف الحاجيات ومن ثم زيادة نسب الإفقار والفقر في ظل نزعة متنامية للاحتكار.

وفي أسلوب مقاومة الجمعيات للفقر حصرت الدراسة تلك الأساليب في أسلوبين: أولهما أسلوب مباشر رعائي قائم على عمل الخير وأساليب الرعاية الاجتماعية من كفالة للأيتام ومساعدات عينية موسمية وغير موسمية. وثاني هذه الأساليب هو الأسلوب التنموي غير المباشر عبر المشاريع المدرة للدخل وعبر مشاريع البنية التحتية للتنمية القاعدية فيما يتعلق بالطرق وتشييد قنوات الري والتأهيل والتدريب، وغيرها من أساليب الفعل التنموي مع ملاحظة الدراسة أن هذا البعد يأتي بدرجة دون أساليب الرعاية الخيرية، وهو ما من شأنه أن يحجّم من دور القطاع في المكافحة الفعلية للفقر.

كما لفتت الدراسة الانتباه إلى خصائص العمل الجمعياتي في مقابل عمل الحكومات والقطاع الخاص وهي تلك الخصائص المتمثلة في اعتبار أن "***المنظمات غير الحكومية تظل دائما ذات بنية بيروقراطية هشّة وضعيفة وممتلكة لدرجة عالية من المرونة والقدرة على المبادأة***."[140]

---

[139] على ليلة، ***دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر***، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2002.

[140] نفس المرجع، ص 41.

وقد خلصت الدراسة إلى الإقرار بأن هناك نزعة تتنامى بشكل دينامي في اتجاه انتقال المنظمات غير الحكومية من الفعل الرعائي إلى الفعل التنموي المستدام وما قد يساهم به ذلك في الدفع بعملية التنمية على المستويين الداخلي والخارجي.

هذا من ناحية المضمون أما من الناحية المنهجية فقد عمدت الدراسة لتقييم دور الجمعيات في مكافحة الفقر إلى تصميم ما سمّته الكاتبة "دليل دراسة حالة المنظمة غير الحكومية" [141] وهو دليل يتضمن7 أبعاد تتضمن القضايا التي تدور حول نشأة الجمعية وظروف ومشكلات النشأة والقضايا المتعلقة بالجهود والأنشطة التي تقوم بها الجمعية وتمويلاتها والمستفيدين منها إضافة للقضايا المتعلقة بالجهاز الإداري وأسلوب اتخاذ القرارات وأخيرا القضايا المتعلقة بتصورات المستقبل للجمعيات .

هذه الدراسة والدراسة السابقة هي دراسات تقويمية وتقنية مهمة لكنها تفتقد للبعد السوسيولوجي في مقاربتها لقضايا الجمعيات كما أنها تقتصر على بعد واحد في نشاط الحقل الجمعياتي وهو بعد الجمعية في حد ذاتها وما تقوله عن نفسها دون أن يشفع ذلك بدراسة مباشرة للمستفيدين لمعرفة مدى انعكاس النشاط الجمعياتي عليهم سلبا أو إيجابا وتمثلاتهم لما تقوم به الجمعيات وتفاعلهم معه ونمط العلاقات التي تنشأ عنه.

وعلى العموم فإن "**المجال الجمعياتي يحتاج إلى تحليل متكامل يجمع بين التاريخي والتنظيري، بين المقاربي والميداني، وبين السياق الرسمي والسياق الشعبي. فالجمعية قبل أن تكون فضاء قانونيا لتحقيق المشاركة في مختلف تمظهراتها هي إشباع لحاجة جماعية في التعبيرعن الذات والشعور بالانتماء إلى المجموعة والتعاون معها ومشاركتها مختلف ظروفها**"[142].

---

[141] على ليلة، صص 391،395.

[142] المنصف وناس، **السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا: دراسة توثيقية وميدانية**، ص 29.

أما كتاب الفقراء لجورج سيمل فهو يمثل دراسة سوسسيولوجية للفقر، لكن من زاوية ما هو اجتماعي في الفقر والذي يحيل إلى وضـعيات اجتماعية معينة ونمط من العلاقات الاجتماعية المحدّدة وفقا لمنطق قبول المساعدة الاجتماعية الذي هو المتغير الوحيد لتحديد الفقراء من غير الفقراء.

في حين يمثل كتاب "بؤس العالم" الذي أشـرف عليه بيير بورديو مقاربة جديدة للفقر تنطلق من الفقراء أنفسـهم لتحديد وضـعياتهم. لكن المفارقة التي خلص إليها الكتاب هي أن "الفقراء يفسـرون بؤسـهم بوعي ربما أكثر بؤسا".

28. محاور البحث وصعوباته وأهدافه:

محاور البحث:

يشتمل البحث على محورين أساسيين: أولهما نظري منهجي تناولنا من خلاله إشكاليات البحث ومشكلياته والبراديغمات الموجّهة له ثم نموذج التحليل المعتمد فيه بفرضـياته ومفاهيمه النظرية والعملية، مرورا بمنهجية البحث وعيّنته وانتهاء بعينة نموذجية من الدراسـات السـابقة في مجال الفقر والجمعيات. أما المحور الثاني للبحث فيشـمل الدراسـة الميدانية التي تأتي نتائجها خلال فصـلين أولهما: "**تاريخ الجمعيات في موريتانيا وو اقعها**"، وثانيهما: "**الجمعيات الموريتانية وعلاقاتها بالفقر: هوية الفاعلين والمسـتفيدين واستراتيجيات التدخل**". تلك هي محاور البحث ولحظاته الأساسية.

صعوبات الدراسة:

تتمثل أسـاسـا في غياب التراكم المنهجي والمعرفي السـابق على دراسـتنا على المسـتوى المحلي على الأقل، بالإضافة إلى صعوبات تتعلق بعدم التجاوب من طرف بعض الجمعيات مع الدراسة ومقتضياتها، فهناك توجس وريبة لدى بعض الجمعيات وهو ما يفسـر إلى حد ما بعض إكراهات العمل الجمعياتي في البلد، كما أن هناك صـعوبات جوهرية للبحث تتعلق بندرة البيانات والمعطيات حول الجمعيات سـواء ما يتعلق

منها بالجانب الرسمي أو ما يتعلق بجانب الجمعيات نفسها التي غالبا ما تفتقد إلى قواعد البيانات وسجل أنشـــطتها، وهو ما يعطي انطباعا عن فوضـــى النشـــاط الجمعياتي في موريتانيا من جهة، وانطباعا آخر بمحدودية متابعة وتقييم نشاطه مما ينعكس على فاعليته وجدواه من جهة أخرى.

أهداف البحث:

يمكن أن نجملها في هدف رئيس يتمثل في ســـد الثغرة العلمية في تناول الواقعة الجمعياتية في موريتانيا بالدراســـة، من أجل تطويرها ولفت الانتباه إلى أهميتها وإلى الأدوار التي يمكن أن تضـــطلع بها في مجال التنمية التي هي عملية تصاعدية للنظم الاجتماعية ككل.

الفصل الأول:

الفقروالجمعيات في موريتانيا: التاريخ والو اقع الراهن.

"إن مأزق موريتانيا الكبيرومشكلتها الكبيرة التي تتطلب حلا سريعا وعميقا: هي مشكلة الفقر".[143]

Pierre Bonte

[143] Pierre Bonte, L'évolution ***de la société rurale mauritanienne: Le pari de la sécurité alimentaire***, Politique Africaine, N°55, Octobre, 1994, P.78.

أشــرنا في فقرات ســابقة – من المراحل الأولى لهذا البحث – إلى أن ظاهرة الفقر في موريتانيا هي حصــيلة تراكمات تاريخية وتصــدعات بنيوية، عرفها المجتمع الموريتاني قبل وأثناء وبعد قيام الدولة الوطنية ســنة 1960.

أي أن المتغيرات المفســرة لظاهرة الفقر في موريتانيا متعددة المســتويات، فمنها ما يتعلق ببنية المجتمع بتشكلاتها والتصدعات التي طالتها، ومنها ما يتعقلق بإخفاق السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة الوطنية في مكافحة هذه الظاهرة واستيعابها منذ الاستقلال وحتى الآن.

أولا: المجتمع الموريتاني: بنية أنتجت الفقروما زالت تستثمرفيه

ارتبطت شخصية الموريتاني بالبداوة والصحراء[144] التي تغطي 3/4 من مجمل المساحة الموريتانية. وهاتان السمتان أي "البداوة والصحراء" ترتبطان بالندرة والقساوة وشظف العيش، فالبيئة الموريتانية في مجملها بيئة فقيرة والموارد التي تمثل مصدر غنى فيها (المعادن والصيد) ظلت إلى عهد قريب مجهولة لدى الانسان الموريتاني.

وقد فرضت عناصر الندرة والتصحر والبداوة منطقا صراعيا بين المكونات البشرية للمجال الموريتاني، الشيء الذي أنتج ممارسات كرّست بؤس وفقر بعض الشرائح تاريخيا وحاليا. مثل ظاهرة الاستعباد التي عانى منها على الأقل 1/4 من مجمل المجتمع الموريتاني.

كما أن الصــراعات القبلية على الموارد المتمثلة في الماشــية والمرعى والمياه وطرق التجارة وتجارة الصــمغ العربي استهلكت قدرات الشخصية الموريتانية وأفقرتها، إلى حدٍّ جعل من النهب والسلب سمات يمتدح بها الأشخاص والقبائل.

[144] Abdel Wedoud ould Cheikh, Nomadisme, Islam ***et pouvoir politique dans la société maure précolonial XIème siècle - XIXème siècle: essai sur quelques aspects du tribalisme***, Thèse de sociologie, Université Paris V René Descartes ,1985.

وقد نتج عن حالة "الاحتراب العامة" في هذا المجتمع البدوي الصحراوي تراتبية اجتماعية قاهرة ومُفقّرة لبعض الفئات، كما أنها شكلت لاحقا بيئة مواتية استثمر فيها الاستعمار الفرنسي لزيادة الاحتقان الاجتماعي بين المكونات البشرية للمجال والمجتمع الموريتاني، وهو ما عمّق وزاد من وتيرة عمليات التفقير في المجتمع الموريتاني[145].

الحالة الانقسامية إذن والوضعية الصراعية والتراتبية الاجتماعية في المجتمع الموريتاني، كانت وليدة بيئة الندرة والقساوة وشظف العيش، ومع أنه يمكن اعتبارها حالة طبيعية بفعل قساوة الوسط، إلا أنها زادت من حدّة التصدعات وجعلت بنية المجتمع هشّة وقابلة للاختراق والتحطّم في أي وقت.

وفيما يتعلق بالتراتبية الاجتماعية في المجتمع الموريتاني، التي شبهها بعض الأنتروبولوجيين ب"الطبقية المنغلقة"[146] فقد تسببت هذه الظاهرة في بؤسٍ اجتماعي واسع طال شرائح وفئات تمثل غالبية النسيج الاجتماعي الموريتاني. بل وفوق ذلك أنتجت هذه الظاهرة بالإضافة لبؤس الوضع **بؤس الموقع** المرتبط بالوصم الاجتماعي السلبي المرتبط بمخيال مُهمِّش وإقصائي تجاه تلك الفئات.

ولأجل مزيد من الفهم، نتطرق لهذا النموذج التراتبي باستقصاء ميكانيزماته ونماذج العلاقة القائمة بين فئاته إن لم نقل طبقاته. فداخل هذا النموذج الاجتماعي التراتبي تجد بنية الهيمنة والاستغلال تبريرها، وذلك في أيديولوجية الوظائف الثلاثة "**من يحاربون ومن يُصلّون ومن يعملون، وفي ادّعاء الشرف الأسمى المشحون بالعاطفة والتنافس**"[147].

---

[145] فرانسيس دي ساشيه، ***موريتانيا من 1900 إلى 1970***، ترجمة محمد بوعليبة الغراب، نواكشوط: جسور، 2013.

[146] نفس المرجع، ص 25.

[147] نفس المرجع.

في أعلى سُـلَّم هذا الهرم الاجتماعي التراتبي نجد بني حسّـان وهم مجموعة عربية من عدة قبائل هاجرت للبلاد الموريتانية مع القرن الخامس الهجري واسـتوطنت وتغلبت بشـكل نهائي في القرن الثامن والتاسـع الهجري.

وتعد مجموعة بني حسـان أحدث المجموعات الموريتانية اسـتيطانا للتراب الموريتاني[148]. وقد ارتبطت هذه المجموعة – المكونة من عدة قبائل – بالسـلاح وهو ما مكنها من بسـط هيمنتها، في شـكل إمارات اعتبرها بعض الأنتروبولوجيين بمثابة الأنوية الأولى لانبثاق فكرة السـلطة المركزية في بلاد عرفت ببلاد "السَّـيْبة" المنفلتة من أي سلطة[149]. وقد ارتبط بكل من تلك الإمارات هرمية اجتماعية تراتبية كرست تبعية وتهميش فئات اجتماعية بعينها منذ ذلك الحين وحتى الآن من جهة. وولّد الصـراع الدائم بينها على الموارد والسـلطة تفقيرا لها من جهة أخرى.[150]

وبالعودة للهرمية الاجتماعية التراتبية فإن مجموعة بني حسّـان – كما أسـلفنا – تأتي على رأس هرم هذه التراتبية بفعل قوة السـلاح، بينما تأتي مجموعة "الزوايا" ذات الأصـول الصـنهاجية في المرتبة الثانية من سـلّم التراتب الاجتماعي، وهذه المجموعة تمتلك زمام "السـلطة الرمزية" وتطلق عليها محليا تسـمية "أهل الصلاح" وتشكل في العادة حلفا مع مع سلطة "أهل السلاح" والعلاقة القائمة بين هاتين المجموعتين تتراوح بين التحالف والتبعية تبعا لمنطق المصـالح. بينما يأتي في قاع هذه التراتبية الاجتماعية كلٌّ من "الزَّناكة" و"لمعلمين" و"الحراطين".

---

[148] محمد الأمين سيدي باب، ***مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005، ص 476.

[149] انظر فرانسيس دي شاسيه، موريتانيا من 1900 إلى 1970، و،

Abdel Wedoud ould Cheikh**, *Nomadisme, Islam et pouvoir politique dans la société maure précolonial*** .et Pierre Bonte, ***L'Émirat de l'Adrar, Histoire et Anthropologie d'une société tribale du Sahara Occidental***, Karthala 2008.

[150] عرفت البلاد 7 إمارات هي إمارة أولاد رزك بن ودي بن حسّان في منطقتي ترارزة ولبراكنة جنوب ووسط موريتانيا تأسست في القرن التاسع الهجري، وإمارة أولاد امبارك في القرن العاشر الهجري تأسست في منطقة الحوض شرق موريتانيا، وفي بداية القرن السابع عشر الميلادي تأسست إمارة الترارزة في جنوب البلاد، وفي نهاية القرن تأسست إمارة لبراكنة بعد إمارة الترارزة بقليل، ومطلع القرن الثامن العشر ميلادي تأسست إمارة آدرار، وفي القرن الحادي عشر الهجري تأسست إمارة إدوعيش وامتد نفوذها ليشمل مناطق في وسط البلاد وشرقها، وفي القرن 12 الهجري تأسست إمارة مشظوف في الحوض شرق موريتانيا.

حيث تمثل مجوعة "الزناكة" جزءا من السكان الأصليين للتراب الموريتاني، وهم من أصول بربرية على صلة وثيقة بتربية الماشية، لكن وضعها الضعيف كمجموعة لا تمتلك السلاح جعلها في تبعية تامة وتحت وصاية قاهرة للمجموعات العربية الحسّانية. وقد شكّل المخيال الموريتاني صورة نمطية سلبية عن هذه المجموعة التي يطلق عليها محلّيا تسمية "اللَّحمة" و"لبزوكة" في إشارة لوضعها المتدنّي في سلّم التراتبية الاجتماعية التقليدية.

ونفس الشيئ بالنسبة لفئة "لَمْعَلْمين[151]" المرتبطة بالصناعات التقليدية، فشخصيّة "لَمْعلّم" أو الصانع على الرغم من محوريته في البناء القبلي للمجتمع الموريتاني التقليدي، كمزود للمجتمع بآلاته في حربه وسلمه، إلا أنه يبرز كشخصيّة مجرّدة من كل شكل من أشكال التقدير والاحترام الاجتماعيين، خاصّة من خلال المقول والمنطوق الموريتاني المشحون بالسّلبية تجاه هذه الفئة[152].

وفي المرتبة السفلى من هذه التراتبية الاجتماعية نجد شريحة الحراطين، وهي تمثل فئة المسترقين السابقين، وهم من السكان الأصليين للمجال الموريتاني، معظمهم من أصول إفريقية، وينشطون في المجال الفلاحي والزراعي بشكل أساسي، لكن تم تجريدهم من أراضيهم واتخاذهم عبيدا، من طرف المجموعات المهيمنة، خاصة مع ازدهار سوق الرقيق في تلك الفترة، ولا زالت توجد جيوب للاسترقاق ويتم بين الفينة والأخرى الكشف عن حالة من حالات الرق على الرغم من منعه ثمانينيات القرن الماضي وتجريمه مطلع الألفية الثالثة. ولا زال العديد من أبناء شريحة الحراطين يشتغلون كخدم داخل المنازل ويزاولون المهن العضليّة الصعبة قليلة المدخول، كما يعاني معظم أبناء هذه الشريحة من البطالة ونقص

[151] لمعلمين: مفردها امعلّم أي حدّاد وهي فئة اجتماعية تمتهن الحدادة والنجارة ودبغ الجلود وما زال معظم أبنائها يمارس هذه المهن.

[152] فمثلا عن أصول هذه الفئة فإن المخيال الشعبي التقليدي الموريتاني والمستعمل بكثرة في الحياة الاجتماعية اليومية يرد أصل هذه الفئة في ازدراء كبير لها، إلى روث حمار عزير. بل إن هذه العنصرية والسلبية تجاه هذه الفئة امتدّت لتشمل حرمانها حتى من نعيم الآخرة. فمن من الموريتانيين لا يعرف أو لا يستعمل هذا التعبير "لا خير في الحدّاد ولو كان عالما: قطّاع الأوصال في النار خالدا. أو التعبير الآخر الذي يحرم هذه الشريحة من أي حقوق في الإمامة في الصلاة أو الشهادة في مختلف أمور الحياة وخاصة الدينية منها حيث يتردد بين الناس هذا البيت: شهادة القين "لمعلّم"تُردّ أبدا: والمقتدي به يعيد أبدا.

التعليم، ويمثلون غالبية سكان الأحياء الفقيرة، ويشكلون مخزنا للعمالة الرثّة بشكل عام. بحيث تعيش هذه الشريحة بالإضافة لبؤس الموقع بؤس الوضع أيضا.

ولم تحظ هذه الشرائح الفقيرة اجتماعيا وماديا – من الدولة – بأي برامج جادّة لانتشالها من أوضاعها المزرية أو تغيير الصورة النمطية السالبة عنها في مخيال المجتمع. فما زال الاستبعاد والإقصاء الاجتماعي مهيمنا على المخيال الشعبي الموريتاني، وما زالت سياسات الدولة – التي تتحكم فيها الفئات المسيطرة تقليديا – تقف موقفا سلبيا تجاه الظلم والتهميش الاجتماعي الواقع على هذه الشرائح، مما يجعل منها برميل بارود قابل للانفجار في أي لحظة بفعل الظلم والغبن الاجتماعيين.

إن هذه التراتبية الاجتماعية الموجودة في صميم البناء الاجتماعي الموريتاني الراهن كانت عامل تفقير أساسي، وطوّقت كل إمكانيات الحراك الاجتماعي الثقيل والمُعتبر لشرائح بعينها. وفوق ذلك فإنها اليوم تعمل على تقويض الأمن الاجتماعي لمجتمع متعدد الأعراق والشرائح.

ولم يسلم العنصر الإفريقي "الزنجي" من هذه التراتبية، فداخل النسيج الاجتماعي الإفريقي "الزنجي" نجد نفس التراتبية أيضا، ويتأزّم الوضع الاجتماعي أكثر عندما نرصد العلاقات والصراعات، التي وقعت وتظل محتملة الوقوع، بين العنصر العربي والعنصر الإفريقي، قديما على المواشي والمرعى والمياه وحديثا على مواقع النفوذ في الدولة وشكل النظام التربوي الرسمي.

إذن فالبنية الاجتماعية الموريتانية هي بنية متصدّعة وتتحرّك على صفائح بركانية ساخنة معرّضة للانفجار في أي وقت بفعل الظلم والغبن والاحتقان الاجتماعي السائد.

ومع أن الدولة الوطنية في نشأتها، كانت فرصة من أجل إرساء قيم المواطنة والمساواة والعدل تجاه مختلف هذه الشرائح، إلا أنها أخفقت في عديد المرّات مما جعل البلاد في بعض الفترات – منتصف

الستينيات ونهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات – على شفا الوقوع في حرب أهلية. خاصة وأن وقود تلك الأحداث كان هو التهميش والإقصاء الممارس على بعض الشرائح.

وما يزال الفقر والتهميش قائمان إلى حد الآن في المجتمع، وتزداد وتيرتهما، خاصّة مع إخفاق جلّ السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة الوطنية في محاربة الفقر الذي يعده البعض الخطر المحدق بالمجتمع والمهدد للاستقرار والسلم الاجتماعي في موريتانيا.

ولمزيد من التدليل على عجز الدولة عن استيعاب ومكافحة هذه الظاهرة نتطرق إلى أبرز محطات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الموجِّهة لمحاربة الفقر في موريتانيا منذ قيام الدولة الوطنية وإلى حد لحظة إنجاز هذا الكتاب.

ثانيا: الفاعل الرسمي وعلاقته بالفقر في موريتانيا

منذ دخول الاستعمار الفرنسي للتراب الموريتاني سنة 1902 والبلد يشهد – بوتيرة متزايدة – عمليات تفقير واسعة للمجتمع سواء عن طريق الضرائب المجحفة أو عن طريق نهب الموارد الموارد الحديدية والسمكية للبلد والمقدّرات الطبيعية ككل[153]، أو عن طريق فشل تدخلات الدولة الحديثة في رصد خطط تنموية ناجعة في الحد من الفقر تارة بفعل عدم ملاءمة السياسة الاجتماعية والاقتصادية لطبيعة الاقتصاد الفتي لدولة قامت من دون أن تكون لها مقومات الدولة، وتارة أخرى بفعل الصراعات والعشوائية في البرامج والخطط التنموية، وتارات أخر بفعل الفساد والارتهان لسياسات مسقطة كسياسات الإصلاح الهيكلي التي فرضها البنك الدولي على الدول التي فشلت في تحقيق التنمية بمفردها.

[153] دي ساشيه، ص 64.

1. مكافحة الفقر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية من 1963 إلى 1985:

مع تأسيس العاصمة نواكشوط سنة 1958 ونيل البلاد لاستقلالها عن فرنسا 28 نوفمبر 1960 لم تكن نسبة السكان الحضريين في موريتانيا تتجاوز 7 % في العاصمة وخارجها، وعلى الرغم من هذا الاختلال الديمغرافي الصارخ بين الريف والحضر قامت الدولة الوطنية على مساحة تتجاوز المليون كلم^2 بسكّان بدو غير مستقرين تتجاوز نسبتهم حيز ال 90 % من مجموع السكان. وفي ظل أوضاع اقتصادية مزرية وغياب تام لمقومات قيام أو نشأة دولة حديثة تنهض بأوضاع سكّان مشتتين في بلاد عرفت بالبلاد السائبة.

2. السياسة الاقتصادية والاجتماعية الأولى من 1963 إلى 1966، انطلاقة ورهان خاسران:

على الرغم من أن العالم الريفي – مع فترة استقلال البلاد – كان يمثل المجال الأوسع لنشاط السكان إلا أن الخطة التنموية الأولى للدولة الوطنية أغفلته بشكل تام، بل واعتبرته عامل إفقار للمجتمع حيث تنص المادة 7 من هذه الخطة على التالي <<نظرا للتحديات الجمّة التي يواجهها اقتصاد البلاد والمتمثلة في محدودية الموارد الزراعية وما تتعرض له الثروة الحيوانية من تهديد بسبب شح المياه واستنزاف المراعي جرّاء الرعي المجحف – مما أفقر المجتمع – فلا مجال لتحقيق أي نهضة اقتصادية إلا عبر استغلال الثروتين المعدنية والسمكية الواعدتين"، إذن فالرهان في نهضة اقتصاد ناشئ ودولة ناشئة – يعتمد جل سكانها على أنشطة القطاع الريفي – هو على مقوّمات اقتصاد عصري ليس من بين السكان حينها من يصلح للعمل فيه لغياب أي تكوين سابق عليه.

ليس هذا فحسب بل إن هذه الخطة أيضا جاءت والبلاد حينها لم تعرف أي إحصاء عام للسكان وبالتالي فهي على غير أساس من حيث البيانات، فأول تعداد عام للسكان تم سنة 1977م "وبذلك ظلت البيانات

الديمغرافية والاقتصادية للسكان ناقصة بشكل مخل مما انعكس بطبيعة الحال على تقديرات الاستثمار وجدوى المشاريع"[154].

الجدول رقم 13 يبين توزيع الاستثمارات في الخطة الاقتصادية الأولى

طبيعة الاستثمار	المبلغ بالأوقية القديمة	النسبة المئوية
دراسات عامة	1.580.800000 أوقية	% 5.7
البنى الأساسية للنقل والمواصلات	3.351000000 أوقية	% 12.1
المنتجات الريفية	2.400.000000 أوقية	% 8.6
المنتجات المعدنية	9.380.000000 أوقية	% 33.8
صناعات الصيد	1.910.000000	% 6.9
الخدمات والتجارة	1.270.000000	% 4.6
التعليم وتكوين الأطر	922.500000	%3.3
الصحة العامة والوقاية	770.400.000	% 2.8
التحضر والإسكان	4023000000	% 14.5
الإدارة والسيادة	27754700000 أوقية	% 100

Ministère du plan et de l'aménagement du territoire, direction de la planification 1ém plan 1963 – 1966. P.176.

كما أن تمويلات هذه الخطة في معظمها كانت تمويلات خارجية، وهو ما انجرّ عنه عدم تحكّم كبيير في مصير المشاريع وتوجيهها[155]. ينضاف إلى ذلك أيضا غياب شبه تام للمعدات اللاّزمة لاستخراج واستصناع وتسويق ونقل الثروة المعدنية والسمكية، وهو ما جعل عائدها على خزينة الدولة ضعيفا ولا يكاد يذكر.

[154] سيدي عبد الله المحبوبي، ص 268.

[155] نفس المرجع، 269.

وفي ظل التشـبث بما تضـمنته بنود هذه الخطة "لم يدم الوقت طويلا حتى أصـبح سـكان العالم الريفي عالة على قطاع عصـري ضـعيف البنية محدود الطاقة الاسـتيعابية، غير قادر على توفير فرص للعمل لضعف قاعدته الاقتصادية"[156].

3. السياسة الثانية 1970 - 1973: إخفاق آخر رغم محاولة إصلاح المسار.

في البداية جاءت هذه الخطة كمحاولة لتعديل الخلل الموجود في سـابقتها، من حيث تهميش العالم الريفي بأنشـطته وقطاعاته الاقتصـادية التي تسـتوعب معظم السـكان النشـيطين هذا من جهة، ومن جهة أخرى شـكلت محاولة لتعديل الكفّة في موازين تحرّكات السـكان الذين اتجهوا بكثافة إلى المناطق الحضـرية الكبرى خاصـة العاصـمة نواكشـوط. بيد أن هذه الخطة – وبفعل موجات الجفاف التي ضـربت البلاد في أوائل السـبعينيات – تحولت من منظور اسـتراتيجي – يحاول إنقاذ البلاد من الفقر الذي رافقها منذ نشـأتها – إلى برنامج للتدخل السـريع. ونظرا لنفوق الماشـية وشح المياه حتى لصـالح الاسـتخدام المنزلي في الريف تسـارعت وتيرة عمليات الهجرة واشـتدت خاصـة على العاصـمة نواكشـوط التي أصـبحت – انطلاقا من هذا الاختلال الكبير في توزيع السـكان الذي تم في فترة قصـيرة "مدينة مثقلة بالسـكان الوافدين من الريف في المراحل الأولى دون أن تكون التهيئة الحضرية قد عرفت طريقها إليها مما أضاف تعقيدات جديدة إلى واقعها الأصـلي الذي لم يضـع أصـحابه في الاعتبار انعكاسـات النمو المسـتقبلي للسـكان وتوزعهم عبر المكان"[157]. وعلى حد تعبير الديمغرافي جون آرنود أصـبحت العاصـمة "أشـبه بمدينة أشـباح نتيجة لتدني مستويات الحياة بها، جراء تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وغياب الخدمات القاعدية الأساسية وتكدّس مساكن المهاجرين في أحياء مبعثرة"[158] عرفت لاحقا بأحياء "الكبّة" التي طوقت العاصمة

[156] عبد الله محمد فال، ص 130.

[157] سيدي عبد الله المحبوبي، ص 11.

[158] Jean Arnaud, Profil *démographique des villes de Mauritanie d'après l'enquête urbain de 1975*, P.619.

وشــوهت مجالها الحضــري الذي لم يكن مصــمّما ومهيّئًا حســب الدراســات لاســتيعاب تلك الأعداد من السكان.

وهكذا تكامل في العاصمة نواكشوط وجها الفقر الريفي والحضري معا، فالهجرة "عملية كلية لا تقتصر على مجرد تغيير الإقامة من مكان لآخر ، وإنما هي كذلك تغيير في حجم الســكان وبنياتهم المختلفة ضــمن مناطق المغادرة والوصــول، كما أن عواملها ودوافعها المتعددة وانعكاســاتها على المناطق المهاجر عنها وإليها لن تخرج عن كونها مجرد ترجمة للواقع التنموي والمعيش على مستوى الوطن الأصلي والمهجر"[159]. في هذه المرحلة وصــلت حدة الفقر إلى ذروتها وبدت انعكاســاتها وتجلياتها واضــحة على البيانات الاحصــائية لتلك الفترة، حيث وصلت نسبة الفقر إلى 86 % ووصلت نسبة الأمية إلى 82 % عام 1977، ووصلت المساكن العشوائية في نواكشوط إلى 57,9 % من مجمل المساكن[160] وتضاعفت أعداد السكان عشرات المرّات في العاصمة نواكشوط.

الجدول رقم 14 يبين التطور السكاني لمدينة نواكشوط

سنة التعداد	العدد الإجمالي
1959	4800 نسمة
1960	7 آلاف نسمة
1967	10 آلاف نسمة
1970	220 ألف نسمة
1978	300 ألف نسمة
1983	330 ألف نسمة
1986	500000 ألف نسمة
2000	800000 ألف نسمة
2013	958399 ألف نسمة

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

[159] سيدي عبد الله المحبوبي، ص 2.

[160] السالك مولاي أحمد الشريف، ***التحضر غير القانوني ودوره في دينامية مدينة نواكشوط***، ص 65.

أمام هذا الوضع الكارثي، تحولت سياسات الدولة التنموية إلى مجرد تدخلات سريعة راكمت عجز الاقتصاد وأودت بمسار خطط تطوير الصناعات الاستخراجية وأيضا بمسار خطط التهيئة العمرانية لواجهة البلاد "العاصمة" ولم تنفذ أيّا من المشاريع الخاصة بالصحة والإسكان والتعليم[161].

4. السياسة الاقتصادية والاجتماعية الثالثة: 1976 - 1980

بعد أن تكامل مشهد الفقر في العاصمة نواكشوط وبات خطرا مهددا للدولة في تماسكها واستمرارها، جاءت الخطة التنموية الثالثة بعد أن بقيت البلاد في حالة طوارئ لمدة ثلاث سنوات بدون سياسة اقتصادية واجتماعية بفعل ناقوس الخطر الذي دقّه الجفاف والضرر الذي تسبب فيه.

وتعتبر هذه الخطة الثالثة بمثابة أول خطة خمسيّة حاول من خلالها صانع القرار الموريتاني أن يتجاوز مساوئ الخطط السابق، والمتمثلة أساسا في غياب تنمية عادلة ومتوازنة المساعي.

ووضعت هذه الخطة نصب أعينها هدفين أساسيين: أولهما يتمثل في وضع حلّ عاجل لأزمة العالم الريفي، وثانيهما يتمثل في وضع حد لسرعة وتيرة نمو المراكز الحضرية بالبلاد، واضعة عدة سبل لتحقيق ذلك تتمثل في الآتي: أولا رفع مستوى الدخل، ثانيا الاستغلال الأمثل للمصادر البشرية والمحافظة على التوازن السليم للوسط البيئي، ثم ثالثا الرفع من مستوى طاقة الأجهزة المركزية للدولة حتى تتمكن من توفير فرص العمل لامتصاص الأعداد المتزايدة من الباحثين عن الشغل.

وقد استفادت هذه الخطة من معطيات أول تعداد عام للسكان والمساكن في موريتانيا 1977، الذي تم من خلاله تسليط الضوء على المقومات الاقتصادية للبلد، ومعرفة عدد سكانه وخصائص كل منطقة على حدة. واعتبرت الجهات الرسمية أن هذه الخطة هي بداية للكف عن الحلول التلفيقية لأنها تأخذ بعين

[161] محمد اعبيد، ***الفقر في مدينة نواكشوط: دراسة في الجغرافيا الاجتماعية***، ص 479.

الاعتبار ضـرورة تجاوز السـياسـات الاسـعافية السـطحية إلى الغوص في أعماق مشـكل الفقر ومشـاكل العالم الريفي.

وجاء حجم الاسـتثمار في هذه الخطة عادلا في توزيعه على قطاعات السـياسـة الاقتصـادية والاجتماعية للبلد مع إعطاء أهمية كبرى للبنى الأسـاسـية (المرافق، الطرق، البنى التحتية.. الخ) من أجل تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة المساعي يُستفاد فيها من كل مقدرات البلاد حيث كانت محصلة الاستثمارت في هذه الخطة كالتالي:

الجدول رقم 15 توزيع الاستثمارات في الخطة الاقتصادية الثالثة

القطاع	حجم الاستثمار	النسبة في جملة الاستثمارات
القطاع الريفي	5983 مليون أوقية	% 18
قطاع الصناعة	6594 مليون أوقية	% 19,9
قطاع البنى الأساسية	14251 مليون أوقية	% 43
التعليم والشؤون الاجتماعية	5344 مليون أوقية	% 16,1
البرنامج الخاص بتيرس الغربية	1000 مليون أوقية	% 3
المجموع	33172 مليون أوقية	% 100

Ministère du plan et de l'aménagement du territoire, direction de la planification 3ém plan 1976 – 1980. P.176.

لكن على الرغم من أن هذه الخطة الخماسـية الأولى في السـياسـة الاقتصـادية والاجتماعية، أخذت في اعتبارها المتغيرات الجديدة للوضـعية الاقتصـادية للبلاد وسـكانها، وعلى الرغم من اسـتفادتها من نواحي الخلل التي أجهضت سابقاتها، فإن عدة صعوبات واجهتها وعصفت بالأخير بها وبمطامحها نذكر منها:

- أولا دخول البلاد في حرب الصحراء التي بدأت مع أول سنة لإقرار الخطة والتي ترتب عليها توقف عمليات استخراج الحديد لوجود مناجمه على جبهة القتال.
- ثانيا: دخول البلاد في جو من الاحتقان السياسي والذي لم ينته إلا بانقلاب عسكري هو الأول في موريتانيا ومنه بدأت مشوارها مع الانقلابات العسكرية ومع الخطط والسياسات الاقتصادية الأحادية والمرتجلة.
- ثالثا تفاقم أزمة الجفاف إلى حد أوصل البلاد إلى المجاعة، الشيء الذي عمّق الفقر وجذّره وجعله السمة البارزة لموريتانيا.

5. السياسة الاقتصادية والاجتماعية الرابعة 1981 - 1985

تنطلق هذه الخطة حسب منطوقها "من ضرورة تحول ملحوظ في العقليات والبنى والمؤسسات الكفيلة بتغيير حقيقي يسمح بالانتقال من مرحلة اقتصاد معتمد على الخارج، لا يزيد السكان إلا فقرا، إلى مرحلة اقتصاد داخل قوي يستطيع ضمان الاستقلال الاقتصادي"[162].

لقد كان الرهان في هذه الخطة بالدرجة الأولى، على العالم الريفي، الذي حظي بأكثر نسبة استثمارات حينها حيث وصلت إلى 34,91 % من مجمل الاستثمارات، كانت موجهة بالأساس إلى إقامة البنى التحتية لاقتصاد العالم الريفي والمتمثلة في إنشاء السدود وتهيئة الأراضي وحفر الآبار وافتناء المعدات والتجهيزات اللازمة لذلك.

وجاء هذا الرهان على القطاع الريفي مصحوبا بهدف أساسي آخر لصانع القرار حينها يتمثل في تثبيت السكان في الدواخل وتعديل ميزان كفة تحركات السكان.

[162] سيدي عبد الله المحبوبي، سبق ذكره، ص 292.

الجدول رقم 16 الاستثمارات المتوقعة في الخطة 1981 - 1985 ووتوزيعها على القطاعات

القطاع	الاستثمار بالمليون أوقية	النسبة المئوية
التنمية الريفية (الزراعة، الرعي، المياه،البحث والتكوين ومساعدة الفقراء).	37469 مليون أوقية	% 34,91
الصيد	5669 مليون أوقية	% 5,28
الطاقة والمعادن	31709 مليون أوقية	% 29,54
الصناعة	2495 مليون أوقية	% 2,32
البنى الأساسية للمدينة (الطرق، الموانئ ،المطارات، السكن والتحضر)	19899 مليون أوقية	% 18,54
البنى الأساسية الاجتماعية والسيادة الوطنية (الصحة، التعليم، والسيادة)	10088 مليون أوقية	% 9,39
المجموع	**107.329 مليون أوقية**	**% 100**

Ministère du plan et de l'aménagement du territoire, 4ém plan, P.176.

لكن هذه الخطة ،رغم طموحها، إلا أنها "أساءت تقدير العوامل الخارجية، ولم تضع في الحسبان المعوقات الهيكلية، ولا الضعف المؤسسي للاقتصاد"[163] على الرغم من تحقيقها لبعض أهدافها الجزئية.

6. الإرتهان لبرامج الإصلاح الهيكلي وسياسات التقويم المالي المفروضة من البنك الدولي:

بعد هذا الفشل المتوالي من الدولة في تطويق مظاهر الفقر وفي العجز عن تحقيق التنمية – التي كانت شعار تلك المرحلة – أخذت سياسات الدولة منحى جديدا، تمثل في الارتهان لبرامج الإصلاح الهيكلية وسياسات التقويم المالي التي تم فرضها من طرف البنك الدولي على الدول ذات المديونية العالية.

[163] سيدي عبد الله المحبوبي، ص 295.

ونتيجة لما يرافق هذه الإصلاحات عادة من سلبيات خاصة على الفقراء بسبب رفع الدعم والتقليل من القطاع المدعوم، فقد أصبحت الفئات الفقيرة في المجتمع الموريتاني عرضة للفقر المدقع، وهو ما نبّه إليه برنامج الدعم والدفع 1989 - 1991 الذي جاء فيه "أن الآثار الاجتماعية لتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي تحتاج إلى عمليات مؤازرة للتخفيف من حدّته"[164] على الفقراء وغير الفقراء حتى. وهو ما لم يتم بفعل العجز المتسارع الذي دبّ في ميزانية الدولة وبفعل الفساد الذي تنامى تدريجيا مع برامج الإصلاح الهيكلية وتدشين الانقلابات العسكرية في موريتانيا.

كما حتّمت سياسات الإصلاح الهيكلية هذه على الدولة ترك هامش من مجال تدخلاتها للقطاع الخاص ومنحه صلاحيات واسعة عبر إشراكه في اتخاذ القرارات وإعداد الاستراتيجيات، خاصة بعد تراجع التمويل الخارجي الذي كان معوّلا عليه في هذه السياسة، الشيء الذي عصف تدريجيا بها وبأهدافها المتمثلة أساسا في رفع النمو بما لا يقل عن 4 % والرفع من مستوى الاستثمارات في البلد.

وأمام هذه الوضعية الحرجة التي أصابت اقتصاد البلد والتي تضرر منها في المقام الأول الفقراء ودخل بمقتضاها العديد من السكان ضمن خط الفقر، لجأت الدولة إلى برنامج جديد من برامج الإصلاح الهيكلي تم تسميته حينها ب "برنامج الاستثمار العمومي" الذي رفع شعار ضرورة اقتصار الاستثمار العمومي على القطاعات الاجتماعية والبنى القاعدية بما يسمح به من تنمية المصادر البشرية ومحاربة الفقر وتحسين استغلال الموارد الطبيعية ودعم القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية.

لكن مرة أخرى تبين أنه لا نجاح لأي من هذه السياسات إلا بالدعم المالي الخارجي وهو ما لم يتوافر حينها بفعل ملف الإرث الانساني، على خلفية تهجير غالبية المواطنين الأفارقة إلى السنغال إثر محاولة ضباط منهم الانقلاب على السلطة حينها 1987م.

[164] المحبوبي، ص 300.

ومع استفحال أزمة الفقر في المجتمع والذي طال نصف المجتمع، بل لو خضعت خطوط الفقر لمؤشرات أكثر موضوعية واستجابة لمتطلبات العيش الكريم، لغطى الفقر أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع وهو ما تثبته نسب الشعور بالفقر، حسب آخر معطيات لمسوح الظروف المعيشية. والجدول التالي يبين نسب الفقر في موريتانيا مع إقرار برامج الإصلاح الهيكلي:

الجدول رقم 17 يبين نسب الفقر والفقر المدقع ونسب الشعور بالفقر من 1987 إلى 2014

السنة	خط الفقر للسنة	نسبة الفقر في السكان	نسبة الشعور بالفقر إجابة على سؤال "هل تشعر بالفقر أو هل تعتبر نفسك فقيرا؟"
1987	30000 ألف أوقية أي ما يقارب 350 دولار	% 60	" "
1990	32800 أوقية أي 355 دولار	% 56,6	" "
1996	58400 أوقية	% 50,5	% 80,6
2000	72600 أوقية	% 46,3	% 82,2
2004	94650 ألف أوقية	% 46,7	% 81,2
2008 إلى 2013	129 ألف أوقية أي ما يعادل 650 دولار	% 42	% 80

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، مسوحات ظروف المعيشة لسنوات 1996 و2000 و2004 و2008

مع هذه الأرقام المخيفة عن مدى انتشار الفقر في المجتمع، ستعمد الدولة إلى الانتقال من الاستراتيجية القطاعية المعدة سنة 1990 لمحاربة الفقر إلى الاستراتيجية الشمولية في محاربة الفقر المعدة سنة 2000 التي بموجبها تصبح سياسة مكافحة الفقر سياسة كلية تعنى وتنهض بها كل قطاعات الدولة، مع إشراك الفاعلين غير الرسميين فيها. وفي هذه المرحلة بالذات تم إعداد الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر ليغطي الفترة ما بين 2000 و2015 باعتباره المرجع الأوحد في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا في أفق 2015.

ويعين هذا الإطار هدفا كبيرا بمقتضاه تتراجع نسبة الفقر في 2015 إلى 25 %. فما هي رهاناته وهل تحققت أهدافه؟

7. الفقر في موريتانيا في ظل الاستراتيجية الشمولية لمكافحة الفقر:

أعد الاطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا ضمن "المبادرة المدعومة لتخفيف ديون الدول الفقيرة ذات المديونية العالية"[165]. ويقر هذا الإطار في مقدّماته أن الفقر "يظل ظاهرة تبعث على القلق في موريتانيا، وتؤكد هذه الوضعية على ما يبدو أن مختلف الإجراءات والسياسات المطبقة، لم تفلح حتى الآن في تخليص بعض فئات السكان من دائرة الفقر"[166].

وبما أن هذا الإطار يرمي في بعده الاستراتيجي إلى القضاء على الفقر فإنه يؤكد على البعد التشاركي في السياسات الموجهة لمكافحة الفقر، فيُعيّن دورا بارزا للقطاع الجمعياتي الذي هو مدعوٌّ حسب هذا الإطار "إلى التشاور حول السياسات العمومية والنهوض بثقافة النقاش الديمقراطي والبناء والتنمية القاعدية وحماية المستهلك[167]، في حين أن القطاع الخاص مدعوٌّ "إلى الإسهام في خلق مناصب الشغل والمشاريع التي توظف أكبر قدر من الأيدي العاملة" مع تركيز الدولة لجهودها على "ضبط النشاط الاقتصادي والإشراف والتصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية، مع إيجاد مناخ ملائم لتطوير الفرص الاقتصادية"[168].

كما ينطلق هذا الإطار من تشخيص لطبيعة الاقتصاد الموريتاني، الذي يرى أن له طابعين، ربما أثرا سلبا عليه وهما كونه:

---

[165] الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، المجلد الثاني: خطة العمل 2011 - 2015، ص 4.

[166] الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر: حصيلة 2006 - 2010، ص 7.

[167] الإطار الاستراتجي لمكافحة الفقر، المجلد الثاني، ص 16.

[168] نفس المصدر.

- أولا: اقتصاد عصري (معادن، صناعات استخراجية، صيد بحري) يفترض فيه أنه منظّم ويُحرّك النمو ويرتبط إلى حد كبير بالصادرات وله طابع غير توزيعي.
- ثانيا: اقتصاد إعاشي يعتمد أساسا على الزراعة المطرية وتنمية المواشي والصيد التقليدي الساحلي والقارّي، وهو لا يغطي احتياجات السكان في مجال الغذاء ويمثل أهم أسباب الفقر في الريف[169].

كما يؤكد هذا الإطار في مقدماته على تعقيد ظاهرة الفقر[170]، وبالتالي تعدد مستوياتها "فالفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، فهو في نفس الوقت نقدي واجتماعي، فالفقر النقدي يتعلق بدخل الفرد وقدرته على تلبية حاجاته الأساسية، وهكذا فإن الأشخاص الذين يعانون من الفقر المطلق، يتسمون بكون استهلاكهم ومصروفهم، غير كاف مقارنة مع عتبة حرجة تتمثل في الحد الأدنى الضروري للحياة، ولا تقتصر هذه العتبة على الحاجيات الغذائية الدنيا، بل تتجاوز ذلك إلى الحاجيات الأساسية الأخرى. أما الفقر الاجتماعي فهو مرتبط بالحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفي هذه الحالة فإن الأشخاص الفقراء، هم الذين لا يحصلون إطلاقا أو يحصلون بصفة محدودة على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمسكن والماء الصالح للشرب والكهرباء، كما يمتد هذا الفقر الاجتماعي أو الفقر البشري إلى الرصيد الاجتماعي والتهميش. وهذان البعدان للفقر لهما روابط وثيقة فيما بينهما"[171].

وقد عيّن الإطار الاستراتيجي – في مرحلتيه الأولى والثانية – الترفيع في معدلات النمو الاقتصادي وسيلة لمحاربة الفقر وتقليص نسبته إلى حدود 25 %، فالرؤية العامة للإطار تنطلق من أن "النمو الاقتصادي المطرد والمستدام، هو قوام أي تخفيف للفقر"[172].

---

[169] الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، المجلد الثاني، ص 11.

[170] الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر: حصيلة 2006 - 2010، ص 7.

[171] المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا: مشروع المسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر، إبريل 2000، ص 19.

[172] الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، المجلد الثاني، ص 14.

وقد كان الرهان في تحقيق مثل هذا النمو في المرحلة الأولى من الإطار هو على القطاع الأول أي "زيادة الطلب على الموارد الأولية: النحاس والذهب والحديد والسمك وارتفاع أسعارها"، لكن مع تذبذب أسعار هذه الموارد الأولية ودخول منافسين فيها مع السوق الموريتانية، تراجعت إسهاماتها في ميزان النمو، مما اضطر الدولة إلى رهان آخر لتحقيق النمو المطلوب، هو هذه المرة قطاع الخدمات "النقل، المواصلات، التجارة، الفندقة، خدمات البنوك والتأمينات".

لكن هذه العمليات والرهانات ككل لم يكن الفقراء هم المستفيدون منها "فالنمو لا يتساقط في محيط الفقراء " كما يدّعي أصحاب منطق السوق الحرة والاقتصاد الحر، بفعل عوامل الاختلال في توزيع عوائده. وهو ما تفطنت له الدولة في المرحلة الأخيرة من تقويم نتائج السياسة الاقتصادية والاجتماعية للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر "فإنجاز نمو متسارع لا يكفي بالضرورة لتراجع الفقر وذلك لسببين رئيسيين هما: 1 كون قطاعات الاقتصاد الموريتاني – التي تعتبر المحركات الكلاسيكية للنمو – على ارتباط قوي بالعوامل الخارجية، ولا تؤثر سوى بقدر قليل على الفقراء. 2 كون مناطق تواجد الفقراء والنشاطات الاقتصادية التي يعتمدها هؤلاء في معيشهم لا يمكنها – نتيجة عدد من مكامن النقص الهيكلية – أن تستفيد من النمو الذي يتحقق بحكم معوقات هيكلية وتقنية وتنظيمية"[173].

فالسياسات القائمة على محاربة الفقر بآلية النمو الاقتصادي، تغفل عن أن المستفيد الأوحد من عائدات النمو هم غير الفقراء بل الأغنياء والمتحكمون في رأس المال عموما، وهو ما زاد من حدّة التفاوتات الاجتماعية في موريتانيا، وجعل الفقراء يزدادون فقرا والأغنياء يزدادون غنى.

وأمام هذه الوضعية المحرجة، تم تعيين ثلاثة أهداف عاجلة للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في مرحلته الثالثة، وهذه الأهداف هي كالتالي:

[173] الإطار الاستراتجي لمكافحة الفقر، المجلد الثاني، ص 31.

- ✓ تقوية فعالية الأنشطة المدرة للدخل.
- ✓ مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لدعم المقاولات الصغيرة.
- ✓ تنمية مشـــروع دعم قدرات قطاع التمويل الخفيف [174]. مع اعتماد مقاربة الحماية الاجتماعية القائمة على العمل الاجتماعي من توفير رعاية صحية وتعليمية للمجموعات الأكثر هشاشة [175].

ومن اللاّفت للانتباه في هذه الخطة العاجلة لتدارك خطر الفقر أن سـياسـاتها هي في مجملها نفس السـياسـات التي يراهن عليها القطاع الجمعياتي ويتخذها وسـائل لمكافحة الفقر، فكأن الدولة بذلك "تستسلم" أو تنقاد لمنطق العمل الجمعياتي المباشـر للفقراء، والموجّه لمجالات نشـاطهم والذي تبين أن مردوديته على الفقراء أكبر بكثير من مردودية سـياسـات رفع معدلات النمو التي سـيطرت على التوجهات التنموية لدول العالم الثالث، والقائمة على ما بات يعرف بمنطق "تسـليم المفتاح" بتبني اسـتراتيجيات مسـقطة "لم تسـبقها خبرة ولم يدفع إليها تراكم تاريخي، ولا بدعم من إرادة التحدي لدى البشـر، بحيث انقضـت عقود التنمية بنتائج سـلبية أولها: تبديد الثروات الخام. وثانيها: سـفه اسـتهلاكي أتى على عوائدها"[176]. وهو ما حصل بالضبط في موريتانيا منذ الاستقلال وحتى الآن.

أمام هذا الفشـل والإخفاق إذن في سـياسـات وخطط التنمية الاقتصـادية والاجتماعية لمكافحة الفقر وعجز المقاربة الكلية لمكافحة الفقر عن تحقيق مطامحها المتمثلة في تخفيض نسـبة الفقر إلى 25 % لأسـباب عزتها الدولة إلى "ضـعف التحكم في النمو الديمغرافي والتوزيع غير المتكافئ لثمار النمو"[177]، وعزاها البعض الآخر لأسباب عديدة تتمثل أساسا في: الارتجالية وعدم الجدية في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية واتخاذ الفقر شـعارا للحصـول على التمويلات الخارجية من جهة واتخاذه ورقة رابحة في

[174] الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، المجلد الثاني، ص 34.

[175] نفس المصدر، ص 35 و36.

[176] على ليلة، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، ص 28.

[177] الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، المجلد الثاني، ص 4.

الانتخابات من جهة أخرى. ثم حجم الفساد الكبير الذي تفشى في كل قطاعات الدولة من القمة إلى القاعدة، وأخيرا ارتفاع حدّة التفاوت في المجتمع مما أنتج ظاهرتين متناقضتين: تتمثل في طبقة ثرية متورّمة تسيطر – على الرغم من قلتها – على كافة دواليب الدولة وقطاعاتها في مقابل غالبية فقيرة معدمة لا تتمكن من تلبية أبسط حاجياتها الأساسية. وأمام هذه الوضعية المحرجة والخطيرة على الوضع الاجتماعي في البلد بات من الضروري أن يتدخل فاعلون آخرون جددا وباستراتيجيات فعل جديدة للحد من اتساع دائرة الفقر وخاصة في العاصمة نواكشوط التي تحتضن "بؤر الفقر الخطيرة" اجتماعيا ويتعلق الأمر هنا أساسا بالفاعل الجمعياتي الذي أصبحت أدواره تتعزز وتتعاظم أهميتها وخاصة في العاصمة التي يتركز فيها معظم العمل الجمعياتي التنموي.

ثالثا: الجمعيات في موريتانيا: الضرورة والوضع أو التاريخ والتشريع والأنشطة

يكاد يتعذّر منهجيا وعمليا فصل التاريخ الجمعياتي في موريتانيا عن بنيته الاقتصادية والاجتماعية وخاصة عن وضع البنية القبلية، باعتبارها بنية تاريخية وعميقة ومتحكمة في مختلف مفاصل المجتمع وأنشطته وتعبيراته الرمزية والثقافية والمعيشية خاصة[178].

فالتعبيرات التطوعية والخيرية التي هي سمات محددة للعمل الجمعياتي بارزة في البناء المجتمعي التقليدي للمجتمع الموريتاني قبل قيام الدولة الوطنية بكثير. ففي المجتمع التقليدي الموريتاني تبرز كل أشكال ملامح التضامن مع الضعفاء والفقراء، سواء عبر الأعطيات، أو عبر تداول الأغذية، أو ما يعرف بالصدقة وحتى النفقة الكاملة على منقطعي السبيل أو الأفراد الذين لا سند لهم ولا قوت.

[178] المنصف وناس، الجمعيات في موريتانيا: التاريخ والتشريع والأنشطة، ص 5.

ويشـــكل نموذج "المحظرة"[179] برهانا على منطق التضـــامن وروح التطوع في المجتمع. فالمحظرة الموريتانية التي هي بمثابة جامعة شـــعبية متنقلة[180] لا يقتصـــر دورها فقط على وظيفتها العلمية، بل يشـــمل وظائف أخرى خيرية وتطوعية لعل أبســـط تعبيراتها تكفُّل المحظرة نفســـها أو الحي أو القبيلة التي توجد بها بمأكل ومشرب ومسكن الطلاب.

كما تعتبر الحواضر والزوايا الصوفية شكلا متميزا من العمل الطوعي والخيري فإضافة للوظائف الروحية التي تقوم بها وتقدمها للمريدين فإنها تعتبر مأوى لكل المشردين والسائلين وذوي الاحتياجات.

لكن هذه الأشـــكال والتعبيرات التطوعية والخيرية في المجتمع الموريتاني التقليدي – والتي لا يزال البعض منها موجودا – ظلت تســـتند إلى متغيرات العاطفة الدينية أو الانتماء القبلي، أي تلك المحددات التقليدية لما يسميه إميل دوركايم "التضامن الآلي "، القائم على المباشرة وعلاقة الوجه بالوجه.

هكذا إذن فإن المحاظر والزوايا وأشكال التضامن القبلي تعد خير تعبير عن العمل الأهلي الخيري التطوعي في المجتمع الموريتاني التقليدي[181].

لكن نتيجة لمجوعة من التغيرات التي عرفها المجتمع الموريتاني من:

1. دخولٍ للاستعمار وما لعبه من دور في تفكيك البنية الأميرية القبلية.
2. صراعات بين المجموعات القبلية والإمارات على الأراضي والمرعى وطرق التجارة.

[179] أو ما يعرف في عديد البلدان العربية "الكتّاب" مع أنها أشـمل منه لاحتوائها برامج عديدة وقيامها بأدوار كثيرة في المجتمع، وهي إجمالا تعني نمط التعلم التقليدي الذي كان ســـائدا في المجتمع قبل التعليم المدرســـي، مع الإشـــارة إلى أن التعليم المحظري لا زال يتعايش مع التعليم الحديث.

[180] الخليل النحوي، شنقيط: المنارة والرباط، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1987 ص 79.

[181] المنصف وناس، الجمعيات في موريتانيا: التاريخ والتشريع والأنشطة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

3. انتقال فجئي من البداوة ونمط عيشها إلى التحضر السريع بفعل الجفاف الذي ضرب البلاد في السبعينات والثمانينات، وما نجم عنه من تحطيم للبنية الاقتصادية التقليدية وإثقالٍ لكاهل المناطق الحضرية الفتيّة.

مع كل هذه التغيرات والنقلات البنيوية Structural Transformation الجديرة بكل دراسة علمية[182] عرفت أو تعرضت البنية الاجتماعية التقليدية لانسلاخات وتصدعات أفقرتها وجعلتها عاجزة عن احتواء أو تلبية نسق الحاجيات المتنامي في المجتمع. الشيء الذي ولّد الحاجة إلى ديناميكيات فعل جديدة لتطويق الفقر الناتج عن هذه النقلات والتصدعات، خاصة مع عجز الدولة الناشئة حينها ومحدودية إمكاناتها وعدم قدرتها على تلبية كل الاحتياجات[183].

من هنا أصبحت الحاجة لوجود الجمعيات ماسّة وملحّة وضرورية في وعي صانع القرار وفي الوعي المجتمعي أيضا. فلا بد من إيجاد صيغ للتآزر والتضامن لكن وفق صيغ ما بعد قَبَلِيّة [184].من هنا بدأت الظاهرة الجمعياتية المدنية في الانتشار في صلب المجتمع تبعا لتعدد الحاجيات والصعوبات التي يواجهها. وبذلك ارتفع عدد الجمعيات من 6 جمعيات سنة 1969 إلى 600 جمعية سنة 2000 وأخيرا إلى ما يناهز 10 آلاف جمعية عام 2022.

"هكذا أكسبت ظروف موريتانيا الخاصة النشاط الجمعياتي مشروعية خاصة بل جعلت منه ضرورة بنيوية لا محيد عنها. ولذلك استطاع المجتمع الموريتاني أن يحقق نقلة نوعية في التعبير عن نفسه من أجل التّنظّم أولا، وإشباع حاجياته ثانيا. ولا غرابة في ذلك، إذا علمنا حجم المشاكل الاجتماعية ،مثل الهجرة

[182] المنصف ونّاس، ص 4.

[183] نفس المرجع، ص 6.

[184] نفس المرجع، ص 10.

الداخلية العشـــوائية ،وازدياد الضـــغط على المدن ،وارتفاع الطلبات الاجتماعية وازدياد ظواهر الفقر والتسول والجنوح"[185].

من هنا تعدد منطق النشاط والفعل الجمعياتي في موريتانيا وتنوع، لكن بقي على رأس قائمة أهدافه هدف محاربة الفقر الذي يمثل التحدي الأكبر لموريتانيا. فحيثما وجهنا النظر في أهداف العمل الجمعياتي في موريتانيا سنجد أنه على صلة بظاهرة الفقر وبمحاربتها على وجه الخصوص. ويرى الدكتور المنصف وناس المتخصـص في سـوسـيولوجيا الجمعيات أن "تعدد الأنشـطة وتنوعها يأتي تعبيرا عن ارتفاع حالة الفقر والحاجة الماسة إلى دعم الجهود التنموية والصحية والتعليمية والخدماتية "[186].

لكن أمام هذا الزخم الجمعياتي المتزايد كيف تطور الجانب التشـريعي الخاص بالجمعيات في موريتانيا؟ وما هي الأهداف التي تُعيّنها الجمعيات موضـوع الدراسـة كأهداف ذات أولوية لها في المدى القريب واستراتيجية في المدى المتوسط والبعيد؟ وما هي علاقة الجمعيات بمحيطها؟ وفيما تتمثل أنشطتها؟

1. الجانب التشريعي لعمل الجمعيات في موريتانيا أو علاقة الدولة بالجمعيات:

مع تأسيس النشاط الجمعياتي في موريتانيا سنة 1964 تمّت مواكبته تشريعيا من طرف الدولة الموريتانية، تارة بالتضـييق وتارة أخرى بالانفتاح والتضـييق في نفس الوقت. حيث تتحدد جهات الإشـراف على الجمعيات في موريتانيا بثلاث جهات هي على التوالي:

1. إدارة الحريات العامة بوزارة الداخلية: وهي المعنية بإصـدار الرخص للجمعيات ولها السـلطة في حلّها ومتابعتها حيث تتقدم الجمعيات وبصفة دورية بتقارير مفصلة عن عملها سنويا.

[185] المنصف ونّاس، 10.

[186] نفس المرجع، ص 11.

2. السلطة المكلفة بتنسيق مكافحة الفقر والتنمية القاعدية بوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية: وهي التي تمنح الاعتمادات للجمعيات التنموية وتنسق معها في إطار السياسات الموجّهة لمحاربة الفقر في البلاد.
3. مفوضية حقوق الانسان والعلاقات مع المجتمع المدني: وهي من جهات الإشراف المتابعة لعمل الجمعيات عموما، خاصة فيما يتعلق بتقييمها كما تتولى مهمة التنسيق بين جمعيات المجتمع المدني "والجهات الحكومية والشركاء الفنيين والماليين، والعمل على ترقية المجتمع المدني، وتكوين المنظمات وتأطيرها"[187].

هذه الجهات الثلاثة هي التي يحددها المشرّع الموريتاني كجهات إشراف على الجمعيات، لكن الجهة الأكثر نفوذا فيها، هي وزارة الداخلية؟ ولعل ذلك يعد المؤشر الأول من مؤشرات التضييق على الجمعيات.

أما من حيث القوانين الناظمة لعمل الجمعيات، إن قانوني 1964 الخاص بالجمعيات وقانون 2000 الخاص بالجمعيات التنموية هما القانونين المنظمان لعمل الجمعيات في موريتانيا والمحددان لهويته وطبيعته.

يمتاز قانون 1964 بروح زجرية وصارمة في ضبط عمل وحدود الجمعيات خاصة في مواده الأولى [188]. في هذا القانون[189] يتم تعريف الجمعية انطلاقا من خاصية وحيدة هي عدم تقاسم الأرباح بين الأعضاء، فالجمعية في منطوق هذا القانون هي "اتفاق بين عدة أشخاص يجعلون بموجبه بصفة مشتركة ودائمة معارفهم أو نشاطاتهم في إطار هدف غير تقاسم الأرباح".

---

[187] من مقابلة شبه موجهة مع المكلف بقطاع المجتمع المدني في مفوضية حقوق الانسان والعلاقات مع المجتمع المدني، نواكشوط، بتاريخ 21 سبتمبر 2015.

[188] المواد 3 و4 و5 و6 و7 و8 التي تنص على عقوبات تصل للسجن في مقابل بعض الخروقات البسيطة خاصة وأن القانون يستخدم ألفاظا عامة يمكن توظيفها ضد أي جمعية بأبسط خلاف سياسي أو آيديولوجي بينها وبين أي جهة تنفيذية.

[189] وزارة الداخلية، إدارة الحريات العامة، ***قانون رقم 64 .098 بتاريخ 9 يونيو 1964***، ص 112 إلى 117.

ويلاحظ أن هذا التعريف للجمعية يستعيد بشكل أو بآخر صيغة التعريف الصادرة في قانون الجمعيات الفرنسي قانون 1901 [190]. وفي هذا المستوى يرى البعض أن هذه التعريفات للجمعية هي تعريفات نمطية متجاوزة لم تعد تواكب التطور الحاصل في مجال العمل الجمعياتي خاصة العمل الجمعياتي المؤدّى عنه.

وهو الشيء الذي تفطنت له بعض الدول مثل فرنسا نفسها التي سنّت قانونا للعمل التطوعي المؤدى عنه خاص بالجمعيات وهو قانون 586 ـــ 2006 الصادر 23 أيار/مايو 2006، إضافة لتعاطي العديد من الجمعيات لأنشطة اقتصادية لم يضعها هذا التعريف القانوني في حسبانه.

وهناك من بين الفاعلين الجمعياتيين أنفسهم من يدعو إلى تعريف جديد للجمعية قانونيا تُراعى فيه المرونة ويأخذ بعين الاعتبار التطور الحاصل في العمل الجمعياتي الذي أصبح يضطلع بأدوار تنموية واقتصادية هي غاية في الأهمية في محاربة الفقر وتوليد فرص الشغل.

ويعد القانون الجديد الخاص بالجمعيات التنموية [191] استجابة لجانب من تلك المطالب حيث يخص هذا القانون الجمعيات التنموية بعدة مميزات. ويعتبر اعترافا رسميا من الدولة بنجاعة العمل الجمعياتي في مجال التنمية، وذلك بقبولها التشارك مع الجمعيات في بعض المشاريع التنموية أو إسناد مشاريع كاملة لها حسب معايير كفاءتها. والصيغة القانونية لهذا القانون الجديد تؤكد في مختلف المواد على موضوع مكافحة الفقر وإرساء التنمية القاعدية وتلح على ذلك في مختلف مستويات هذا القانون. معتبرة أن الجمعيات هي الطرف القادر على مواكبة مثل هذه المشاريع والنهوض بها، لما تتمتع به من خصائص القرب من الناس والإطّلاع المباشر على حاجياتهم.

---

[190] حيث ورد في ذلك القانون التعريف التالي للجمعية:

"La convention par laquelle deux ou plusieurs personnes, mettent en commune d'une façon Permanente, leurs connaissances, ou leur activité dans un but autre que partager les benefices".

[191] الجريدة الرسمية، قانون رقم 2000 ـــ 043 المتعلق بالنظام القانوني الخاص بالجمعيات التنموية، العدد 985 بتاريخ: 30 أكتوبر 2000، ص 574 إلى 577.

بيد أن هذا القانون على الرغم من الايجابيات التي يتضـمنها، إلا أنه ظل يؤكد على نفس الخصـائص التي أقرّها تعريف 1964 للجمعية، فالفرق الوحيد بينهما، أن القانون الجديد يشـترط فقط لتكون الجمعية تنموية أن يكون هدفها متمثلا "في تخفيف حدة التفاوت ومكافحة الفقر عن طريق السـعي إلى بلوغ واحد أو أكثر من الأهـداف التـاليـة: الأمن الغـذائي، دمج الفئـات الضـعيفـة من المواطنين في عمليـة التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية بواسـطة ترقية التشـغيل على وجه الخصـوص، العمل على تيسـير اسـتفادة المواطنين من الخدمات الاجتماعية القاعدية وخاصـة التربية والصـحة والسـكن، حماية الأم والطفل، حماية البيئة، توفير الإسـعافات المسـتعجلة. وعلى العموم أي هدف يرمي إلى تحسـين الظروف المعيشـية للمواطنين"[192].

ونظرا إلى أن هذا القانون الجديد جاء في الوقت الذي تبنّت فيه الدولة المقاربة الكلية لمكافحة الفقر مع الإطار الاسـتراتيجي لمكافحة الفقر 2000 - 2015 فقد جاء هذا القانون مؤكدا على البعد التشـاركي والتشـاوري مع الجمعيات، خاصـة في مادته الثانية التي تؤكد على ذلك البعد التشـاركي والتشـاوري بين الدولة والجمعيات في مكافحة الفقر والنهوض بالتنمية القاعدية.

ويلاحظ أن هذا القانون الجديد يعيّن مجموعة من الشـروط – تعتبر إيجابية – لنجاعة الفعل الجمعياتي التنموي ونزاهته فيما يتعلق بالخطط التنموية للجمعيات والقدرة على إنجاز البرامج الملموسـة في مجال مكافحة الفقر والتنمية القاعدية [193]. وهو ما قد يبعد العمل الجمعياتي التنموي عن ممارسـات التكسـب والتربح التي أفسدت وأضرت بشكل كبير بصورة العمل الجمعياتي في موريتانيا.

كما يمنح هذا القانون الجمعيات التي تسـتوفي شـروط الكفاءة والقدرة على الفعل التنموي تسـهيلات عديدة تتمثل في الإعفاء الكامل أو الجزئي من الرسـوم والضـرائب، وبنظام للإعفاءات المؤقت للمشـتريات

[192] قانون رقم 2000 - 043 المتعلق بالنظام القانوني الخاص بالجمعيات التنموية، ص 574.

[193] نفس المصدر، ص 575.

المحلية والسلع المستوردة خاصة التجهيزات والسيارات وتسهيلات الصرف والمزايا المرتبطة بإنجاز البرامج وخاصة التنازل عن عقارات الدولة أو البلديات أو كرائها والإذن في تسيير الوسائل المالية والمادية والبشرية التي يقدمها المانحون والممولون لفائدة الأنشطة والبرامج.

ومع ذلك فلا تخفى الروح الزجرية والرقابية المفرطة في بعض الأحيان في هذا القانون خاصة في مواده 10 و11 و12 و13 [194] لكن يبقى هذا القانون أكثر تفهما لمنطق العمل الجمعياتي الجديد من سابقه الذي تغلب عليه الروح الزجرية والمراقبة والتشدد. كما أن مقتضيات القانون والرؤية التي عبر عنها في الانفتاح على الجمعيات وإشراكها في السياست التنموية لازالت تطبعها الانتقائية وربما عدم النزاهة والموضوعية الشيء الذي يجعل هذه القوانين – على سلبياتها وعلاّتها – تبقى حبرا على ورق.

فمن الملاحظ أن المجتمع المدني في موريتانيا يعيش حالة من "السّيبة" فهناك ما يشبه الغياب التام للرقابة والتأطير والمتابعة والتنظيم حتى. فثمة إشكالية كبرى تتعلق بالواقع الجمعياتي الموريتاني، ولم تستطع هذه القوانين ضبطها وهي ظاهرة جمعيات الكراطيبل والجمعيات الورقية التي لا تنهض بأي مهمة تنموية غير مهمة تحصيل المال وتبييضه. حيث يتفنن العديد من الجمعيات في أساليب التحايل لتحصيل المال ومن تلك الأساليب:

1. إنشاء الجمعيات الوهمية.
2. الجمعيات التي تقتصر في أعضائها على رب الأسرة وزوجته وأبنائه وهذا النمط من الجمعيات هو أقرب للجماعة الزبونية Groupe clientélistique [195] منه للجمعية.
3. الجمعيات التي تعطي عناوين عريضة لها خاصة في الإسم وفي ذلك تحايل على قانون الترخيص، محاولة بذلك توسيع إمكانيات استقطاب التمويلات.

---

[194] قانون رقم 2000 .043 المتعلق بالنظام القانوني الخاص بالجمعيات التنموية، ص 576.

[195] انظر المنصف وناس، السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا: دراسة توثيقية ميدانية، ص 11.

2. الأهداف والأنشطة:

تعين الجمعيات الموريتانية عدة أهداف لعملها لعل من أهمها ما يلي: محاربة الفقر، الترقية الصحية، محاربة الأمية، حماية البيئة، توفير الرعاية الاجتماعية، حماية الأم والطفل، الدفاع عن حقوق الأقليات والفئات الهشّة والمحرومة في المجتمع، الإنصاف وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، تنمية الوعي الثقافي في المجتمع.

بعد العديد من القراءات لبرامج الجمعيات وجدنا أن هناك تضخما على مستوى الأهداف، حيث تحاول كل جمعية على حدة أن تنهض بكافة المجالات من دون أن تُراعي مقدراتها وحجم ميزانيتها الضعيفة في الغالب.

فالعديد من الجمعيات في موريتانيا بلا مقرات ولا معدات مكتبية حتى، ويقتصر العمل فيها على شخص واحد أو اثنين. ومع ذلك تجدها تتبنى أهداف أكبر من حجمها بكثير. وهو ما خلق حالة من عدم الثقة بين الجمعيات ومحيطها الرسمي وغير الرسمي والداخلي والخارجي أيضا. فالتخصص وضبط العمل هو شرط النجاعة الجمعياتية [196].

أما ما يتعلق بأنشطة الجمعيات في موريتانيا فهي تتراوح بين خمس مستويات:

- ✓ المستوى الأول يتعلق بأنشطة الرعاية الاجتماعية وهي تغطي النشاط الأغظم من عمل الجمعيات في البلد وتتمثل أساسا في الكفالات (كفالات الأيتام وكفالات الأسروالكفالات الصحيّة) والجمعيات التي تنشط في هذا المجال غالبا ما تكون ذات خلفيات إسلامية وتجد عمقها الاستراتيجي – من حيث التمويلات – في الدول الإسلامية والخليجية تحديدا. ويلاحظ أن سوق الكفالات أكثر طلبا ورواجا وتمويلاتها أكثر يسرا.

[196] المنصف وناس، الحياة الجمعياتية في المغرب العربي،1997 ص 41.

- ✓ المستوى الثاني: يتعلق بالأنشطة التنموية وهي تأتي في الدرجة الثانية بعد أنشطة الرعاية الاجتماعية. وتشمل على وجه الخصوص: التمويلات الصغيرة والمشاريع المدرة للدخل وإنشاء البنى التحتية من قنوات الري والآبار الارتوازية خاصة في المناطق الريفية. وثالثا تمويل التعاونيات التنموية خاصة في مجالات النشاط المهني (الصباغة، الخياطة، الأنشطة الفلاحية).

وعلى الرغم من نجاعة هذه المشاريع في عمليات مقاومة الفقر إلا أن عديد الإكراهات والصعوبات مازالت تواجهها في موريتانيا عموما ولدى الجمعيات خصوصا، حيث أن ضعف الوعي لدى المستفيدين وضعف الحس بالمسؤولية تجاه هذه المشاريع وعدم تحقيق الربح العاجل فيها. كل ذلك يجعلها دائما عرضة للفشل هذا من ناحية. كما تجد الجمعيات نفسها صعوبات في إقناع الممولين – خاصة في الداخل – بتمويل هذه المشاريع المدرة للدخل من ناحية أخرى.

- ✓ المستوى الثالث: يتعلق بالأنشطة الحمائية وتتمثل أساسا في الدفاع عن حقوق الانسان الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ومن الملاحظ أن هذه الأنشطة أصبحت تستقطب العديد من الجمعيات في موريتانيا ففي الآونة الأخيرة برزت عدة جمعيات حقوقية، مهمتها الدفاع عن الحقوق الفئوية لبعض شرائح المجتمع المصنّفة في أسفل الهرم الاجتماعي التراتبي في موريتانيا (الحراطين ولمْعلمين).

ولعل حدة التفاوت في المجتمع خاصة بين شرائحه والتهميش الاجتماعي الذي تتعرض له هو ما غذّى مثل هذه النزعة أو التوجه في تأسيس الجمعيات الحقوقية التي تتبنى لغة "عنيفة" تجاه المجتمع، أو تعتبرها الدولة والناطقين الاجتماعيين باسمها كذلك.

وبدرجة ثانية تشمل الأنشطة الحمائية الجمعيات التي تنشط في مجال حماية المستهلك وحماية البيئة وحماية المعنّفين اجتماعيا.

- ✓ المســـتوى الرابع: يتعلق بالجمعيات الخدمية التي تتمثل أنشـــطتها في تقديم خدمات صـحية واستشارات وقائية تتعلق أساسا بالمرض. وهذا النمط من الجمعيات ينشط غالبا في مجال صحة الأم والطفل.
- ✓ المســـتوى الخامس: يتعلق بالجمعيات التي تنشـــط في المجال الثقافي والترفيهي، وتحتل قطاعا واســـعا من الجغرافيا الجمعياتية في موريتانيا، لعدم تكلفة أنشـــطتها ماديا ومعنويا. وتعد الجمعيات الشبابية القاعدة الصلبة والعريضة كما وكيفا.

فمن الملاحظ أنه حدثت طفرة كبيرة في انتشـــار النوادي والروابط الشـــبابية التثقيفية وفي ذلك دلالتان: أولاهما تتمثل في إيجاد صـيغ للتنشـئة الاجتماعية الحديثة تتمثل في مثل هذه الجمعيات. وثانيتهما تتمثل في وجود قفزة في مســـتوى وعي الأفراد في ضـــرورة التنظم. حيث أصـــبحت تجد في كل مقاطعة وبلدية جمعيات تنهض بالشأن المحلي ثقافيا وخدميا وتنمويا حتى.

الفصل الثاني:

الجمعيات الموريتانية وعلاقاتها بالفقر: هوية الفاعلين واستراتيجيات التدخل.

على الحقل الجمعياتي أن ينخرط بديناميته الاجتماعية والاقتصـادية في سـيرورة بناء المجتمع كمتدخل جديد إلى جانب المتدخلين التقليديين: الدولة والمقاولة والجماعة المحلية والسـوق. فاعل يواجه المجتمع المختل بفعل انحسـار أدوار الفاعلين التقليديين، بالاسـتناد لمبادئ أخرى للفعل الجماعي تتمفصـل حول تنسيق وتنظيم المشاريع والنهوض بعملية تمكين الفئات الهشّة بأساليب اقتراب جديدة"[197]

[197] فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، سبق ذكره، ص186.

على الرغم من حداثة التجربة الجمعياتية في موريتانيا، واستناد المجتمع حتى عهد قريب إلى أشكال أوليّة من التضامن القَبَلي والشرائحي والجهوي وروح التطوع والعمل الخير الديني، على الرغم من ذلك كله فإن الجمعيات في موريتانيا باتت تشكل ضرورة "لا تكتسب مشروعيتها من الانفتاح السياسي فقط وإنما من التوترات والتفككات الاجتماعية ومن النُّقلات الفجئية وتنامي الاحتياجات وارتفاع نسق المطلبية الأساسية" والتي يعدّ الفقر محصّلتها ونتيجتها وعلامتها البارزة.

أوّلا: علاقة الجمعيات موضوع الدراسة بالفقر:

تنطلق الجمعيات موضوع الدراسة في فهم علاقتها بالمجتمع عموما من مفاهيم التطوع والمسؤولية والواجب والالتزام تجاه قضايا المجتمع[198] والتي تأتي قضية الفقر في مقدمتها. فمحاربة ظاهرة الفقر ليست شأن الدولة لوحدها بل مهمة مشتركة وتمثل أولوية بالنسبة للعمل الجمعياتي. فمهما تعددت أنشطة هذه الجمعيات فإنها تبقى دائما وأبدا تصب في إطار جهود مكافحة الفقر.

فالجمعيات الحقوقية مثلا تعتبر أن الحقوق منها ما هو اقتصادي واجتماعي وقانوني. فجمعية مثل جمعية "**النساء المعيلات الأسر**" الحقوقية تعتبر أنها تقاوم الفقر من خلال **الإدماج الاقتصادي** للضحايا مثل عاملات المنازل والنساء ضحايا العنف والتشرد والقُصّر. حيث يتم استيعابهن من طرف الجمعية في مهن تتناسب مع تكوينهن. بحيث تتم مؤازرتهن صحيا واجتماعيا وإدماجهن اقتصاديا مع استيفاء كامل حقوقهن[199]. فالمسألة الحقوقية التي تنهض بها هذه الجمعية لا تمنعها من تأدية أدوار تنموية تسهم في محاربة الفقر. بل إن الفقر في أوسع تجلياته هو حالة من العنف والحرمان من الحقوق من جهة ويعتبر أشد الآفات فتكا بحقوق الانسان من جهة أخرى[200].

---

[198] من تحليل مضمون الاستمارات والمقابلات الخاصة بالجمعيات موضوع الدراسة.

[199] تحليل مضمون مقابلة شبه موجهة مع رئيسة جمعية النساء معيلات الأسر.

[200] انظر المنصف وناس، الجمعيات في موريتانيا: التاريخ والتشريع والأنشطة، ص 14.

أما الجمعيات الخيرية فإن أنشـــطتها الرعائية – والمتمثلة أســـاســـا في الكفالة بكل أنواعها – موجّهة بالأســـاس للفئات الأكثر هشـــاشـــة وفقرا في المجتمع كالأيتام والأرامل والأســـر الفقيرة جدا. فجمعية مثل "**جمعية الخير للتكافل الاجتماعي في موريتانيا** " – والتي هي جمعية خيرية وتنموية في الآن نفسـه – تتكفل ب 4000 آلاف يتيم وأرملة بالإضـافة إلى 30 أسـرة فقيرة، توفر لها كفالات ما بين كفالات شـاملة وجزئية. مثلُ هذه الجمعية بعملها هذا تنهض بأدوار كبيرة في محاربة الفقر، وذلك عبر ما تتيحه من فرص أمام الأيتام لإكمال تعليمهم وسـد حاجياتهم الغذائية والأسـاسـية بشـكل عام. كما تلعب هذه الأنشـطة دورا محوريا في توليد **العلاقة الاجتماعية** بمفهومها الواسـع بحيث تشـكلت روابط وعلاقات اجتماعية خاصـة بين الجمعية ومستفيديها تعتبر على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للبحث السوسيولوجي.[201]

أما في الجمعيات التنموية فإن محاربة الفقر تشكل جوهر السياسات والأنشطة، فالمشاريع المدرة للدخل تعتبر من أبرز ملامح السـياسـات الجديدة في محاربة الفقر، بما تتيحه للفقراء من وسـائل ومن مناصـب شـغل ذاتي تسـاعدهم على تحقيق العيش الكريم والمشـاركة في الحياة النشـطة وبالتالي القطع مع البطالة والاتكالية والخمول. ويتعزز ذلك أكثر من خلال الأنشطة التكوينية والتعليمية التي توفرها هذه الجمعيات أيضا من خلال مراكز للتدريب والتكوين المهني ومراكز لمحو الأمية وتعلم المعلوماتية.

وفي جانب آخر تلعب الجمعيات الخدمية أدوارا محورية في مكافحة الفقر ففي جمعية ك "**الجمعية الموريتانية لترقية الأســرة** " التي تنهض بأنشـــطة تتعلق بتنظيم الأســرة، تلعب حملات التوعية الصـحية والخدمات الصحية المباشـرة وإنشـاء المراكز الصحية لصحة الأم والطفل، دورا هاما في إكسـاب الفقراء الوعي اللاّزم لضبط النسل الذي من شأن إهماله مضاعفة الفقر حسب الكثير من الآراء.

هكذا إذا فمنطق علاقة الجمعيات محل الدراسـة بالفقر، هو منطق متعدد المسـتويات منه ماهو تنموي وخيري ورعائي وحقوقي وخدمي. لكن هذا يبقى وجها واحدا من أوجه علاقة الجمعيات محل الدراســة

[201] Houda Laroussi, Micro ***crédit et lien social en Tunisie: La solidarité instituée***, Karthala, Paris, 2009.

بالفقر، أما الوجه الآخر فيتمثل في مفاهيم التطوع والمسؤولية والإلتزام والتضحية اتجاه المجتمع. حيث تعين الجمعيات محل الدراسة العمل التطوعي كروح لعمل الجمعيات وأولوية هامة وشرطا أساسيا في انتساب الأعضاء. من هنا تنشط الديناميكيات المحفزة للعلاقة الاجتماعية بين الجمعيات ووسطها الاجتماعي الذي تعدّ استجابة لحاجاته وتعبيرا عن الإلتزام بقضاياه، فالعمل الجمعياتي روح وتقليد وثقافة وصناعة وعي ومسؤولية[202].

1. هوية الجمعيات موضوع الدراسة:

في مستوى أول من مستويات هذا البحث، تعرضنا إلى ما يميز العمل الجمعياتي والجمعيات عموما عن باقي التنظيمات الأخرى، وتلك تمثل مرحلة من مراحل تحديد هوية الجمعيات، لكن في هذا المستوى من البحث سنغوص بشكل أعمق في تحديد ما يميز الجمعيات موضوع الدراسة على مستوى **الإسم والمشروع والقانون والقيم والثقافة والتسييروالأدورا والفاعلين من جهة، وما يميزكل جمعية من الجمعيات محل الدراسة عن غيرها، من جهة أخرى**. وذلك انطلاقا من نتائج الإستمارة الموجهة للجمعيات ومتابعة أنشطتها وخطاب الفاعلين فيها ومضمون وثائقها والمتغيرات التي تصنع عملها.

2. جمعية الخيرللتكافل الاجتماعي:

هوية الجمعية على مستوى الاسم والثقافة:

"إن أول ما تتمظهر فيه هوية الجمعية عندما تصير واقعا فعليا هو الاسم، لأن الاسم مثلما نعلم ليس مسألة اعتباطية بل هو يكشف عن إرادة تملك ويعبر عن هوية" [203]. وبتحليل أولي لاسم هذه الجمعية، يبرز لنا مفهومان أساسيان يعكسان خلفية وسير عمل الجمعية ورؤيتها، وهما مفهوم الخير ومفهوم التكافل الاجتماعي، حيث يجد المفهوم الأول مدلوله من سياق الحقل الديني والثفافة الأهلية في المجتمع

[202] المنصف ونّاس، الحياة الجمعياتية في المغرب العربي، سبق ذكره، ص45.

[203] فوزي بوخريص، مدخل إلى سيسيولوجيا الجمعيات، ص183.

الموريتاني ويتأكد ذلك عندما نطّلع على شـــعار الجمعية الذي هو الآية الكريمة: {وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}[204]. وهذا البعد القيمي يعدّ من المتغيرات الأساسية الصانعة للفعل الجمعياتي في موريتانيا.

كما يجد مفهوم التكافل الاجتماعي أيضـــا مدلوله من نفس الســـياق في منطق عمل الجمعية التي ترى في وثائقها أن من شـــأن التكافل الاجتماعي "أن يعيد الاعتبار إلى إحدى أهم القيم الكفيلة بتماســك المجتمع وصون عرضه على أرضه، باعتباره قيمة فاضلة أعطاها الإسلام من الاهتمام ما ترجمته مؤاخاة الأنصار والمهاجرين وفرضت جانبا منه الزكاة وهي حق لمن لا يملك على من يملك"[205].

وإن مفهوم التكافل الاجتماعي أصـــبح يندرج ضـــمن إطار ما بات يصـــطلح على تســـميته **بالاقتصـــاد الاجتماعي والتضـــامني** القائم على ثقافة التكافل والتضـــامن والتآزر التي تســـتهدف تمكين ومؤازرة الفئات الهشّـــة والفقيرة في المجتمع اقتصـــاديا واجتماعيا، بما يضـــمن دمجها في الحياة النشـــطة، في ظل هيمنة البيروقراطية على ســـياســـات الدولة التنموية التي غالبا ما تعطّل اســـتفادة الفقراء هذا من جهة، وفي ظل احتكارية الســـوق وهيمنة عقلية الربحية عليه من جهة أخرى، بما يجعل الفقراء في المحصّـــلة يزدادون فقرا.

من هنا أصـبح الاقتصـاد الاجتماعي والعمل الجمعياتي بقيمه المنحازة للفقراء "ضـرورة ملحة، ذلك أنه لم يعد مسـتسـاغا اليوم من الناحية السـياسـية والاجتماعية، أن يتحكّم قطبا الدولة والسـوق لوحديهما في المجتمع بأسره، فهناك ضرورة لإيجاد قطب مضاد ومعدّل Régulateur على الأقل لهذه العلاقة"[206].

كما تعتبر أيضـــا ثقافة الجمعية من الأبعاد المهمة لفهم الواقعة الجمعياتية في موريتانيا، حيث تتدخل في صناعة هذه الواقعة عدة متغيرات يعد متغير الثقافة والقيم من أهمها فهي التي تشرطه وتنظّمه وتحفّزه،

---

[204] المصدر: القرآن الكريم، سورة الحج، الآية 78.

[205] وثائق الجمعية، الرؤية والاستراتيجية، ص 7.

[206] المنصف ونّاس، السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا، ص 4 و5.

وفوق ذلك فالجمعية هي في حد ذاتها ثقافة ومنتجة لثقافة أيضا لعل من أهم عناصرها "ثقافة التطوع" التي تعتبرها جمعية كجمعية الخير للتكافل الاجتماعي "**الروح التي تتغذّى منها الجمعية**" وتعطي الجمعية لمفهوم التطوع معنى واسعا "**يشمل الفكرة، والوقت والجهد، والمساعدة**"[207].

ويؤكد علماء اجتماع الجمعيات بدورهم "على البعد الثقافي في التجربة الجمعوية، حيث يعتبر الانخراط في التجربة الجمعوية انخراطا في تقليد ثقافي وفي إرث ينحدر من الأعضاء المؤسسين"[208] ومن بين العناصر الثقافية التي تنتجها التنشئة الجمعياتية ويتربّى عليها الأعضاء ويكتسبونها تلك العناصر التي حددها الباحث رونوسانسوليو في: **الانصهار، التفاوض، التنظم، وتنمية الوعي الجماعي.**

هوية الجمعية على مستوى المشروع:

تتنوع المشاريع التي تحملها الجمعيات، بحيث تغطي مختلف حقول النشاط البشري[209]، فالمشروع ضرورة لازمة لإنشاء أي جمعية قانونيا، وما يميز جمعية حقيقية عن أخرى وهمية هو وجود مشروع فعلي وآليات لتنفيذه وأعضاء للقيام به وتسويقه.

والمشروع في العادة يعدّ بمثابة "السبب الاجتماعي الكامن وراء خلق الجمعية فهو يعد استجابة لحاجة اجتماعية تستشعرها الجماعة، ويجسد طريقا مختصرا لإنتاج الخيرات الجماعية، طريقا مختصرا بالقياس إلى نمط الإنتاج الإداري المتصل بالإجراءات البيروقراطية"[210].

وتُعيّن جمعية الخير للتكافل الاجتماعي في موريتانيا كمشروع استراتيجي لها "إحياء التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع وطبقاته المختلفة، سبيلا إلى محاصرة الفقر والتخفيف من الآثار الناجمة عن البطالة،

---

[207] من تحليل مضمون مقابلة موجهة مع مسؤول قسم الأيتام في الجمعية.

[208] فوزي بوخريص، ص 192.

[209] نفس المرجع.

[210] نفس المرجع، ص 188.

وكذا محاربة الجهل والأمية"[211]، أي أن المشـــروع الذي تضـــطلع به الجمعية وتُعيّنه كهدف لبرامجها وتدخلاتها هو مشـــروع تنموي وخيري. ومع ذلك فالمشـــروع مثل أي كائن حي يتبع دورة حياة ومعرّض للزوال ما لم يعرف كيف يجدد ذاته. ولهذا فمشـــروعية "العمل الجمعوي التي يســـتمدها من ســـعيه إلى خدمة المصـلحة العامة وبحثه عن المنفعة الاجتماعية وعدم اسـتهدافه للربح، لا تعفي الجمعية من تطوير ذاتها ومشـــروعها والارتقاء بأدائها، وذلك لن يكون إلا ببرامج وخطط وتنظيم لسـير العمل، وبرصـد أهداف على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وآليات لتحقيق تلك الأهداف.

هوية الجمعية على مستوى سير العمل والتنظيم:

من بين العناصـــر الأســـاســـية المحددة لفعالية الجمعية، أيّا كانت، نُظُم العمل التي تخضـــع لها من حيث القوانين والثقافة المؤسِّسة وتنظيم العمل والمعدّات اللوجستية للقيام.

وفي جمعية كجمعية الخير للتكافل الاجتماعي الحاصـلة على شـهادة "إيزو" لمعايير الجودة والكفاءة 9001 إصـــدار 2008، تعمل الجمعية بشـــكل مميز وفق معايير جودة عالية. بحيث تتوفر الجمعية على نظام تسيير إلكتروني يربط كل أعضاء الجمعية ببعضهم عبر شبكة الانترنت.

ونفس الشيء ينطبق على المشـاريع التي تضـطلع بها الجمعية حيث تم تصـميم برامج إلكترونية خاصـة بها، مما مكن الجمعية من تأســـيس قاعدة بيانات إلكترونية ثرية ومضـــبوطة فيما يخص المســـتفيدين والتمويلات الموجّهة لهم، ســـواء على صـــعيد الكفالات أو المشـــاريع المدرة للدخل والمشـــاريع الإنشـــائية. فالجمعية تستخدم المعلوماتية في مختلف مجالات عملها، حيث صممت برامج خاصة بالأيتام والرسائل وشؤون الموظفين والمحاسبة التي تعتمد فيها الجمعية المخطط الوطني للمحاسبة.

[211] جمعية الخير للتكافل الاجتماعي في موريتانيا، وثيقة الرؤية الشاملة، ص 7.

وهذا وجه من أوجه قوة جمعية الخير للتكافل الاجتماعي في موريتانيا، وهو ما جعلها تحصل عام 2015 على مقعد استشاري في مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC كأول جمعية موريتانية تحظى بهذه الصفة التي تتطلب إثبات خبرة مرتكزة على تجربة وعلى استثمارات معتبرة في مجال العمل الاجتماعي ونُظُم جودة عالمية في مجال عمل وتسيير الجمعيات.

أما من حيث البنية المؤسسية للجمعية فهي بنية مرنة وديمقراطية إلى حد ما، حيث تتكون الجمعية من 3 هيئات هي:

- ❖ الجمعية العمومية وتتكون من 50 عضوا
- ❖ مجلس الإدارة ويتكون من 15 عضوا.
- ❖ المكتب التنفيذي ويتكون من 9 أعضاء مدعوما ب 54 موظفا يتقاضون رواتب ويتمتعون بعقود عمل مسجّلة وبالضمان الاجتماعي وبمظلة للتأمين الصحي يستفيد منها الموظفون وأقاربهم. هذا إضافة لقسمين هما: قسم الكفالات وقسم الشؤون الاجتماعيةالذي ينهض بالمشاريع التنموية والمشاريع المدرّة للدخل.

وحسب المادة 9 من النظام الأساسي للجمعية فإن الجمعية العمومية هي الهيئة العليا في الجمعية وتتكون من الأعضاء المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء المكتب التنفيذي ورؤساء الفروع والشخصيات الاعتبارية. وهي التي تقوم بوضع الاستراتيجية العامة للجمعية وتنتخب أعضاء مجلس الإدارة وأمين عام الجمعية.

أما مجلس إدارة الجمعية، فهو يعتمد الميزانية السنوية للجمعية كل سنة، ومن الضروري هنا لفت الانتباه إلى أن ميزانية الجمعية، تُسيّر وفق البرنامج الدولي للمحاسبة كما يخضع تسييرها لمكتب تدقيق حسابات خارجي معتمد، لتحقيق مبدأي النزاهة والشفافية الضرورين للعمل الجمعياتي الحقيقي. ويمارس مجلس

الإدارة أيضا الرقابة على المكتب التنفيذي، ويصادق على النظام الداخلي للجمعية وعلى مشاريع الخطط والميزانيات السنوية.

أما المكتب التنفيذي فهو المسؤول عن إعداد مشاريع الخطط والميزانيات والبرامج، وهو السلطة التنفيذية في الجمعية.

ويحق لمجلس الإدراة إقالة الأمين العام بأغلبية الثلثين وذلك في الحالات التالية:

- ✓ الفساد المالي والإداري.
- ✓ الإنحراف عن أهداف الجمعية.
- ✓ عدم التفرغ والانشغال المخل بأعمال الجمعية.

والملاحظ أن هذه الآلية القانونية التي تضبط بها الجمعية نفسها أنها آلية مرنة، وتشهد قدرا من تعاطي الأدوار وتقسيم العمل بما يمنع احتكار طرف أو جهة بكل شيء.

هوية الجمعية على مستوى مجالات العمل:

إنّ مجالات عمل جمعية الخير للتكافل الاجتماعي متعددة، ويرى القائمون على الجمعية، أنها تتكامل فيما بينها لمكافحة الفقر الذي تتعدد مجالاته ومستوياته أيضا. ولذلك تضبط جمعية الخير مجالات عملها في الآتي:

1. كفالة الأيتام.
2. بناء المجمّعات
3. حفر الآبار
4. الإغاثة العاجلة
5. التكوين المهني والأنشطة المدرة للدخل

6. المشاريع الموسمية
7. الأنشطة التعليمية ومحو الأمية
8. تنظيم القوافل والأيام الصحية

هوية الجمعية على مستوى الفاعلين فيها:

للفاعل في الجمعية دور محوري فهو الدّينامو المحرّك للجمعية. خاصة وأن العمل الجمعياتي هو مجال تطوع وفعل بامتياز، ويمتاز الفاعلون فيه بقدر من الالتزام والمسؤولية والشعور بالواجب، والنشاط والحركية.

فالفاعل الجمعياتي غالبا ما يَدخل الجمعية انطلاقا من اختياره الحر ووعيه بأهمية الفعل الجماعي المنظّم في تحقيق ما يتقاسمه مع الفاعلين الآخرين من أهداف، غالبا ما تتوجه لخدمة المجتمع الذي هو منه، بيد أنه فاعل يعي مسؤوليته تجاه الغير.

ومن خلال أسئلة الاستمارة الموجهة أساسا لمعرفة خصائص هؤلاء الفاعلين وتمثلاتهم عن العمل الجمعياتي، وجدنا أن أغلبهم من الطبقة الوسطى في المجتمع بشكل أكبر، ومن المستويات التعليمية العالية، ويحضر الشعور بالغيرية في وعيهم بشكل بارز.

ففي جمعية الخير للتكافل الاجتماعي مثلا كان توزيع أعضاء المكتب التنفيذي حسب متغيرات السن والمستوى التعليمي والحالة الاقتصادية والمهنية هو كالتالي:

الجدول رقم18 الأعضاء الأساسيين في جمعية الخير حسب متغيراتهم الاجتماعية.

العضو	السن	المستوى التعليمي	المهنة السابقة أو الحالية	تقييم الوضعية الاقتصادية
الأمين العام	55	ماسترتعليم عال	محاسب	متوسطة
العلاقات الخارجية	30	ماسترتعليم عالي	طالب	متوسطة
الشؤون المالية	30	باكالوريوس	محاسب	متوسطة
الشؤون الاجتماعية	35	متريز	تجارة	متوسطة
الإعلام	40	متريز	تجارة	متوسطة
التدريب والتكوين	24	متريز	طالب	متوسطة
رئيس قسم الأيتام	40	متريز	أستاذ	متوسطة
رئيس قسم المشاريع	35	متريز	أستاذ	متوسطة

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

إذن فمتوسط أعمار المكتب التنفيذي داخل الجمعية هو 36 سنة، وهي فئة متوسطة بالنسبة لهرم الأعمار. وهذا مؤشر على أن العمل الجمعياتي يستقطب من المجتمع الفئات المتوسطة عمريا وخاصة التي تلقّت تعليما عاليا، وتتمتع بوضعية اقتصادية "مريحة" شيئا ما. وإن كان المحدد للانخراط في العمل

الجمعياتي يظل في الغالب متعلقا بمتغيرات الإحساس بالمسؤولية تجاه حاجات المجتمع وتحقيق الذات من خلال خدمة الغير. وذلك وفقا لما أجاب به العديد ممن شملتهم المقابلات.

3. هوية الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة:

هي أقدم الجمعيات التي شملتها الدراسة تأسيسا، حيث تأسست 1988 ولها تقاليد عريقة في مجال العمل الجمعياتي وعلى وجه الخصوص الخدمي منه والصحي، وهي إحدى الجمعيات المشكلة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والذي يوجد مقره في بريطانيا.

هوية الجمعية على مستوى الاسم والثقافة:

من خلال اسم الجمعية تتبين النزعة الحداثية في توجهاتها. فترقية الأسرة الموريتانية، عبر العمل على التوعية بالصحة الإنجابية لأرباب وربّات الأسر وتقديم الاستشارات الطبية في هذا الخصوص، هي مقومات سياسة الجمعية في ترقية الأسرة الموريتانية التي هي الوحدة الأساسية في المجتمع ونقطة الانطلاق في ترقية المجتمع بأسره.

فعدم تنظيم النّسل والحياة الجنسية، خاصة في صفوف الفقراء، يعدّ أحد أهم الأسباب التي تعمل على إدامة الفقر وإنتاجه. إذن فالثقافة والمنظور المتحكّم في الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة هو منظور حداثي يتماشى مع المضمون والسياق الحداثي الذي نشأت وترعرعت فيه الجمعيات عموما. فالجمعية كشكل حديث هي من مخرجات الحداثة والمجتمع الحديث الذي يعمل على تلبية حاجاته بنفسه عبر المبادرة والتّنظّم الجماعي الحر في جمعيات خدمية وتطوعية.

هوية الجمعية على مستوى مشروعها:

يتمحور مشروع الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة حول تمكين الأسرة والمرأة خاصة من حقوقها الانجابية والجنسية والصحية عموما. وذلك بتسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية الممكِّنة من ذلك.

وفي سبيل ذلك أنشأت الجمعية مركزين صحّيين، يقدّمان الاستشارة والخدمة الصحيّة لأكثر من 700 شخص شهريا، هما "مركز مقاطعة دار النعيم ومركز مقاطعة سوكوجيم" في العاصمة نواكشوط[212] بالإضافة لعيادة متنقلة، يستفيد منها حوالي 800 إلى 900 شخص في الشهر.

وهكذا فإن مشروع الجمعية هو بالأساس خدمي، يهدف إلى ترقية الأسرة من خلال صحّة الأم والطفل، وكسب تأييد صانع القرار، سياسيا وماليا، لصالح سياسة تنظيم الأسرة التي تراها الجمعية حجر الزاوية في أي سياسة متكاملة لمحاربة الفقر، وتستهدف ترقية المجتمع.

وهكذا فالميزة الأساسية لمشروع هذه الجمعية، هو كونه مشروع حداثي، يتبنّى ويستلهم قيم الحداثة الجديدة في تنظيم المجتمع.

سير العمل والتنظيم:

إن الخبرة المهنيّة للجمعية الموريتانية لترقية الأسرة، وحجم العلاقات الذي تتمتع به، مكّناها من صناعة وضع مؤسساتي لا بأس به على مستوى الآليات التقنية والكادر البشري العامل في الجمعية التي توظف 58 عاملا مقابل أجر.

ويُضبط سير العمل في الجمعية انطلاقا من ثلاث جهات هي:

- ❖ هيئة تطوعية حاكمة هي الجمعية العامة
- ❖ اللجنة الإدارية
- ❖ المكتب التنفيذي.

[212] تمكّنت أثناء الدراسة الميدانية من زيارتهما وعاينت الخدمات والمستفيدين وأجريت مقابلات ووزعت استمارات على المستفيدين. وكانت الخدمات المقدّمة فيهما تتمثل في الاستشارات الصحيّة وتوفير الأدوية المتعلقة بصحّة الأم والطفل والصحة الانجابية وتنظيم الأسرة. ويتوفر المركز الواحد على ممرضين وأخصائيين في أمراض النساء والأطفال.

حيث تتشكل الجمعية من 450 عضوا يشكلون جمعيتها العامة وينتخبون هيئاتها الإدارية والتنفيذية.

وحسب سير العمل في الجمعية فإن المكتب الإداري المكون من أربعة مدراء: هم المدير التنفيذي ومدير البرامج والمدير المالي ومدير الخدمات، هو الذي يبلور المشاريع ويتولى تنفيذها، في حين يقوم المكتب التنفيذي بمراقبة إنجازاتها وضبط ومتابعة تمويلاتها. وتتخذ الجمعية للتواصل بين أعضائها آليات عمل ووسائل حديثة تتمثل في الإنترنت ومذكرات العمل والمنشورات كما تتبع الجمعية سياسة تقييم دورية لمشاريعها.

وحسب نتائج الاستمارة فإن هذا التقييم يتم في الغالب انطلاقا من مجلس الإدارة والجهات الممولة، ويستفاد منه على عدة مستويات تتمثل في:

1. التعديل أو التغيير في البرامج والمشروعات
2. بناء قدرات ومهارات العاملين
3. ترشيد النفقات.

فقيمة التقييم بالنسبة للجمعية واضحة ومن ثم فإن برامجها ومشاريعها تتم مواكبتها دائما بتقييمات دورية، وإن كانت الحاجة لموارد مالية تظل حاضرة في مثل هذه التقييمات.

وتعدّ الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة من أكثر الجمعيات الموريتانية توافرا على المعدات والآليات التي تمكنها من الإنجاز خاصة وأنها تشتغل ضمن حقل يتطلب مثل هذه المقدرات وهو حقل الصحة العمومية الذي ما زال البلد يعاني من عدة مشاكل فيه.

وبما أن الصحة قطاع حيوي وضروري للفرد والمجتمع عامة فقد اختارت هذه الجمعية أن تقصر عملها فيه لوحده دون أن تشمل أنشطتها مجالات أخرى تعتبر الجمعية أنها عامل تشتيت للموارد والقدرة على

الإنجاز [213]. وهذا مصـــدر من مصـــادر قوة الجمعية، فقد جرى التأكيد في العديد من البحوث أن التخصص في عمل الجمعيات مطلب أساسي وضروري لنجاعة عملها ونزاهته أيضا.

الفاعلون في الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة:

الفاعلون الأســاســيون في الجمعية الموريتانية لترقية الأســرة، لا يشــذون عن أقرانهم في جمعية الخير للتكافل الاجتماعي من حيث متغيرات السن والمستوى التعليمي والوضعية الاقتصادية، كما أن الفاعلين في الجمعية يتقاســمون وجهة النظر المتمثلة في أن ولوجهم للعمل الجمعياتي كان من منطلق الرغبة الشــخصــية في العمل والحماس له والتوافق مع بقية الأعضــاء في المبادئ العامة للجمعية والإحســاس بضغط الحاجيات المتنامية للمجتمع خاصة في مجال الصحة وتنظيم الأسرة[214].

4. هوية جمعية النساء معيلات الأسر:

تعدّ جمعية النســاء معيلات الأســر كســابقتها من أوائل الجمعيات التي تأســســت في موريتانيا بعد صــدور دســتور 1991 الذي أطلق الحريات في البلد، وإن كانت الجمعية لم تحصــل على الترخيص إلا حديثا ســنة 1999 لأســباب في معظمها إيديولوجية وســياســية. وعلى الرغم من الهوية الحقوقية لهذه الجمعية إلا أن لها أيضا هوية تنموية تتمثل أساسا في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والمهني للفئات والضحايا الذين تتكفل بقضاياهم.

هوية الجمعية على مستوى الإسم والثقافة:

تستمد تسمية الجمعية مشروعيتها من الواقع الموريتاني الذي بات يعرف ازديادا منقطع النظير في الأمهات معيلات الأســر الذين وصــلت نســبتهم في آخر إحصــاء للســكان إلى 43 % في كامل البلد و40% في العاصــمة

[213] المصدر تحليل مضمون استمارة الجمعيات.

[214] المصدر المقابلات مع الفاعلين في الجمعيات.

نواكشوط لوحدها. وغالبا ما تكون هذه الشريحة من النساء ضحايا لهجر الزوج والطلاق والعنف وهو ما يعرض حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية للخطر، من هنا أخذت الجمعية على عاتقها دعم ومؤازرة هذه الشريحة إضافة إلى شريحة القصر المشردين وضحايا التعذيب والعنف.

والثقافة التي تنطلق منها الجمعية وتحكم عملها هي ثقافة حداثية إلى أبعد مدى، كلّفت الجمعية ورئيستها المتابعة القانونية والتضييق الرسمي وغير الرسمي المجتمعي، بفعل التوجهات والآراء والقيم التي تتبنّاها، والتي غالبا ما تكون حادّة في نقدها للمجتمع في بناه الذهنية المتحكّمة في معيشة اليومي والسلبية تجاه المرأة وتجاه شرائح اجتماعية بعينها من ضحايا الاسترقاق وضحايا الرأي من الطبقات المهمّشة بشكل خاص.

فقيم المساواة والعدالة الاجتماعية والدفاع عن مشاركة المرأة هي محور ثقافة وقيم هذه الجمعية.

هوية الجمعية على مستوى مشروعها:

إن مشروع جمعية النساء معيلات الأسر هو مشروع اجتماعي بالأساس، ويتمثل في تحقيق المشاركة الكاملة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا للمرأة ومساواتها بالرجل، بدرجة أولى، ونزع فتيل الاحتراب المجتمعي بين شرائح المجتمع وفئاته بتكريس قيم العدالة الاجتماعية والمساواة.[215]

سير العمل والتنظيم:

تتميز الجمعية كسابقتيها بسير عمل يخضع لضوابط العمل الجمعياتي المؤسسي، ويخضع أيضا للمتابعة والتقييم بشكل مستمر. كما تتوفر الجمعية على إمكانات عمل كبيرة مكّنتها من فتح 13 ممثلية على كافة التراب الوطني، بالإضافة لأربعة مراكز على مستوى العاصمة لوحدها.

أما تنظيميًا فيخضع تسيير الجمعية لجهات ثلاثة تتكامل فيما بينها وهي:

[215] المصدر: مقابلة شبه موجهة مع رئيسة الجمعية السيدة منةّ المختار بتاريخ 27. 9. 2013.

- ❖ المكتب التنفيذي ويتكون من 11 عضوا كلهن نساء، ويتولى تنفيذ ومراقبة برامج الجمعية وضبط التمويلات المخصّصة لذلك.
- ❖ مجلس إداري يتكون من 35 عضوا كلهن نساء أيضا، ويتولى تقييم المشاريع وإعداد الخطط ورسم البرامج لعمل الجمعية، كما يراقب عمل المكتب التنفيذي.
- ❖ جمعية عمومية تنتخب أعضاء المجلس الإداري للجمعية.

هذا إضافة لطاقم عمل يتألف من 68 عاملا يتقاضون رواتبا، ويتولون تسيير وإعداد البرامج والتدخلات التي تقوم بها الجمعية على صعيد مؤازرة المستفيدين منها. من بين هذا الطاقم مرشدون اجتماعيون وأخصائيين نفسيين ومرشدون بيداغوجيين إضافة لخبراء قانونيين تتعاقد معهم الجمعية.

ومن حيث التقييم، فإن وظائفية الجمعية تتحدد من خلال: مواكبة البرامج والمشاريع بتقييمات دورية تتم الاستفادة منها على عدة مستويات تتمثل أساسا في: ترشيد النفقات وتكثيف الأنشطة والتركيز على النوعي فيها.

هوية الجمعية على مستوى الفاعلين فيها:

إنّ الاستثناء الوحيد في هوية الفاعلين الجمعياتيين، في جمعية النساء معيلات الأسر مقارنة مع الجمعيتين السابقتين هو أن الفاعلين الجمعياتيين فيها كلهن نساء. لكن تبقى القاعدة كما هي، على مستوى متغيرات السن والمستويات التعليمية والحالة الاقتصادية، حيث أن 11 من أصل 11 من أعضاء المكتب التنفيذي يمتلكون مستوى تعليمي عال، ويتمتعون بوضعية اقتصادية مريحة، فأغلب أعضاء المكتب التنفيذي في الجمعية طبيبات ومهندسات وبدرجة ثانية معلمات، وهذين المتغيرين يفسّران وضعية المرأة الموريتانية التي تنهض للدفاع عن حقوق مثيلاتها من حيث النوع، في مجتمع كتبت الأمية على ثلاثة أرباع من نصفه الآخر المتمثل في النساء. معظمهن بالإضافة لأميته على جهل تام بحقوقه ويتعرض لعنف متكرّر ماديا ومعنويا.

وسنرى في مستوى لاحق من البحث، أن معظم المستفيدات من هذه الجمعية، يشتركن في خاصية أساسية هي كونهن ضحايا عنف وأمية وجهل بالحقوق. مما يضطر الجمعية إلى دمجهنّ في المدارس في حالة كونهنّ قُصّرا، وفتح أقسام محو أميّة لصالحهن إذا كن تجاوزن السّن المدرسيّة، مع تكوينهن في مجال حرف مهنيّة معيّنة تضمن استقلالهن الاقتصادي.

هوية الجمعية على مستوى مجالات عملها:

مجالات عمل الجمعية متعددة، منها الدفاعي الحقوقي، ومنها التنموي والرعائي، وتبرر الجمعية تعدد المجالات هذا، بالضرورة التي تحتّمها وضعيّات الشرائح والفئات الاجتماعية ممن تدافع عنهم، حيث يكونون في الغالب ضحايا الأمية والعزل الاجتماعي والتهميش وغياب القدرة على الاستقلالية ماديا ومعنويا، ممّا يحتّم على الجمعية التنويع في تدخلاتها ومجالات عملها لتلبية هذه الحاجات، فتتدخل لخلق المشاريع المدرّة للدخل، وتوفير فرص التعليم والتكوي. فالفقر والجهل يبقيان دائما وأبدا أشدّ الآفات فتكا بالحقوق.

5. هويّة الجمعية النسويّة لمكافحة الفقروالأميّة:

تأسست هذه الجمعية سنة 1999، كاستجابة لواقع الفقر والأمية، الذي يتربّص بالمجتمع عامّة، وبالنّساء خاصّة. وتتخذ الجمعية من عمليات التعليم والتكوين والتدريب وتمويل المشاريع المدرّة للدخل وسائل لتمكين المرأة الموريتانية، بما يضمن مشاركتها ودمجها في الحياة الاقتصادية النّشطة.

هوية الجمعية على مستوى الاسم والثقافة:

تتداخل عناصر الهوية الحديثة والتقليدية، في اسم وثقافة هذه الجمعية، فالنهوض بالمشكل النّسوي، في حد ذاته، هو علامة لهوية حداثيّة، مميّزة للمجتمعات الحديثة، وهو ما يبرز من عنوان واسم الجمعية، بيد أن المتنعّم في المتغيّرات والعناصر الثقافية التي تصنع توجهات الجمعية ومنطلقات عملها – والمتمثلة

أساسا في حضور البعد الديني والأهلي في ثنايا أهداف وخطاب الجمعية – يكتشف أن للجمعية هويّة تقليدية بالإضافة لهويّتها الحداثية، حيث تأخذ الجمعية على عاتقها مهمّة العناية بالمقوّمات الحضارية للمجتمع والعمل على حمايتها[216]. كما تمثل ثقافة التطوع والالتزام عناصر مميّزة لهويّة الجمعية التي تعتبر هذه العناصر "روح عمل الجمعية، بحيث أن أغلب أو إن لم نقل كافّة اللجان والمنتسبات لديهن قناعة واستعداد للمشاركة في عمل الجمعية بروح التّطوع بعيدا عن أي غرض آخر"[217].

هوية الجمعية على مستوى المشروع:

من خلال الأنشطة التي تضطلع بها الجمعية، ومن خلال الوثائق التي تصدر عنها، فإن مشروع الجمعية هو مشروع تعليمي وتنموي وخيري، يعمل على الحد من الفقر والقضاء على الأمية في صفوف النساء الموريتانيات.

هوية الجمعية على مستوى سير العمل والتنظيم:

تتحدّد وظائفية أي جمعية، انطلاقا من ضبط التنظيم بمرونة وديمقراطية، وانطلاقا من توفرها على المعدات اللوجستية التي تمكّنها من إحكام عملها وضمان نجاعته، وإقناع محيطها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الداخلي والخارجي بحقيقته. ولكن أيضا انطلاقا من حضور التقييم والرقابة على العمل، من أجل المزيد من تحسينه وتطويره.

هذه الوظائفية على مستوى الجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأمية، تجد بعض تعبيراتها، لكن تبقى الاستفادة من آليات سير العمل والضبط الحديثة كالمعلوماتية والبرامج الالكترونية محدودة في عمل الجمعية. أما من حيث الآلية التنظيمية للجمعية، فإنها تخضع لهيكلة إدراية هي كالتالي:

---

[216] المصدر: برنامج الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة.

[217] المصدر: من نتائج استمارة الجمعيّات، إجابة على سؤال: ماذا يمثل العمل الطوعي للجمعية؟

- ❖ جمعية عمومية تنتحب كل أربع سنوات
- ❖ ومجلس إدارة يجتمع كل ثلاثة أشهر ويتابع ويراقب عمل المكتب التنفيذي.
- ❖ المكتب التنفيذي يجتمع أسبوعيا وهو الذي يقترح المشاريع ويبلورها ويتولّى تنفيذها.

وترى الجمعية أن هذه التقسيمة في الأدوار تمنح عملها ديناميكية، وينأى بها عن الفساد أو الاستفراد الشخصي بتسيير الجمعية، الذي هو حال العديد من الجمعيات الموريتانية.

أما من حيث التقييم، فإن الجمعية تمتلك تقليدا في التقييم، من خلال التقارير الفصلية التي تشمل كافة مشاريعها وأنشطتها، وغالبا ما يكون مجلس الإدارة في الجمعية هو مصدر المبادرة بالتقييم. أما الاستفادة من نتائج التقييم حسب الجمعية فتتمثل أساسا في "بناء قدرات ومهارات العاملين في الجمعية"[218] فهناك وعي من الجمعية، في ضرورة تحسين وبناء القدرات للعاملين فيها من جهة ولأليات العمل من جهة أخرى.

فالجمعية تقر بوجود ضعف إداري لبعض المسؤولات فيها وعدم تعودهن على إعداد التقييمات، ونعزو ذلك إلى ضعف في المستويات التعليمية الحديثة وخاصة على مستوى الدّراية بالمعلوماتية وبرامج العمل فيها.

هوية الجمعية على مستوى الفاعلين:

تتشابه خصائص الفاعلين المباشرين لعمل الجمعية مع غيرهم من الفاعلين في الجمعيات محل الدراسة، من حيث متغيرات السن والحالة الاقتصادية مع فارق طفيف في المستويات التعليمية، إضافة لتقاسم نفس القناعات في الشعور بأهمية التطوع وحضور الواجب والمسؤولية والالتزام، كمحفّزات لولوج العمل الجمعياتي.

[218] المصدر: تحليل مضمون استمارة الجمعية.

ووجه الاختلاف الوحيد يتمثل في حضـور البعد النسـوي والآيديولوجيا النسـوية كما هو الحال في جمعية النساء معيلات الأسر، حيث تتبنى الجمعيتان سياسات تمييزية لصالح المرأة.

وحسب متغيرات السن والمستوى التعليمي والوضعية الاقتصادية فإن أعضاء المكتب التنفيذي يتوزعون كالآتي:

الجدول رقم 19 توزيع الأعضاء الرئيسيين في الجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأمية

العضو	السن	المستوى التعليمي	المهنة السابقة أو الحالية	تقييم الوضعية الاقتصادية
الرئيسة	47	باكالوريا	ربة أسرة	ممتازة
الأمينة العامة	36	ماستر	أستاذة	جيدة
العلاقات الخارجية	45	متريز	أستاذة	ممتازة
الشؤون المالية	49	باكالوريا	مر اقبة	متوسطة
الشؤون الاجتماعية	56	ابتدائي	ربة أسرة	ممتازة
الاعلام	31	جامعي	طالبة	متوسطة
التدريب والتكوين	43	إعدادي	ربة أسرة	ضعيفة
الشؤون التعليمية	38	متريز	معلمة	متوسطة

المصدر: الدراسة الميدانية.

فمتوسـط أعمار الهيئة المديرة للجمعية لا يتجاوز 43 سـنة وهو متوسـط يأتي في مرتبة متوسـطة بالقياس إلى هرم أعمار السكان، ومن حيث المستويات التعليمية فهي في أغلبها مستويات تعليم عالية، ويتمتع أيضا الفاعلون المباشرون لعمل الجمعية بوضعية اقتصادية مريحة تخوّلهم ممارسة أنشطتهم التطوعية بعيدا عن أي إرادة للتربح.

هوية الجمعية على مستوى مجالات عملها:

يتركز عمل الجمعية في المجالات التالية: محو الأمية عن النســاء، والتكوين المهني للنســاء، بالإضــافة إلى مجال إسداء الخدمات الانسانية والصحيّة.

وتبرر الجمعيـة تعـدد مجـالات عملهـا، بتعـدد أشــكال الفقر في البلـد: الفقر التعليمي "الأميـة" والفقر الاقتصادي والفقر الصحي.

6. هوية جمعية بسمة وأمل:

لا نبالغ إن قلنا إن هوية جمعية بسمة وأهل هي هوية شبابية بمعنى الكلمة. بما يتضمنه ذلك من الحماس للعطاء حتى في ظل المعطيات الغير مساعدة على ذلك، خصوصا من حيث التمويلات وتوافر الخبرات. وقد وقع اختيارنا على هذه الجمعية لغرضــين: الأول منهما بهدف الاطّلاع على مقوّمات الحياة الجمعياتية الشبابية، والدور الذي يضطلع به العمل الجمعياتي الشبابي في عملية التنمية. والثاني منهما بهدف الاطّلاع أيضــا على المداخل والقنوات التي تســلك عبرها التنشــئة الجمعياتية ســبيلها إلى الشــباب الموريتاني، فيكتسب منها ثقافة التطوع والالتزام بقضايا المجتمع ومشاكله.

هويّة الجمعية على مستوى الاسم والثقافة:

فكرة الجمعية وشعارها يساعدان في فهم هذا الاسم، حيث بدأت فكرة إنشاء هذه الجمعية انطلاقا من مشــاهدة مجموعة من الشــباب لبرنامج تلفزي في إحدى القنوات بعنوان "صــنّاع الحياة"، فجاءت فكرة الجمعية لدى الأعضاء المؤسسين متّخذة شعار "معا نصنع الحياة" لبثّ روح الحياة والأمل لدى الفئات الهشّة في المجتمع، بمساعدتها ودعمها ماديا ومعنويا. وإن كان ذلك تم في البداية بشكل غير منتظم، تحت محفّزات البرنامج، الذي جعل مجموعة من الشــباب تقرر الانتظام لتكوّن جمعيّة خدميّة تنموية. عبر

تواصلهم عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي. وهذا بعد جديد من أبعاد تكوين الجمعيات في موريتانيا وهو خاص بالجمعيات الشبابية.

ففكرة الجمعية إذن تشكّلت وتوافق الأعضاء المؤسسون على بلورتها في جمعية انطلاقا من التواصل في العالم الافتراضي، لتجد ترجمتها في الواقع الفعلي بعد ذلك.

أما الثقافة التي تميز هذه الجمعية فتجد تعبيراتها في الموروث الإسلامي للمجتمع، حيث تتخذ الجمعية من وسائل جمع التبرعات والزكاة والكفالات، ومن ثقافة التراحم والمواساة، قيما ووسائل لعملها في الغالب الأعم منه.

كما تحتل ثقافة العمل الطوعي مكانة بارزة في تمثلات وتوجهات الشباب الفاعلين في الجمعية حيث يعتبرها أحد الفاعلين **"غذاءهم الروحي ودافعهم الذي يتزودون منه في كل عملهم"** بل وفوق ذلك يعتبر الفاعلون في هذه الجمعية أن العمل الطوعي إنسانيا كان أم تنمويا هو الحل الوحيد الممكن للمشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع من فقر ومرض وجهل[219].

هوية الجمعية على مستوى المشروع:

تعتبر الجمعية انطلاقا من وثائقها ومن تصاريح الفاعلين فيها أن مشروعها الكبير يتمثل أساسا في **"إحياء ثقافة التكافل الاجتماعي بشكل جماعي"** ومن هنا جاء شعار الجمعية "معا نصنع الحياة"، وتبرز في هذا المشروع والشعار كل أشكال النزعة الجماعية والتقليدية.

هوية الجمعية على مستوى سير العمل والتنظيم:

[219] المصدر: مقابلة شبه موجّهة مع مجموعة من الفاعلين في الجمعية.

من الملامح المميزة لجمعية بسمة وأمل المواكبة الإعلامية الحثيثة لكل أنشطتها، وهو ما خلق لها صدى كبيرا في المجتمع، على الرغم من محدودية إمكاناتها، مقارنة مع نظيراتها من الجمعيات التي شملتهم الدراسة.

لدى الجمعية هيكلة إدارية مرنة في تقسيم العمل، حيث تتكون الجمعية من:

1. جمعية عمومية
2. ومكتب تنفيذي
3. وثلاثة أقسام دعم، هي المكتب التنموي، والمكتب الاجتماعي، والمكتب الإعلامي.

وتستخدم الجمعية كوسائل اتصال بين أعضائها "الهواتف وخدمات البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة"، وإن كانت الجمعية مازالت تفتقر لقاعدة بيانات معلوماتية حول المستفيدين منها، إذ يقتصر أسلوب المتابعة على التقارير والسجلات الورقية الخاصّة بمعلومات المستفيدين.

أما من حيث توزع وتقسيم الأدوار في العمل، فإن المكتب التنفيذي المكوّن من 9 أشخاص هو الذي يبلور المشاريع ويتولى تنفيذها أيضا بالتعاون مع المتطوعين. بينما تتابع الأقسام الثلاثة وخاصة المكتب التنموي والمكتب الاجتماعي تسييرها ومتابعتها على أرض الواقع، في حين يقوم المكتب الاعلامي بالترويج لها وتوثيقها لإقناع المموّلين بجدواها.

أما الجمعية العمومية فتتخذ صفة رقابية على المكتب التنفيذي وهي التي تضع الخطط الاستراتيجية لعمل الجمعية في المدى البعيد والمتوسط.

ومن حيث آليات وتجهيزات المقر المركزي للجمعية، فهناك نواقص تحاول الجمعية التغلب عليها بالاستناد على الروح التطوعية لأعضائها والتعاون مع الجمعيات المشابهة لها خاصة جمعية الخير للتكافل الاجتماعي.

أما ما يتعلق بوظائفية الجمعية من حيث التقييم، فقد أبانت الاستمارة عن شيء من القصور فيه، حيث لا يتم التقييم بصفة دورية وإن تم فإنما يتم بمبادرة من المكتب التنفيذي نفسه أو بتوصية وطلب من الجهة المموّلة للنشاط أو المشروع.

وكانت نتائج آخر تقييم تشير إلى ضرورة لفت الانتباه إلى بناء قدرات ومهارات العاملين بشكل خاص وعاجل، فحداثة التجربة الجمعياتية في موريتانيا ولدى جمعية بسمة وأمل بشكل خاص، تفرض التوجّه نحو بناء قدرات ومهارات الناشطين الجمعياتيين في العمل الجمعياتي الذي أصبح من الضروري أن يخضع لمقوّمات العمل الجاد والدقيق ويقطع مع الارتجالية والحماس الغير مصحوبان بتدريب وتأهيل وتكوين ودراسات أي الغير منظّم بشكل عام.

ولن يكون ذلك إلا بالتقييم المستمر لبرامج الجمعيات ولمؤهّلات المشرفين على عملها. خاصّة وأن معوّقات التقييم في الجمعيات ليست مالية بقدر ما هي ناتجة عن ضعف وضوح قيمة التقييم، الذي هو من أوكد متطلبات العمل الجمعياتي الناجع والمنتج.

هوية الجمعية على مستوى مجالات التدخل:

تتوزع أنشطة الجمعية على المجالات التالية:

- ✓ العمل الصحي والخدمي من خلال المساعدة والتكفل ببعض الحالات الصحية المستعجلة.
- ✓ كفالة الأيتام من خلال دفع مبالغ مالية شهرية والتكفل بتعليمهم وتوفير حاجياتهم الأساسية.
- ✓ العمل الاجتماعي والتنموي من خلال المشاريع المدرة للدخل.

حيث تعتبر الجمعية نفسها "جمعية تنموية خدمية خيرية"، تنشط في المجالات الخيرية والاجتماعية والتنموية المختلفة، من أجل تحقيق تنمية بشرية في شتى مجالات العمل في المجتمع الموريتاني، ومن أجل محاربة الأمراض الاجتماعية المختلفة فيه، هذا على الرغم من محدودية إمكانات الجمعية ماديا وبشريا،

وإن كان هذا التعدد في مجال عمل الجمعية يعتبر تشـتيتا لجهودها وعاملا لغياب النوعية في عملها. وهذا بُعد من أبعاد هوية الجمعيات الموريتانية التي تتداخل في أنشـطتها الأنشـطة الخيرية والتنموية والخدمية والحقوقيةفي نفس الوقت دون أن يكون هناك تقسـيم لمجالات العمل بينها، مما يجعل تدخلاتها آنية وظرفية وعلى قدر كبير من الارتجالية وقلة المردودية في الآن نفسه.

هوية الجمعية على مستوى الفاعلين فيها:

البعد الأول في هوية الفاعلين في جمعية بسـمة وأمل هو البعد الشـبابي فمتوسـط الأعمار في المكتب التنفيذي لا يتجاوز 31 سـنة، وهذه خاصية تتميز بها هذه الجمعية عن الجمعيات الأخرى. أما المستويات التعليمية لهؤلاء الفاعلين فتتراوح ما بين المسـتويات التعليمية العالية والمتوسـطة ونفس الشء بالنسـبة لوضعياتهم الاقتصادية والجدول التالي يبين ذلك بشكل أكثر وضوحا:

الجدول رقم 20 تحديد أعضاء الهيئة المديرة لجمعية بسمة وأمل

العضو	السن	المستوى التعليمي	المهنة السابقة أو الحالية	تقييم الوضعية الاقتصادية
الرئيس	35	ثانوي	ناشط مدني	متوسطة
الأمينة العامة	30	جامعية	ربة منزل	متوسطة
العلاقات الخارجية	31	جامعية	موظّفة	جيدة
الشؤون المالية	29	ثانوية	ناشطة مدنية	متوسطة
الشؤون الاجتماعية	40	جامعية	موظفة	جيدة
الاعلام	29	جامعي	موظف	متوسطة
رئيس المكتب التنموي	24	ثانوي	ناشط مدني	متوسطة
مدقق مالي	36	جامعي	عمل حر	متوسطة
رئيس مكتب الأيتام	30	جامعية	موظفة	جيدة

المصدر: الدراسة الميدانية.

ويلاحظ أن هذه الجمعية تشهد حضورا نسويا متميزا حيث يشكل النساء أكثر من نصف أعضاء المكتب التنفيذي لها.

7. خلاصات لمحددات الجمعيات على مستوى الاسم والثقافة والمشروع وسير العمل والفاعلين:

هكذا إذن ومن خلال تحليل هوية الجمعيات محل الدراسة، على مستويات الاسم والثقافة والمشرع ومجالات التدخل وهوية الفاعلين الجمعياتيين فيها، وعلى مستويْ سير العمل والتنظيم أي وظائفية الجمعية بشكل عام. نستخلص ما يلي:

على مستوى الاسم والثقافة:

غالبا ما يكون إسم الجمعية على صلة وثيقة بمشروعها والمبدأ المؤسس لها، ومن حيث الثقافة فإن المتغيرات التي تصنع العمل الجمعياتي في عيّنة الدراسة، تختلف باختلاف توجهات الجمعية والأيديولوجية التي تحكمها، حيث نجد المتغيرات الثقافية التقليدية هي التي تفسر وتحكم منطلقات وعمل جمعية الخير للتكافل الاجتماعي وجمعية بسمة وأمل والجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأمية، في حين صنعت وصبغت متغيرات الثقافة الحديثة هوية العمل الجمعياتي في كل من جمعية النساء معيلات الأسر والجمعية الموريتانية لترقية الأسرة.

وإن كان التقليد الثقافي في توجه الجمعيات الطوعي والوعي بالالتزام بقضايا المجتمع ومشاكله سمة مشتركة تتقاسمهما الجمعيات موضوع الدراسة ككل.

على مستوى المشاريع:

هناك عدم تخصّصيّة واضحة بشكل كبير في عمل الجمعيات باستثناء الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة التي تقتصر أنشطتها على الأنشطة الخدمية في مجال الصحّة. وإن كانت الجمعيات الأخرى – التي تتدخل

على مستوى مجالات متعددة – تعزو ذلك إلى ضرورة التكامل في عمليات مكافحة الفقر، ما بين الأنشطة التنموية والرعائية والخدمية والحقوقية.

قد لا نستغرب هذا المسعى على الجمعيات التي تمتلك إمكانيات لذلك كجمعية الخير للتكافل الاجتماعي، لكن بالنسبة للجمعيات التي لا تتوفر على تلك الإمكانيات يكون هذا التعدد في مجالات التدخل، عامل تشتيت للجهود والعمل من جهة وضعف المردودية والقيمة النوعية له من جهة أخرى.

على مستوى وظائفية الجمعيات محل الدراسة:

من حيث سير العمل وتنظيمه وتقسيم الأدوار ومواكبة العمل بالتقييمات الدورية وتوافر الإمكانات المادية واللوجستية، فإن هناك تفاوتات بين الجمعيات موضوع الدراسة. وإن كانت المرونة في سير العمل وديمقراطيته هي أشياء مشتركة بينها.

لكن تبقى النواقص المتعلقة بضبط العمل وفق برامج إلكترونية حديثة، وضعف التقييم والحاجة للتدريب والتكوين، حاضرة بالنسبة لبعض جمعيات الدراسة وعلى وجه الخصوص منها جمعيتي بسمة وأمل والجمعية النسوية لمكافحة الفقر وبدرجة أقل جمعية النساء معيلات الأسر.

على مستوى هوية الفاعلين الجمعياتيين:

اتضح من نتائج الاستمارة أن المحددات المتعلقة بالوضعية الاقتصادية المتوسطة والجيدة، والمستويات التعليمية العالية بدرجة أولى، والأعمار المتوسطة، هي محددات كمّية مشتركة بين الفاعلين الجمعياتيين المباشرين للعمل في الجمعيات موضوع الدراسة. إضافة للمتغيرات الكيفية المرتبطة بحضور روح التطوع والالتزام والمسؤولية والواجب تجاه قضايا المجتمع ومشاكله.

ثانيا: الجمعيات موضوع الدراسة: الإمكانات ومصادر التمويل ومحيط العلاقات والمنجزات

من بين الأسباب التي قادتنا إلى اختيار الجمعيات موضوع الدراسة، إمكاناتها وعلاقاتها بمحيطها الاجتماعي والرسمي وغير الرسمي ورصيد علاقاتها الخارجية والمنجزات التي حقّقتها. فبغير هذه الأمور يكاد يتعذر الحديث عن عمل جمعياتي ناجح اجتماعيا ومثمر تنمويا.

1. **جمعية الخير للتكافل الاجتماعي في موريتانيا:**

تعدّ جمعية الخير للتكافل الاجتماعي في موريتانيا من أكثر الجمعيات الموريتانية إمكانيات، سواء من حيث المقدرات المالية أو القدرات التنظيمية أو من حيث قيمة تمويلات المشاريع وتوافر التجهيزات.

فميزانياتها التسييرية فقط المتعلقة ب (الصيانة، الإيجار، خدمات المقر من مياه وكهرباء) تصل إلى 20 مليون ألف أوقية في السنة، ومعظمها من الاقتطاعات التي تقتطعها الجمعية لصالحها من ميزانيات المشاريع والكفالات، وهذه الميزانية التسييرية لوحدها تفوق ميزانيات العديد من الجمعيات الموريتانية، وتعادل ميزانيات بعض الجمعيات محل الدراسة. هذا بصرف النظر عن ميزانيات المشاريع الإنشائية (حفر الآبار وبناء المجمّعات) وميزانيات المشاريع المدرة للدخل والكفالات التي تصل إلى ما يناهز نصف المليار الأوقية سنويا أي ما يعادل ثلاثة ملايين دولار.

وهذا ما جعل الجمعية تتخذ مكتبا وسيطا لها في المناقصات التي تقوم بها في مجال مشاريعها الإنشائية، وجعلها أيضا تضبط وتسير ميزانيتها السنوية وفق البرنامج الدولي للمحاسبة المعروف ب (Saari Sage) والبرنامج الوطني للمحاسبة وبإشراف مكتب تدقيق حسابات خارجي معتمد ومحلّف لدى المحاكم الموريتانية المختصّة. الأمر الذي جعل مشاريع الجمعية على درجة عالية من الإتقان والشفافية في التسيير، كما أن ضبط عمل الجمعية بخطط وبرامج متدرجة مكّنها من النّجاة من سياسة حرق المراحل التي هي سمة العديد من الجمعيات الموريتانية.

فهذه الجمعية على الرغم من إمكاناتها الكبيرة – بالمقارنة مع الجمعيات الموريتانية – لا زالت تقتصر على مقر واحد لتسيير عملها في نواكشوط، حيث تعتبر الجمعية "أن أي مقر يتم إنشاؤه ولا يتوافر على التجهيزات الضرورية المتقيدة بسياسات الجودة ولا وفق برنامج أو خطة عمل مدروسة يعتبر إنشاؤه أمرا لا أهمية له"، وإن كانت الجمعية تتدخل على مستوى 7 ولايات داخلية في البلاد لكن عبر التعاون مع جمعيات مشابهة هناك. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جمعية الخير للتكافل الاجتماعي تعمل على تمويل العديد من الجمعيات أيضا، في إطار تعاونها مع الجمعيات الوطنية.

أما في مجال العلاقات، فإن الجمعية وتطبيقا لإعلان سياسة الجودة "في إرضاء المستفيدين ونيل ثقتهم، بتقديم خدمات تتجاوز توقعاتهم"[220] وهو ما تحقّق بالفعل عند قياسنا لدرجات الرضى عن مشاريع الجمعية لدى مستفيديها حيث وصلت إلى 100 %. وهو ما يبرهن على حسن علاقة الجمعية بمحيطها الاجتماعي من المستفيدين منها.

وعلى صعيد علاقة الجمعية بالجمعيات الموريتانية وغير الموريتانية، فإن الجمعية حاصلة على عضوية العديد من الهيئات والشبكات المحلية والدولية الفاعلة، وتلعب دورا مموّلا لبعض الجمعيات المحلية. وتعزز موقع الجمعيات في مجال العلاقات الاستراتيجة مؤخرا بحصولها على مقعد استشاري في مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي. فالجمعية إذن حاضرة برصيد علاقات قوي في محيطها الجمعياتي المحلي والدولي. في حين تعرف علاقة الجمعية بالدولة والأطراف الرسمية شيئا من الفتور أو البرودة، تعزوها الجمعية إلى "عدم اهتمام الدولة بالمجتمع المدني ونسج العلاقات معه، فالدولة غائبة تماما في علاقتها بالجمعية، وليس لها حضور في عملها لا سلبا ولا إيجابا"[221]. أما فيما يخص علاقة الجمعية بالأطراف المموّلة، فإن مصادر تمويل الجمعية – حسب نتائج الاستمارة – يأتي في مقدمتها التمويل الذاتي

[220] المصدر: إعلان سياسة الجودة لجمعية الخير للتكافل الاجتماعي في موريتانيا.

[221] مقابلة شبه موجّهة مع مسؤول قسم الأيتام بالجمعية.

من خلال الاقتطاعات التي تقتطعها الجمعية لنفسها من المشاريع والكفالات التي تعمل على تسويقها لدى الجهات المموّلة وبالاتفاق معها. وتتمثل هذه الجهات أساسا في القطاع الخاص ورجال الأعمال ومنظمات أشمل دولية وإقليمية في معظمها خليجية وإسلامية. ونظرا للمؤسّسية التي تطبع عمل الجمعية وشفافية التسيير فيها ورصيد العلاقات التي تمتلكها، ومنهجية التخطيط والتسويق التي تتبعها في المشاريع الإنشائية والتمكينة عامة والكفالات خاصّة، فإن سوق تمويلات الجمعية كبير وسخي معها في الآن نفسه. وهو ما يبدو جليا على مستوى قيمة مشاريعها ومقدّراتها وإمكانياتها وفرص الشغل التي وفّرتها والمراكز التي أنشأتها.

الجدول رقم 21 المنجزات الفعلية لجمعية الخير للتكافل الاجتماعي

	المجـــــالات			
	المشاريع المدرة للدخل	الكفالات	المجال الخدمي	الرعاية الصحية
جمعية الخير للتكافل الاجتماعي بموريتانيا	إنجاز 600 مشروع مدر للدخل لفائدة الأسر الفقيرة والشباب حملة الشهادات العاطلين والفئات الشبابية الهشة والفقيرة. وتشمل هذه المشاريع: محلات تجارية وورشات خياطة وبيع الملابس ومشاريع صباغة ومشاريع مكائن الطحين ومكائن الغسيل ومشاريع التعاونيات النسوية.	1 ـ إنجاز 4000 كفالة ما بين جزئية وشاملة. 2300 منها في نواكشوط. وتتمثل هذه الكفالات في مخصص شهري+بطاقة صحّية+الحقيبة المدرسية + توفير مرشدة اجتماعية لكل مجموعة أيتام. 2 كفالات أسر شملت 50 أسرة 3 - كفالات تعليمية لصالح طلبة تعليم عالي في الخارج عددهم 30 طالبا.	1 إنشاء 30 منشأة مائية و إنشاء 33 منشأة في مجال المجمّعات والمعاهد. 2توفير خدمات الرفع الطبي وتوزيع المساعدات الغذائية للأسر الفقيرة استفاد منها 18500 محتاج ومشروع الأضاحي الذي استفاد منه 7000 آلاف شخص. 3. مشاريع مساكن للفقراء شيّدت منها الجمعية 14 مسكن بالإسمنت المسلّح. 4 تدخلات إغاثية استفاد منها 45 ألف متضرر.	1. تنظيم 15 قافلة طبية. 2 توزيع الدواء مجّانا على 16 ألف مريض محتاج. 3 دورات في التوعية الصحية والإرشاد الاجتماعي. 4 أيام صحيّة تطوّعية للأحياء الفقيرة في أطراف العاصمة . 5 ــ مساعدة المستشفيات بأجهزة ومعدات طبيّة.

المصدر: الدراسة الميدانية.

نحن هنا أمام حصـــيلة كبيرة من الإنجازات لهذه الجمعية ولا غرابة في ذلك إذا تأملنا في الإمكانيات التي تتوفر عليها الجمعية وسير العمل المضبوط الذي تتميز به.

2. الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة:

تتوافر الجمعية الموريتانية لترقية الأســـرة بحكم انضـــوائها تحت الإتحاد الدولي لتنظيم الأســـرة على إمكانيات عمل لا بأس بها على مستوى المعدات والتجهيزات والمقدرات المالية. كما أن تخصص الجمعية في المجال الصـــحي بشـــكل خاص مكنها من تطوير إمكانياتها في هذا المجال الذي تحاول من خلاله أن تســـد الثغرات والفجوات في عمل الدولة، حيث تتدخل في القطاعات التي تعجز فيها الدولة عن أداء مهامها الكاملة أو التي تقصر فيها أو تتجاهلها بالمرة[222].

وتوفر الجمعية في مجال الصحة ثلاث مراكز على مســتوى العاصــمة مجهزة ومزودة بطاقم طبي يشــمل متخصـــصـــين وممرضـــين. وفي مســـتوى الإمكانيات أيضـــا نلحظ من خلال ميزانيات الجمعية في الخمس ســنوات الأخيرة أنها تمتلك رأس مال مادي لا بأس به يمكنها من القيام بمهامها على أحســن وجه، والجدول التالي يبين الوضع المالي للجمعية في السنوات الخمس الأخيرة:

الجدول رقم 22 يبين ميزانية الجمعية 2010 إلى 2014

السنة	الميزانية
2010	104486264 مليون أوقية قديمة
2011	74589301 مليون أوقية
2012	95237505 مليون أوقية
2013	120887737 مليون أوقية
2014	107719891 مليون أوقية

[222] المصدر: مقابلة شبه موجهة مع المدير التنفيذي للجمعية بتاريخ 2014/08/18

هذه المبالغ المالية المعتبرة علامة واضحة على قوة إمكانيات الجمعية المادية. ومن حيث مصادر تمويلات الجمعية فإنها تترتب كالتالي:

1. الدول الأجنبية خاصة الداعمة والممولة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
2. المنظمات الدولية
3. المنظمات الاقليمية

وهذا يدلل على رصيد علائقي كبير لهذه الجمعية التي تصل تمويلاتها إلى مئات الملايين، وإن كان يلاحظ أن علاقات الجمعية بمحيطها الداخلي المتمثل في الجمعيات تكاد تكون منعدمة، في حين أنها تتلقى من الدولة دعما لا بأس به خاصة في مجال صحة الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية.

أما المحيط الإجتماعي للجمعية المتمثل في مستفيديها فإنه يكاد يكون نسبيا بأكمله بحكم مجال تخصص الجمعية، ونظرا لجودة الخدمات التي تقوم بها الجمعية وإحساس المستفيدين منها بالأمان والراحة تجاه تلك الخدمات ومستوى التعامل، فإن هناك رضى كبيرا عن عمل الجمعية **على الرغم من تقاضيها لمقابل عن تلك الخدمات فالجمعية تشبه نمط المقاولة الجمعياتية الحديثة التي تمارس عملا اجتماعيا ربحيا وإن كانت تقوم بأنشطة تطوعية خاصة في مجال التوعية الصحية وتقديم الإستشارات الطبية المجانية بل والتكفل حتى ببعض الحالات على مستوى العلاج والمتابعة دون مقابل تبعا للوضعية الاقتصادية للمستفيد.**

ونظرا لرصيد الثقة الكبير الذي تحظى به الجمعية من مستفيديها فإن هناك إقبالا كبيرا على مراكزها وخدماتها.

أما المنجزات الفعلية للجمعية فهي تتمثل في الآتي:

الجدول رقم 23 المنجزات الفعلية للجمعية الموريتاية لترقية الأسرة

مجال الصحة	مجال التحسيس	مجال التكوين والتدريب	مجال الشغل
إنشاء ثلاث مراكز صحية في العاصمة نواكشوط يتراوح عدد المستفيدين منها ما بين 650 إلى 700 شخص يوميا إضافة لعيادة متنقلة.	تنظيم 76 حملة تحسيسية في المجال الصحي و إنشاء مراكز لتثقيف الشباب صحيا	القيام بدورات تدريبية للمتطوعين على المستوى المركزي ودورات تدريبية في مجالس الإدارة ودورات تدريبية للقيادات في الجمعية.	توفير 67 فرصة عمل وعقود محددة ومفتوحة لعمال يعتبرون موظفين حسب المدونة الرسمية للدولة الموريتانية

المصدر: الدراسة الميدانية.

3. جمعية النساء معيلات الأسر:

تعدّ إمكانيات جمعية النساء معيلات الأسر كبيرة بالمقارنة مع المنجزات التي حققتها على مدى عقدين من الزمن، في مجالات الدفاع عن حقوق المرأة ورفع التهميش عنها، ورعاية القصر والمشردين ودعم التعاونيات الأسرية وتكوين ودمج ضحايا العنف والرق.

من حيث المقدرات المالية للجمعية فإنها تعد كبيرة ومعتبرة مقارنة مع نظيراتها حيث تتركز مصادر تمويلها في الجهات الخارجية واشتراكات منتسبيها. لكن الإشكال المطروح للجمعية هو في علاقاتها بمحيطها الاجتماعي والسياسي وحتى الجمعياتي، فالجمعية فقيرة في العلاقات الداخلية فهي محاصرة رسميا من طرف الدولة التي تضيق الخناق عليها وتمنعها من الشراكة، فالجمعية غير معتمدة لدى مفوضية العلاقات مع المجتمع المدني التي تعد الجهة الرسمية في بلورة شراكة الدولة مع الجمعيات.

كما أن الجمعية غير مرحب بها مجتمعيا لدى الفئات المتنفذة تقليديا ومرد ذلك حسب القائمين على الجمعية هو المحاذير المجتمعية التي تعمل عليها الجمعية وتحاربها كالرق والتمييز ضد المرأة وعمالة القصر في المنازل كخدم، وغيرها من المحاذير الإجتماعية التي يفضل المجتمع طمسها وعدم إخراجها للعلن وتعريتها كممارسات ظالمة تجاه فئات وشرائح بعينها.

كما أن علاقات الجمعية بالمجتمع المدني الموريتاني تعد محدودة نظرا لما تسميه الجمعية "التنافسية على حصص الربح"، وإن كانت للجمعية مصداقية دولية في إفريقيا ودول عربية وأوروبية، كما أنها عضو استحقاقي في اللجنة الاقتصادية لشؤون حقوق الانسان وحاصلة على جائزة حقوق الإنسان الفرنسية عن المشاركة السياسية للمرأة وحقوق الإنسان سنة 2006 وجائزة الولايات المتحدة الأمريكية للمتاجرة بالبشر وتشغيل القصر ومكافحة الرق سنة 2009، وصنّفت جامعة جورج تاون الأمريكية رئيستها ضمن الـ 500 شخصية الأكثر تأثيرا في العالم سنة 2009. أما المنجزات الفعلية للجمعية فتتمثل في الآتي:

الجدول رقم 24 الانجازات الفعلية لجمعية النساء معيلات الأسر.

المجـــــــالات		
توفير العمل	مجال العمل الحقوقي	المشاريع المدرة للدخل
توفير 68 فرصة عمل لعمّال يتقاضون رواتبا في الجمعية	الكشف عن 150 حالة رق وتحريرها. ولمّ شتات هذه الحالات بأسرهم وتأجير أماكن لسكنهم وتكوينهم ودمجهم في أنشطة اقتصادية مدرة للدخل. مؤازرة 4606 امرأة معنّفة سنة 2012، صحيا وقانونيا و اقتصاديا. ردّ 389 من القصّر العاملين في المنازل إلى المدرسة. ودعم ذويهم بمبالغ مالية شهرية. إنجاز مشروع الأطفال المشردين وجرائم القصّر الذي شمل 1000 طفل وفّرت لهم الجمعية تأهيلا متكاملا.	إنشاء 1800 تعاونية نسوية. و3 اتحادات تعاونية على مستوى العاصمة نواكشوط تصل إلى 580 تعاونية. ومحو الأمية عن 4000 امرأة وتكوين 800 قاصر على حرف مهنيّة.

المصدر: الدراسة الميدانية.

4. الجمعية النسوية لمكافحة الفقروالأمية:

يمكن أن نعتبر الجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأميّة من بين الجمعيات ذات الإمكانات المتوسّطة وربما المحدودة بعض الشيء، نظرا لعلاقاتها الخارجية الضعيفة وقلّة مصادر التمويل الرسمية وغير الرسمية. حيث تقتصر تمويلات الجمعية على اشتراكات أعضائها والتعهّدات التي يقوم بها بعض الأشخاص للجمعية كتبرعات أو زكوات وصناديق جمع التبرعات وبعض الدعم من طرف رجال الأعمال والمؤسسات، ويبدو ذلك جليّا على مستوى ميزانية الجمعية للعامين الأخيرين حيث تراوحت بين 21 مليون أوقية سنة 2013، و25 مليون أوقية سنة 2014. وهي ميزانيات متوسطة مقارنة مع ميزانيات الجمعيات الكبرى كجمعية الخير والجمعية الموريتانية لترقية الأسرة وجمعية النساء معيلات الأسر. والسبب، من وجهة نظرنا، يتمثل في ضعف الشراكة بين الجمعية والجهات المموّلة الداخلية والخارجية. وتتمثل المنجزات الفعلية للجمعية في المجالات التالية:

الجدول رقم 25 الإنجازات الفعلية للجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأمية.

	المجـــــالات			
	مشاريع الدخل	السكن	المجال الخدمي	التعليم
الجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأمية	تمويل التعاونيات الزراعية. ومشاريع الصباغة والخياطة لنساء معيلات أسر وأرامل. ومشاريع محلات بيع المواد الغذائية لمئات المستفيدين.	بناء 12 مسكنا لأسر فقيرة في العاصمة نواكشوط.	القيام بتظاهرات صحية. وإنشاء مراكز تغذية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتغذية، وإنشاء مركز النور الصحي.	تأسيس 20 محظرة للتعليم الأصلي لمحو الأمية الكتابية والقرائية عن النساء الكبيرات في السن. وتأسيس 18 قسم محو أمية.

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

5. جمعية بسمة وأمل:

كسابقتها يمكن أن نقول بأن جمعية بسمة وأمل من الجمعيات متوسطة الإمكانات، وإن كانت قد استطاعت أن تفرض نفسها إعلاميا، وتكسب بذلك ثقة قدر كبير من جهات التمويل الداخلية على الرغم من حداثة تجربة الجمعية وحداثة تجربة الفاعلين فيها. وتمتلك الجمعية رصيد علاقات جيدة في محيطها الاجتماعي والسياسي الرسمي وغير الرسمي.

وتقتصر مصادر تمويل الجمعية على التبرعات والاشتراكات والجمعيات الأشمل منها داخليا بالإضافة لبعض المؤسسات التجارية. لكن عدم ربط الجمعية لعلاقات دولية أو إقليمية أثّر على حجم ميزانياتها التي تبقى في الغالب في حدود العشرين مليون ألف أوقية للسنة. وهو ما ينعكس على قيمة المشاريع من حيث محدوديتها. حيث تتمثل منجزات الجمعية الفعلية فيما يلي:

الجدول رقم 26 المنجزات الفعلية لجمعية بسمة وأمل.

الجمعية	المجـــــالات			
	العمل	السكن	المجال الخدمي	مشاريع دخل وكفالات
جمعية بسمة وأمل	توفير 4 وظائف عمل.	بناء 10 مساكن لأسر فقيرة في العاصمة نواكشوط.	القيام بتظاهرات صحية. ودعم بعض الحالات الصحيّة العاجلة والتكفل بعلاجها.	تمويل 84 مشروع مدر للدخل في العاصمة نواكشوط. والقيام ب 100 كفالة ما بين كفالات جزئية وشاملة في العاصمة نواكشوط.

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

ثالثا: أهداف الجمعيات موضوع الدراسة وحجم إسهامها الاقتصادي والاجتماعي:

تتنوع أهداف الجمعيات موضوع الدراسة بتنوّع توجهات هذه الجمعيات، وهي تتراوح بين الأهداف التنموية البحتة والأهداف الرعائية البحتة، إضافة للأهداف الخدمية والدفاعية الحقوقية، كما تتراوح هذه الأهداف في جدواها ما بين أهداف بعيدة ومتوسطة المدى وأهداف قريبة المدى. ويبقى المحكّ في تقييم موضوعية هذه الأهداف هو إمكانيات الجمعيات وتقسيم العمل فيها وخضوعه لآليات التسيير المتطورة ومراعاته لقيمة التقييم والمتابعة في كل المشاريع.

وجدير بالملاحظة أن أهداف الجمعيات محل الدراسة هي أهداف تمكينة تستهدف تمكين الفقراء. إن على مستوى المشاريع المدرّة للدخل التي تعمل على التمكين الاقتصادي للفقراء، أو على مستوى المشاريع الرعائية أو مشاريع التكوين والتأهيل التي تمكّن الفقراء من أسس القوة الاجتماعية اللاّزمة لولوج أبواب العمل الانتاجي. والجدول التالي يبين أهداف الجمعيات محل الدراسة:

الجدول رقم 27 أهداف الجمعيات موضوع الدراسة ووسائلها في تحقيقها.

اسم الجمعية	الأهداف والوسائل
1. جمعية الخير للتكافل الاجتماعي:	تهدف الجمعية إلى: إحياء ثقافة التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع وطبقاته المختلفة. ومحاربة الفقر والأمية وكفالة الأيتام ومواساتهم ورعاية المرضى والمحتاجين ومساعدتهم والإسهام في رعاية وتطوير التعليم في البلاد وفي الجهود الرسمية والشعبية للتنمية وحل مشكل المياه والتكوين المهني لذوي الدخل المحدود. أما وسائل الجمعية في تحقيق أهدافها فتتمثل في: التعاون والتنسيق مع الهيئات والمؤسسات المماثلة داخليا وخارجيا. وجمع التبرعات والزكوات وتوزيعها على مستحقّيها وإنشاء المشاريع الوقفيّة ومراكز لرعاية الأيتام وبناء المجمعات العلمية وإقامة مشروعات تنموية مختلفة. ورعاية الطلاب والمدرسين والأسر الفقيرة. وإقامة دورات في محو الأمية. وحفر الآبار السطحية والارتوازية. وتنفيذ الإفطارات وأضاحي وكسوة العيد وزكاة الفطر. وتنفيذ مشاريع الإغاثة العادلة في المناطق المتضررة والمنكوبة.وتسيير القوافل الطبية والتعليمية وإعداد الدراسات المتعلقة بمجال عمل الجمعية.

2. الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة	تهدف الجمعية إلى: إنجاز أهداف السياسة الدولية في مجال صحة الأم والطفل. وكسب تأييد صنّاع القرار سياسيا وماليا لصالح تنظيم الأسرة. ووسائل الجمعية في تحقيق هذه الأهداف هي: إقامة المراكز الصحية المجهّزة والمزوّدة بطواقم صحية متكاملة. وتنظيم الأيام التحسيسية والتثقيفية للشباب والنساء.
3. جمعية النساء معيلات الأسر	تهدف إلى: إيجاد المساواة والمواساة في المجتمع. وتحقيق المشاركة الكاملة للمرأة واستيفاء الحقوق الكاملة للنساء. والدفاع عن ضحايا الرق والعنف والتشرد. والدمج الاقتصادي لهذه الفئات. أما وسائلها فهي: توفير المساندة القانونية والاجتماعية والاقتصادية والتكوين والتدريب.
4. الجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأميّة	تهدف الجمعية إلى: محاربة الأمية في صفوف النساء وتعليم المرأة بما يمكّنها من الاضطلاع بدورها في المجتمع ونشر المعرفة والثقافة المعاصرة في الوسط النسوي. والعناية بالمقومات الحضارية للمجتمع والعمل على حمايتها، ومكافحة الفقر والكسل في الأوساط النسوية وتشجيع روح الاختراع لديهن. وتأهيل وتأطير وتدريب النساء الموريتانيات على العمل التطوعي والانمائي. وتكوين مرشدات اجتماعية. ودعم الوحدة الوطنية. أما وسائل الجمعية في تحقيقها: فتح المجمّعات العلمية من أقسام ومحاظر. والتظاهرات الصحية والاجتماعية الشهرية. وتوسيع دائرة الشركاء المحلية والدولية. وفتح مراكز التغذية. وتوفير السكن للمحتاجين. واستهداف سجون النساء بالعمل الخيري. وتوزيع الطرود الرمضانية والأضاحي. ودعم التعاونيات وكفالة الأيتام. وفتح ورشات للتكوين المتخصّصة في مجال الخياطة والتطريز والشباكة. والتدبير المنزلي والمعلوماتية.
5. جمعية بسمة وأمل	الأهداف التنموية: تتمثل في محاربة البطالة من خلال المشاركة في إقامة مشاريع صغيرة. وغرس الفكر التنموي في عقول الشباب الموريتاني، ومحاربة العقليات الفاسدة والأمراض الاجتماعية كالاتكالية والجهل. والسعي إلى فتح مشاريع تنموية جديدة لها مردودية كبيرة ومستمرة. وأهداف اجتماعية: تتمثل في كفالة الأيتام وتعليم الأميين وغرس فكر التنمية البشرية. وتتخذ الجمعية من هذه الأمور وسائل.

المصدر: تحليل مضمون استمارات الجمعيات ووثائقها.

نحن إذن أمام أهداف تمكينية كبيرة لصالح الفقراء، تعمل الجمعيات عليها وترصد لها الوسائل والإمكانيات. وتعتبرها ذات مردودية وقيمة كبيرة في محاربة الفقر، وما ينجرّ عنه من أمراض ومشاكل اجتماعية.

ولأجل المزيد من اكتشاف الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات موضوع الدراسة، نتوجه لعرض مؤشرات هذا الإسهام على مستوى قيمة مشروعات هذا القطاع من خلال حجم استثمارات الجمعيات موضوع الدراسة وحجم ميزانياتها أيضا. ومستوى العمالة في هذه الجمعيات وعدد المستفيدين منها وعدد المتطوعين والأعضاء فيها.

الجدول رقم 28 يبين إسهام الجمعيات الاقتصادي

إسم الجمعية	توفير العمل	حجم الميزانية والاستثمارات	عدد المتطوعين والأعضاء
جمعية الخير للتكافل الاجتماعي في موريتانيا	54	500,000,000 مليون أوقية قديمة	74
الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة.	67	107.000.000 مليون أوقية	605
جمعية النساء معيلات الأسر	68	100.000.000 مليون أوقية	10879
الجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأمية	24	25.000.000 مليون أوقية	76
جمعية بسمة وأمل	4	24.000.000 مليون أوقية	80
المجموع	**217**	**775.719.891 مليون أوقية قديمة**	**11741**

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

نحن إذن من خلال هذه المعطيات والمؤشرات، أمام إسهامات اقتصادية واجتماعية لا بأس بها في مجال عمل الجمعيات الاقتصادي والتنموي.

فقيمة المشاريع واستثمارات وحجم ميزانيات الجمعيات موضوع الدراسة – على الرغم من الفروقات الموجودة بينها – يكاد يصل إلى ما يناهز المليار أوقية أي ما يعادل خمسة ملايين دولار أمريكي. وهذه قيمة اقتصادية كبيرة في إسهام القطاع الثالث الجمعياتي.

ومن حيث توفير العمالة فإن الجمعيات موضوع الدراسة توفر 217 فرصة عمل مسجّلة بعقود عمل مفتوحة. مع تغطية صحيّة وضمان اجتماعي. هذا بالإضافة لفرص العمل الموسمية التي تصل إلى العشرات عندما يتعلق الأمر بإنجاز مشاريع إنشائية أو حملات صحيّة وخدميّة.

كما أن عدد المتطوعين والأعضاء في هذه الجمعيات – على الرغم من الفروقات بينها – يتجاوز حدود العشرة آلاف عضو ومتطوّع. وهذه قيمة كبيرة إذا أخذنا القيمة الاقتصادية لعمل المتطوعين، التي تعتبر مهمّة في احتساب إسهام الجمعيات الاقتصادي والاجتماعي. وهذا العدد الكبير من المتطوعين هو مؤشر إيجابي للجمعيات في استخدام الإمكانيات البشرية وتجنيدها للعمل الطوعي.

إلا أنّ هذه الامكانيات لا تعني عدم وجود صعوبات واحتياجات خصوصية كبيرة للجمعيات موضوع الدراسة. ومن هذا المنطلق رصدنا – عبر المقابلات المكثّفة مع الفاعلين الجمعياتيين وعبر الاستمارات الموجّهة للجمعيات – عدة صعوبات يواجهها العمل الجمعياتي في موريتانيا والعديد من الاحتياجات الخصوصية له التي بدونها قد لا يتمكّن من مواكبة نسق الحاجيات المستمر في الارتفاع في موريتانيا.

الجدول رقم 29 الاحتياجات الخصوصية للجمعيات موضوع الدراسة وسبل معالجتها.

الجمعية	المجـــــــالات			الحـــل
	التمويـل	التدريـب	الإعـلام	
جمعية الخير	احتياجات فقط على مستوى الميزانية التسيرية السنوية.	الجمعية تمتلك طاقما مدرّبا وتعمل دائما على القيام بالتكوينات بصفة دورية.	.	دعم مهنية المجتمع المدني وتدريب وتأهيل القائمين عليه باستمرار.
جمعية ترقية الأسرة	.	ضعف في التدريب	ضعف في استخدام وسائل الإعلام والنشر للتعريف بالجمعية.	مواكبة أي عمل جمعياتي ببرامج تدريبية وتكوينية.

النســـاء معيلات الأسر.	شــح في التـمويلات خـاصـــة الـداخـليـة من الـدولـة أو من القطاع الخاص.	هناك حاجة مسـتمرة للتدريب داخل الجمعية على مسـتوى الأعضـاء لكن التمويلات تقصـر عن القيام بذلك ونظرا لأوليّات الجمعية الضّاغطة.	ضـعف في وسـائل إعلام الجـمعـيـة وحضـور ضـعيف إعلاميا في وسـائل الإعلام.	إعـادة ومراجعـة الـدولـة لمواقفها تجاه العمل الجمعياتي الذي ليس في تبعيّة لها. وانتهاج سياسة مساواة بين الجمعيات من حيث التمويلات والشـراكة وتطوير وسـائل إعلام الجمعيات وتوفير رأس مال للتدريب والتكوين.
الجمعية النسوية	ضعف شديد في التمويلات وشح المصادر الداخلية	نقص في التكوين والتـدريـب لبعض الإداريين في الـجـمـعـيـة ومـعـظـم منتسباتها.	ضــعف وســائل الإعلام الخاصّــة بالجمعية.	تمكين الجمعيات من الحصـول على التـمويلات واهتـمـام الـدولـة بهـا وتـدريـب وتكوين طواقم الجمعيـة بصــفـة منتظمة وتطوير وســائل إعلام الجمعيات.
جمعية بسمة وأمل	ضعف في التمويل وقلة مصـادره داخليا وخارجيا.	غياب الخبرة والتكوين	.	تـوفـير مصــادر تـمـويـل دائـمـة للجمعيات وتأهيل وتدريب طواقمها بصفة منتظمة.

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

نحن إذن أمام مفارقة في ترتيب أولويات واحتياجات الجمعية محل الدراســة، حيث تأتي احتياجات من قبيل التكوين والتدريب وشــفافية الدولة مع الجمعيات وتطوير علاقات الجمعيات الخارجية في أولويّة هذه الاحتياجات، وبدرجة ثانية تأتي الحاجة للتمويلات لكن دائما مربوطة بدعم الشــفافية المالية للجمعيات معها. ثم بعد ذلك تأتي احتياجات تطوير جانب إعلام الجمعيات الذي يلعب دورا كبير في إقناع المحيط الاجتماعي للجمعيات بأهميّة ما تقوم به في مجال مكافحة الفقر والعملية التنموية بشكل عام.

لكنّنا لن نتوقّف عند ما تقوله الجمعيّات عن نفسـها بل لا بد من أن نختبره على عيّنة من مسـتفيديها لنكتشــف مردودية أنشــطة الجمعيات على المســتفيدين فعليا ولنفهم العلاقات التي تتشــكل بين الجمعية ومسـتفيديها وفوق ذلك هوية هؤلاء المسـتفيدين وتمثلاتهم عن النشـاط والعمل الجمعياتي وعن الفقر الذي يعتبرون ضحايا له.

الفصل الثالث:

تقييم إسهام الجمعيات من خلال المستفيدين

إنّ اتّخاذ عملية التمكين كخيار استراتيجي لمقاومة الفقر – إن على مستوى تمويل المشاريع أو الكفالات أو تقديم الخدمات والأنشطة الدفاعية – يعني عملية إلغاء شامل لظروف القهر الاجتماعي والسياسي والثقافي تجاه الأفراد والجماعات غير المُمَكَّنة أو بالاصطلاح الدارج الفقيرة والمعدمة.

أولا: هويّة المستفيدين (عيّنة الدراسة) واستراتيجيات تدخل الجمعيّات لصالحهم:

عمدنا لتقييم دور الجمعيّات محل الدراسة في مقاومة الفقر، إلى اختيار عيّنة من المستفيدين من هذه الجمعيات، لقياس مدى استفادتها عمليا من أنشطة ومشاريع الجمعيات، وانعكاسها على أوضاعها الاقتصادية. ولمعرفة ذلك توجّهنا لعيّنة المستفيدين باستمارة شاملة، تتعرّض أولا لخصائص العيّنة، وثانيا لتمثلاتها عن الفقر والعمل الجمعياتي، وثالثا لتقييم استفادتها اقتصاديا ومعنويا من هذه الأنشطة التي تتوزع بين مشاريع تنموية مدرّة للدخل عدد 18 مشروعا، وأنشطة رعائية من كفالات لأيتام وأسر تصل ل 88 كفالة، وأخيرا أنشطة خدمية في مجال الصحّة عددها 13.

1. هويّة وخصائص عيّنة المستفيدين:

تكاد الخصائص العامة لعيّنة الدراسة تكون مشابهة للخصائص العامّة للفقراء من حيث: ضعف المستويات التعليمية، والنوع، وعدم الاستفادة من الخدمات الصحّية، وضعف المشاركة، والعجز عن تلبية الحاجات الأساسية، حيث أن 12,6% من عيّنة المستفيدين لا يقرؤون ولا يكتبون، وكلهّم من النساء. وبقيّة المستفيدين تتراوح مستوياتهم التعليمية ما بين التعليم الأصلي بنسبة 17,4% والتعليم الابتدائي بنسبة 40,33% والإعدادي بنسبة 15%، بينما من يتمتعون بتعليم ثانوي وجامعي لا تتعدى نسبتهم في عينة الدّراسة نسبة 4 %.

وهو ما يجعلنا نُفسّر بعدا من أبعاد الفقر الموجود في البلد بمتغير ضعف التّعليم، وخاصّة في صفوف النساء اللاّتي يحظين بأقل نسبة تعلّم بفعل العديد من الإكراهات الاجتماعية التي تتعلق أساسا بعادات المجتمع وتقاليده والعقليات الاجتماعية المسيطرة فيه، والتي تحرم المرأة من التعلم، وبالتّالي تجعلها رهينة التبعيّة للرجل والأسرة وهو ما يعرّضها لخطر الفقر أكثر من غيرها خاصّة مع الترمل ومع ارتفاع نسبة الطلاق.

فنسبة 58.8 % من فقراء العيّنة هنّ نساء. وهذه النسبة لا تبتعد كثيرا عن النسبة الوطنية للنساء الفقيرا حيث أن 60% من فقراء موريتانيا هن نساء. وهو ما دفع بعض الباحثين إلى الحديث عن ظاهرة "**تأنيث الفقر**" في موريتانيا، فالوضع الاجتماعي للمرأة وحرمانها من التعلّم والعمل والمشاركة وعدم تمكينها بصفة عامّة، جعل الحديث عن ظاهرة تأنيث الفقر في موريتانيا أمرا ممكنا وجديرا بالدرس السوسيولوجي. أما عن أهم خصائص العيّنة من حيث الحالة الاجتماعية فإن 66% من أفراد العيّنة في حالة عزوبية، في حيل تشكل نسبة الأرامل في العيّنة 17.64% ممّا يفسّر وضعية فقرهن المدقع، حيث تبيّن لنا أن عدم عمل المرأة ووفاة الزوج المعيل للأسرة، سبب مباشر في انتقال الأسرة من وضعية الفقر العادية إلى وضعية الفقر المدقع.

الجدول رقم 30 توزيع عينة المستفيدين حسب الحالة الاجتماعية

الجنس	عازب (ة)		متزوج (ة)		مطلق (ة)		أرملة		المجموع
ذكور	33	% 50 % 27,7 من الكل	3	% 11,11 % 2,52 من الكل					36 30,25 % من الكل
إناث	33	% 50 % 27,7 من الكل	24	% 88,88 % 20,16 من الكل	5	% 100 % 4,2 من الكل	21	%100 17,64 % من الكل	83 69,74 % من الكل
المجموع	66		27		5		21		**119**

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

أمّا من حيث ولوج العيّنة محلّ الدراسة للخدمات الاجتماعية التي توفّرها الدولة، فقد تبيّن من نتائج الاستمارة أن أكثر من 81% من العيّنة لا تستفيد هي ولا أبناؤها من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وهو ما يعني أن الفقراء غالبا ما لا يستفيدون من الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة مع أنهم أكثر النا حاجة إليها. وهو ما يتسبب في رفع حالات المرض بينهم والتي قد تصل بهم إلى الموت مع العجز عن توفير مصاريف العلاج.

ومن هنا تأتّى الدور الذي تضطلع به الجمعيات في المجال الصحّي ومن هنا أيضا يكتسب أهميّته، فغالبا ما يكون الفقراء غير قادرين على النهوض بما يغطّي متابعة ظروفهم الصحيّة وتوفير العلاج في حالة المرض. أما من حيث توزيع أفراد العيّنة حسب فئاتهم العمريّة فقد تبيّن من خلاله بعد آخر من أبعاد هويّة الفقراء العمريّة، فهناك فئتين عمريتين غالبا ما يكون حضور الفقر فيها أكثر وتأثيره عليها أشد، هما فئة الأطفال التي تشكل 42,85% من فقراء العيّنة خاصة في عمر الخامسة عشر، بسبب التيتّم أحيانا أو التشرّد وانقطاع التعلم وتفكك الأسرة في أحايين أخرى. الشيء الذي أدّى إلى ذيوع وانتشار ظاهرة التسول وجنح الأطفال بشكل كبير ولافت للانتباه.

ونظرا لأهمية هذه الفئة العمرية فإن جانبا كبيرا من نشاط الجمعيات يستهدفها بالذّات وخاصّة من خلال المشاريع الرعائيّة المتمثلة في الكفالات الشاملة. أما الفئة الأخرى فهي فئة شبابيّة قادتها ظروف البطالة والزواج المبكّر وضعف التعليم إلى الوقوع فريسة للفقر، حيث تمثل هذه الفئة نسبة 26,72% من عيّنة الدراسة، وهي الفئة العمرية ما بين (1970 - 1990).

ويلاحظ أن هناك ارتفاعا في معدل حجم الأسر التي شملتها الدراسة، حيث وصل عدد الأبناء فيها إلى 265 طفلا بمتوسط 5 أبناء لكل أسرة، وهو معدّل كبير، وتعتبر جمعية كالجمعية الموريتانية لترقية الأسرة أن عدم استفادة الفقراء من برامج تنظيم الأسرة هو عامل رئيسي من عوامل استمرارهم في الفقر.

كما أن الوسط السكني لفقراء العيّنة هو وسط غالبا غير مجهّز وفي أطراف مقاطعات العاصمة ولا يتوفر في الغالب على حاجيات المسكن الأساسية.كما أن السند الاجتماعي لفقراء العينة غالبا إن لم يكن الجمعية أو الاعتماد على الذات، فإنه يكون أطرافا اجتماعية تربطهم بهم علاقة قرابة دمويّة، في حين يسجّل غياب تام للدولة على مستوى مساعدة هؤلاء بأيّ من المتدخلين الممثلين للدولة، حسب ما صرّح به كل أفراد العيّنة، فهم لا يعتبرون الدولة جهة يقصدونها عند احتياجهم فقد اعتادوا أن يأخذوا هم زمام المبادرة في مساعدة أنفسهم، انطلاقا من إمكانياتهم المحدودة غالبا، حيث صرّح 95% من عيّنة الدراسة أن دخولهم العاديّة لا تكفي لسدّ حاجياتهم الأساسيّة.

ثانيا: تمثلات الفقراء عن الفقروالنشاط الجمعياتي:

1. الفقرفي عيون الفقراء:

تمثلات الفقراء عن فقرهم وتفسيرهم له ولأسبابه، تعدّ أمرا مهما بالنسبة لبحثنا وذلك من عدة أوجه، أوّلها معرفة هل الفقر مستوى مادّي فحسب لا يلبي الحد الأدنى المطلوب من الغذاء لحفظ الحياة في اليوم؟ أم أن الفقر عند الفقراء شيء آخر؟ وثانيها هل الفقر عند الفقراء نمط عيش وثقافة تعزى أسبابه من خلالها لأمور قدريّة من جهة، ويستمر بفعل الخمول والاتكالية التي هي سمة محدّدة لثقافة الفقر تلك؟ أم أن فقر الفقراء مردّه عدم تمكينهم من الوسائل والإمكانيات التي تخوّلهم الخروج من دائرة الفقر؟ ثالث هذه الأوجه هو حسم هذه الإشكاليات على ضوء فشل أو نجاح تدخلات الجمعيات للفقراء عبر العمليات التمكينية التي تستهدفهم بها من جهة، وعبر إجابات العيّنة وتمثلاتها للفقر ولأسبابه وللعمل الجمعياتي الذي يستهدف تمكينهم من جهة أخرى.

وإجابة عن سؤال من هو الفقير في نظرك؟ تبين من خلال نتائج تفريغ الاستمارة، أن أغلبية أفراد العيّنة يعتبرون الفقر حالة مركّبة من عوامل ماديّة واجتماعية بالأساس. ولا يمكن عزوه بالمرة لمقياس مادّي يُعيّن حدا أدنى للاستهلاك كحدّ للفقر. والجدول التالي يبين ذلك بشكل أوضح:

الجدول رقم 31 تمثلات العيّنة للفقر

تمثل الفقر	المستـــــوي التعليـمي						
	أمي	محظري	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعي	المجموع
الفقير هو من لايتمكن من تلبية حاجاته الأســاســية ولا يتمكن من القيام بما يقوم به الناس العاديون في حياتهم الاجتماعية ولا يتقرّب له الناس ولا يقدرونه.	10	16	40	18	14	3	101 84,47 %
الفقير هو من لا يمتلك ما يسـدّ به حاجياته من المأكل والمشرب لليوم.	5	5	8	0	0	0	18 15,12 %
المجموع:	15 %12,6	21 %17,64	48 %40.38	18 %15,12	14 %11,76	3 %2,52	119 % 100

المصدر: الدراسة الميدانية.

فعلى الرغم من تباين المســتويات التعليمية بين فقراء العيّنة، وانتماء معظمهم لمســتويات تعليمية "متدنيّة" إلا أن تمثلهم عن الفقر هو تمثل مركّب، لا يختصــره في بعد واحد مادّي، بل يشــمل الأبعاد الاجتماعية الأخرى والتي هي ذات أولوية بالنسبة لعينة البحث، وضمن التحليل الكيفي لمضمون المقابلات مع المســتفيدين تكرّر عدة مرّات مفهوم "**الإحراج الاجتماعي**" كمفهوم وصــفي يصــفون به حالة فقرهم، وهو خير دليل على حضور الاجتماعي في تحديد الفقر.

إن الفقير في نظر العيّنة هو من "من يمتلك دخلا متدنيا لا يمكنه من تلبية حاجياته الأساسية، ولا يمكنه أيضــا من القيام بما يقوم به الناس العاديون في حياتهم الاجتماعية، ومن يتعرّض بســبب ذلك إلى – ما سمّاه بعض المبحوثين والمبحوثات - بالإحراج الاجتماعي، وهو ما يبعده عن نسق الحياة الاجتماعية شيئا فشــيئ". ومن هنا حددت نســبة 10% من المبحوثين الفقير بأنه ذلك الذي لا يتقرّب له الناس ويتحصّــل على الصــدقات بطلب منه أو بغير طلب، فهو يتحدّد شــاء أم كره ضــمن مجال الاســتبعاد والاقصــاء

الاجتماعيين. كما وردت عدّة تعبيرات دالّة على وضــع الفقير لدى العيّنة كتعبير "الفقير هو فقير المرجن" الذي لا يســتطيع أن يرتاح بحثا عن لقمة العيش بالكدّ اليومي تارة، وبالتســول وانتظار المســاعدات والصدقات تارات أخر. فالفقير يتحدّد دائما ضمن مجال الاستبعاد والدونية الاجتماعية.

وضــمن اســتبعاد لمقولة ثقافة الفقر في تفســير وضــع الفقراء وأســباب فقرهم، تبيّن لنا من خلال تفريغ نتائج الاســتمارة، أن الفقراء لا يفسّــرون أســباب فقرهم انطلاقا من القدرية أو الخمول والاتكالية وعدم البحث عن العمل، بل يعزون فقرهم إلى عواملوأسباب موضوعية تتمثل في انعدام وسائل التمكين، سواء المعرفية (التعليم) أو العملية (نقص العمل) وقلّة مردودية المهن والأعمال التي يزاولها الفقراء لغياب أي تكوين في تســيير العمل وما ينتج عنه، على الرغم من أننا أضــفنا متغير التعليم كمتغير تفســيري لاحتمال وقوع تباين في النتائج حول أسباب الفقر عند الفقراء. والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 32 تمثلات الفقراء حول أسباب الفقر.

أســباب الفقر عند الفقراء	المستــــــــوى التعليــمي						
	أمي	أصلي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعي	المجموع
قضاء وقدر	1	0	0	0	1	0	**02** %1,68
نقص التعليم	14	10	22	10	1	0	**57** %47,89
نقص العمل	0	11	26	4	8	3	**52** %43,69
عدم البحث عن العمل	0	0	0	0	2	0	**02** %1,68
عدم المساواة	0	0	0	4	2	0	**06** %5,04
الاتكالية والخمول بين الفقراء	0	0	0	0	0	0	**00** %0
المجموع	15	21	48	18	14	3	**119** %100
النسبة المئوية	%12,6	%17,64	%40,33	%15,12	%11,76	%2,52	%100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

حيث تبين لنا من خلال هذه التوزيعات، أن مردّ أسباب الفقر عند الفقراء ليست أسبابا قدرية ولا نتيجة اتكالية وعدم بحث عن العمل، بل لعدم تمكينهم وتمكّنهم من الوسائل والإمكانات الموضوعية التي تجنّبهم الفقر، مثل التعليم ونقص العمل وعدم المساواة وغياب مقوّمات العدالة الاجتماعية.

حيث وصلت النسبة المئوية لهذه الأسباب مجتمعة نسبة 95,4 % على الرغم من تباين المستويات التعليمية. فالفقر ليس إذن ثقافة مشحونة بالسلبية يفسّر بها الفقراء أسباب فقرهم، بل إن الفقراء يعون جيدا أسباب فقرهم الموضوعية ويعملون على تجاوزها وقت ما سنحت لهم الفرصة وتوفرت لهم الوسائل.

فلدى الأميين مثلا وجدنا أن 14 من أصل 15 منهم وكلهن نساء يفسّرون سبب فقرهم المباشر بعدم التعلم. وفي حالة كون الفقير متعلّما تكون أسباب الفقر لديه هي نقص العمل الذي يتكافأ مع مؤهلاته التعليمية.

ولم نكتف بهذا المستوى في تمثلات الفقراء عن الفقر بل تجاوزنا ذلك إلى معرفة ما إذا كان الفقراء يعملون أم لا يعملون حسب فقراء العيّنة، حيث وجدنا أن الفقراء عموما وفقراء العيّنة خصوصا يقدّرون العمل ويعتبرونه ضرورة حياتية ووسيلة للعيش الكريم والمحترم.

وثمّة تصور لدى العيّنة مفاده أن الفقراء في عمل متواصل لكن غالبا ما يكون هذا العمل غير منتج ولا يسمح بالاستثمار منه أحرى ادخار قسط من عائده، فحاجيات الفقراء اليومية ضاغطة لدرجة يعجزون معها عن تلبية حاجياتهم وحاجيات أسرهم وأبنائهم الأساسية خاصّة في مجال التعليم والصحّة وتوفير مقتضيات السكن اللاّئق. وقد وصل الأمر في التأكيد على ضرورة العمل إلى تصريح بعض أفراد العيّنة بأن "**الفقيرهوالميّت**" أو هو المحروم الذي لا يتمكن من العمل لأسباب صحيّة وبدنيّة، فالعمل هو أولوية الأولويّات لدى الفقراء وهاجسهم الدائم الذي يطاردونه يوميا ويبحثون عنه. بغض النظر عن كونهم رجالا أو نساء.

الجدول رقم33 هل الفقراء يعملون أم لا يعملون؟

الجنس	الفقراء لا يعملون ومتكلون	الفقراء يعملون	المجموع
إناث	**09** 12,85% من كل الإناث	**61** 87,14% من كل الإناث	**70** 100%
ذكور	**00** 0% من كل الذكور	**49** 100 % من كل الذكور	**49** 100%
المجموع	**09** 7,56%	**110** 92,43%	**119** 100%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

ومن الملاحظ أن من رأوا أن الفقراء لايعملون ومتكلون كلهن نساء لكن بنسبة 12,85% فقط من مجموع النساء، وهو ما يمكن تفسيره بأن أغلب الفقيرات في موريتانيا هن النساء، ونظرا لهيمنة العقلية التقليدية في المجتمع فإن النساء محرومات من العمل وبذلك يكنّ دائما عالة على الأسرة أو الزوج وعرضة للفقر أكثر بفقد أحد هذين الطرفين، وبالتالي فإن رأيهنّ بأن الفقيرات لا يعملن ليس موقفا مبدئيا من عمل المرأة ولكن تفسيرا لواقع اجتماعي مثقل بالإكراهات والمحاذير تجاه عمل المرأة وتعلّمها حتّى، فالعديد من النساء اللآتي شملتهن الدراسة صرّحن بأن لهن رغبة في العمل، لكن دائما كان يتم كبتها بفعل اعتراض الأسرة والزوج على ذلك بحجّة "أن المرأة لا عمل لها غير تربية أبنائها وإرضاء زوجها"، وقد عدّد أفراد العيّنة مجموعة من الأسباب التي تجعل عمل الفقراء لا يسهم في الحدّ من فقرهم تتمثل في الآتي:

1. عمل الفقراء غالبا ما يكون في مهن حرفية وعضلية ضعيفة المردود، والتي غالبا ما تعجز عن تلبية حاجات الأسرة الضرورية.
2. حجم الأسر التي يعيلها الفقراء دائما ما تكون كبيرة ممّا يجعل دخلها يقتصر على المصروف اليومي من المأكل والمشرب، بحيث لا يمكن استثمار شيء منه ولا ادّخاره.
3. عدم سماح الزوج لزوجته أن تعمل لأنه يرى في عملها "وصمة عار اجتماعية عليه" فهو وحده المطلوب منه أن يعمل ويعيل أسرته.

ولنستوضح أكثر توجهات الفقراء حول العمل أضفنا سؤالا اختباريا يتعلق بتصور الفقراء عن العمل هل هو مهانة وشقاء أم ضرورة حياتية ووسيلة للعيش الكريم والمحترم وتحقيق الذات والاستقلالية الاجتماعية، وكانت توجهات الفقراء في العيّنة كالتالي:

الجدول رقم 34 يبين تصور الفقراء عن العمل

الجنس	العمل ضرورة حياتية ووسيلة للعيش الكريم والمحترم وتحقيق الذات	العمل مهانة وشقاء	المجموع
ذكور	47	02	49
إناث	67	03	70
المجموع	**114**	**05**	**119**

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

كما أن أولويات الفقراء ومشاكلهم تعكس حاجة ملحّة وتوقا إلى التمكن من الوسائل الموضوعية لتغيير أوضاعهم، حيث تأتي حاجيات توفير تعليم الأبناء على رأس أولويّاتهم والمشاكل التي يطرحونها بإلحاح هذا بغض النظر عن التباينات والفروقات القائمة في المستويات التعليمية لأفراد العيّنة. والجدول التالي يوضح أهم مشاكل وأولويّات عيّنة الدراسة:

الجدول 35 رقم يبين أولويات ومشاكل الفقراء عيّنة الدراسة.

المشاكل والأولويّات	المستوى التعليمي						
	أمي	أصلي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعي	المجموع
مشاكل التعليم وتوفير حاجياته والرعاية الصحيّة.	10	15	33	12	10	02	**82** %68,9
مشاكل الفقر المدقع وتدني الدخل	1	02	02	02	04	00	**11** %9,24
مشاكل السكن	2	02	07	00	00	01	**12** %10,08
مشاكل تتعلق بكثرة المصاريف	2	02	06	04	00		**14** %11,76
المجموع	15	21	48	18	14	03	119 %100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

حسب هذه التوزيعات، فإن أولوية الأولويات لفقراء العيّنة والتي تمثل مشكلا أساسيا وهاجسا لها هي التعليم والرعاية الصحية، ففقراء العيّنة حريصون كل الحرص، على توفير التعليم الأفضل لأبنائهم، في حالة كونهم أسرا، والاستمرار فيه واكتسابه في حالة كونهم أفرادا.

فلازال التعليم والترقي فيه، يحتل قيمة كبرى في وعي المجتمع، باعتباره الوسيلة الوحيدة المتاحة للفقراء خاصة لصناعة وتحقيق حراك اجتماعي وازن. وسنرى في وقت لاحق من لحظات هذا البحث أن الفقراء الذين شملتهم الدراسة، يوجهون معظم عائد المشاريع والكفالات إلى تحسين المستويات التعليمية لأبنائهم، فمتابعة تعليم الإبن أو البنت هي الاستثمار الكبير للأسرة الفقيرة المعدومة من وسائل تحقيق الحراك الاجتماعي الثقيل بالزبونية والمحسوبية والوجاهة الاجتماعية والولاء السياسي، إلخ.

وفي مستوى ثان من مستويات مشاكل وأولويات الفقراء تأتي مسألة كثرة المصاريف، التي تعد أوجهها كثيرة للأسر الفقيرة، نظرا لكثرة الأشخاص الذين تحويهم وتعيلهم، فمازالت الأسرة الموريتانية أسرة ممتدة، يتعايش فيها بالإضافة للزوجين والأطفال المباشرين، الإخوة والأخوات وبعض الأقارب وآباء الزوجين أيضا، وهو ما يضاعف من تكاليف الأسرة والتي غالبا ما تكون مناطة بشخص واحد فيها.

وفي مستوى ثالث من مستويات حاجيات ومشاكل العينة، يأتي مشكل السكن، الذي بات أولوية لدى العديد من أفراد المجتمع، خاصّة مع استفحال ظاهرة "الكبّة" قديما، وأحياء الترحيل مؤخّرا، وهي أحياء صفيحية في الغالب تفتقد إلى أبسط مقوّمات السكن الضرورية.

وفي آخر المشاكل تأتي المشاكل المتعلقة بحالة الفقر المدقع المرافق لتدني الدخل، ولعل السبب في أن تكون هذه المشكلة هي المشكل الأخير في سلّم ترتيب أولويات ومشاكل أفراد العيّنة، هو البرامج والأنشطة التي استفادوا منها في تحسين دخلهم.

2. تمثلات المستفيدين من الجمعيات حول العمل الجمعياتي:

لا نبالغ إذا قلنا بأن الصـــورة النمطية للجمعيات في موريتانيا، عند الموريتانيين عموما هي صـــورة ســـلبية للغاية، فكثيرون هم من يتهكّمون ويسخرون عند الحديث عن أي دور للجمعيات في محاربة الفقر، وذلك نظرا لما ارتبطت به تســـمية الجمعية – في مخيال الموريتاني – من مضـــمون ســـلبي يحيل إلى التحايل للحصول على المال وابتزاز بعض الأطراف السياسية والرسمية والخارجية بمشاريع وهمية لا تعود بدخل إلا لصاحبها الذي غالبا ما يكون رخّص الجمعية باسمه وباسم أقاربه.

وقد عزّز مثل هذا التصـور تكاثر الجمعيات مؤخرا "كالفطر" مع محدودية ما تقوم به وما هو موجود منها بالفعل على أرض الواقع ويمارس عملا تنمويا أو خدميا حقيقيا.

من هذا المنطلق أردنا أن نتعرض لتمثلات عيّنة الدراسـة عن الجمعيات، والجمعيات التي يسـتفيدون منها على وجه الخصوص، لتقييم تصوراتهم عنها وتمثلاتهم لها ولدورها ولما يجب أن تقومبه لصالحهم، وهل لما تقوم به تجاههم من تأثيير يذكر على مستوى تحسين أوضاعهم؟

في إجابة عن ســؤال ماهيّة الأدوار التي تقوم بها الجمعيات لصــالح الفقراء ولماذا تقوم بها؟ لاحظنا أن ثمّة تغيرا كبيرا – في تلك الصـورة النمطية عن الجمعية – حصـل في مخيال الفرد الموريتاني خاصـة المسـتفيد من الجمعيات الذي انعكست عليه قيمة مشاريعها وتدخلاتها في تحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية.

والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 36 تمثلات المستفيدين حول عمل الجمعيات

مالذي تقوم به الجمعيات وما مبرّراته ؟	المستـــــوى التعليـــمي						
	أمي	أصلي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعي	المجموع
1 تقـديم المســـاعـدة للمحتـاجين والفقراء لسد حاجياتهم.	02	06	12	01	13	00	34 %28,57
2 فعل الخيروالتصدق على الفقراء	12	07	10	02	01	00	32 %26,89
3 تمكين الفقراء بتنميـة مواردهم وتـأهيلهم وتـدريبهم وتمويل مشـــاريع لفـائدتهم بهـدف محاربة الفقر.	01	08	24	15	00	03	51 %42,85
4 القيام بأنشــطة شـكلية بغرض الحصـول على التمويلات	00	00	02	00	00	00	02 %1,68
المجموع	15	21	48	18	14	03	119 %100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

يبدو أن ثمّة وعيا متزايدا بأهمية أنشــطة الجمعيات لدى الفقراء في العيّنة، وخاصّــة أنشــطتها التمكينية بنســبة 42,85% من آراء العيّنة، ثم أنشــطة المســاعدة بنســبة 28,57% في حين يرتبط عمل الجمعيات بفعل الخير والتصــدق على الفقراء عند العيّنة بنســبة 26,89%، وهو الفهم التقليدي لأدوار الجمعيات عند النـاس، كجمعيـات خيريـة قـائمـة على فعـل وعمـل الخير، وهو بُعـد ينتظر العـديـد من البـاحثين أن تتجاوزه الجمعيات وترسّخ غيره في أذهان مستفيديها باعتبارها تمارس فعلا تنمويا لصالح المجتمع وموجّه أساسا لترقية المجتمع ومحاربة الفقر فيه.

فالعقلية التقليدية في فهم أدوار الجمعية تحمل وعيا سـلبيا يتصـوّر بمقتضـاه الأفراد والمسـتفيدون من الجمعيات خاصّــة، أن الجمعية هي بنك خيري يعطي من دون أن يتابع ويقيّم الشــيء الذي يولّد عقلية الاســتغلالية والاتكالية لدى العديد من الفقراء المســتفيدين من الجمعيات، وهناك وعي من الجمعيات

موضوع الدراسة بهذا البعد والخطر الذي يتهدّد أنشطتها، لذلك أصبحت تفرض على مستفيديها شكلا من المتابعة والرقابة لتحفيزهم على العمل والعطاء.

كما جعلها أيضا تركز عملها على الأنشطة والتدخلات ذات الطابع التمكيني كالتدريب والتكوين والتعليم والتأهيل وتمويل الأنشطة المدرّة للدخل في ظل التزامات وعقود ورقابة تجعل المستفيد يتوجّه للعمل بدل التعويل على سخاء الجمعية.

ونفس الأمر أيضا أصبح متّبعا في الأنشطة الرعائية. حيث تُعد الجمعيات برنامجا بمقتضاه تتشكل بينها وبين المتكفل به علاقة دائمة عبر دورات تدريبية وتكوينية على المعلوماتية وعبر الرحلات الترفيهية وعبر متابعة برنامجه المدرسي من خلال مرشدين اجتماعيين يقيّمون الاستمرارية والنجاح في العملية التعليمية لليتيم المتكفّل به وبالتالي تصبح الكفالة مشروعا تنمويا تمكينيا إضافة لكونها عملا رعائيا.

وفي مستوى آخر من مستويات تمثل المستفيدين لعمل الجمعيات، تطرّقنا لما ينبغي أن تقوم به الجمعيات أكثر لخدمة الفقراء حسب تصوّراتهم هم الشخصية، ولما يمكن أن يكون أكثر مردودية عليهم من حيث تحسين أوضاعهم الاقتصادية.

وقد وجدنا أن الأنشطة التمكينية تأتي على رأس المطلبيّة التي يتوجه بها المستفيدون إلى الجمعيات، وهو ما يعني استعدادا من الفقراء للعمل واختيارا استراتيجيا لما يمكّنهم بالفعل من تحقيق استقلالهم الذاتي وما يضمن مغادرتهم لدائرة الفقر، عبر تمكّنهم من الوسائل التي تخوّل لهم ذلك، وعلى رأسها المشاريع المدرّة للدخل والتدريب والتكوين على حرف معيّنة يوجد عليها الطلب في السوق والكفالات ذات الأبعاد التمكينية والمدعومة بمشاريع مدرّة للدخل.

والجدول التالي يوضّح ذلك

الجدول رقم 37 الوسائل الأنسب لمكافحة الفقر حسب المستفيدين.

الجنس	عمليات التمكين التي يرى الفقراء المستفيدين أنها الأنسب لمكافحة الفقر		
	تمويل مشاريع مدرة للدخل والتكوين على حرف معينة.	كفالة	التمويل والكفالة معا	المجموع
ذكور	20	10	19	49 %41,17
إناث	19	11	40	70 %58,82
المجموع	39 %32,77	21 %17,64	59 % 49,57	119 %100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

ينطلق من يُؤيّدون المشروع المموّل والكفالة معا، من تجربة مفادها أن من استفادوا من هذين التدخلين معا تمكّنوا مباشرة من الخروج من دائرة الفقر والهشاشة الاجتماعية. وهو ما يفسّر النسبة العالية التي اختارت تلك الوسيلة 49,57%، في حين ينطلق من يرون خيار تمويل المشاريع والتكوين، من مقولة وردت على لسان عدة مستفيدين وهي "أن تعلمني كيف أصطاد سمكة خير لي من أن تعطيني سمكة كل يوم"، وفي ذلك إرادة للإمساك بزمام الحياة وإدارتها، فالتمكين من الوسائل هو أفضل وأقصر طريق لمكافحة الفقر حسب هؤلاء وذلك بنسبة عالية وصلت ل 32,77%، بينما يأتي خيار الكفالة لوحدها ثالثا بنسبة 17,64% وينطلق من يؤيدون هذا الخيار من أنّ الأيتام والأرامل شريحة واسعة في المجتمع وشريحة هشّة للغاية فيه، والكفالة عامل أساسي في تنمية وبناء هذه الشريحة ومساعدتها، وخاصّة الأطفال في مسارهم

التعليمي الذي كلّما كانت الكفالة شـاملة ومسـتمرة، كانت احتمالات نجاحهم في مسـارهم التعليمي أكبر وأكثر إمكانا.

ثالثا: تدخّلات الجمعيّات.. ماهيّتها وتقييمها

اسـتراتيجيات وتدخلات الجمعيات – موضـوع الدراسـة – في مكافحة الفقر متعددة، إذ تشـمل: المشـاريع المدرة للدخل والتدريب والتكوين والتعليم وكفالات الأيتام والأرامل وتقديم الخدمات الصـحية. أي أنها تتراوح ما بين المشـاريع التنموية الصـرفة والمشـاريع الرعائية الصـرفة وأحيانا يتم دمجهما معا. وهي في مجملها تستهدف هدفا كبيرا ومحوريا هو **تمكـين الفقراء** ففيما يتجسد ذلك؟

1. المشاريع المدرّة للدخل:

تعد هذه الوسـيلة من آليات وأسـاليب مقاومة الفقر الحديثة، والتي تبيّنت نجاعتها في العديد من البلدان التي كانت تعاني نسـب فقر عالية، وبفعل مثل هذه المشـاريع اسـتطاعت تقليص نسـب الفقر، ومؤخّرا بدأت الجمعيات الموريتانية في اتباع مثل هذه الأسـاليب في محاربة الفقر عبر منح قروض مُيسّـرة للفقراء ليتخذوا منها قاعدة للإنتاج ووسـيلة لتوليد الدخل، ومن ثمّ سـد حاجياتهم الاقتصـادية اعتمادا على أنفسهم وجهودهم الذّاتية. فمن أهم خصائص مثل هذه التدخلات أنها:

- تمنح الفقير الثقة في نفسه
- تقاوم لدى الفقراء إحسـاسـهم أنهم عالة على الغير ممّا يورثهم الدونية الاجتماعية والحقرة والإحراج الاجتماعيين.
- تمنح الفقراء حريّة في التصـرف هم في أمسّ الحاجة إليها لوعيهم بحاجياتهم الأسـاسـية وما يستطيعون من خلاله مساعدة أنفسهم.

بيد أن مثل هذه الاستراتيجية تبقى معرّضة أيضا للفشل بدوافع عديدة على رأسها:

- عدم تحمّل مسؤوليات تمويل المشروع بحيث يصرف رأس مال المشروع في شيء غير الذي منح لأجله.
- عدم تحقيق الربح السريع، مما يجعل الفقراء لا يصبرون على الاستمرار في مثل هذه المشاريع.

وعلى مستوى الجمعيات موضوع الدراسة تمكّنا من معاينة 16 مشروعا للعديد من المستفيدين، منها ما هو جماعي ومنها ما هو فردي. حاولنا معرفة خصائصها ومردوديتها عليهم في تحسين أوضاعهم وظروفهم الاقتصادية، وتتراوح قيمة المشروع الواحد من هذه المشاريع المدرّة للدخل ما بين 1 مليون ألف أوقية كحد أعلى و100 ألف أوقية كحد أدنى، أي ما بين 4 آلاف دولار و500 دولار. مع احتمال زيادة مبلغ الغرض في حالة نجاح المشروع.

وتتوزع هذه المشاريع ما بين تعاونيات خياطة وصباغة للنساء وفتح محلاّت بيع المواد الغذائية ومحلات بيع معدّات الأجهزة ومستلزماتها وتمويل وفتح الصيدليات للشباب حملة الشهادات وتمويل مشاريع اللّحامة. وهذه المشاريع تشمل في الغالب مجالات عمل الفقراء، ويستفيد منها في الغالب فئات الشباب وحملة الشهادات العاطلين عن العمل وأمهات الأيتام والأرامل بصفة عامّة والنساء بلا عمل.

وتطرح المشاريع المدرّة للدخل عدّة مشاكل بالنسبة للجمعيات نفسها، خاصّة من خلال عدم رواج سوقها بين المموّلين، الذين يتوجّهون لعروض الكفالات أكثر، وعدم التزام وتحمّل المستفيدين من القروض بمسؤولية سداد قروضهم في الآجال المحدّدة وخاصّة الكبيرة منها.

ومع ذلك فمن خلال تقييمنا لعيّنة المشاريع التي شملتها الدراسة فإن 15 من أصل 16 منها كانت ناجحة، وتمثلت مردوديتها في تحسين أوضاع المستفيدين الاقتصادية والاجتماعية. حيث استطاعوا من خلالها بناء رصيد من علاقات الثقة مع الزبناء ومقرضين آخرين، أما حالة الفشل الوحيدة في تلك المشاريع فتعزى إلى الاتكالية في المشاريع الجماعية التي تحتاج تكاملا في الأدوار.

وتعتمد الجمعيات استراتيجية مرنة في التعاطي مع المستهدفين بالمشاريع المدرة للدخل، حيث تعمد أولا إلى وضع معايير من خلالها تختار المستفيدين، وثانيا إعطاء المستفيد مدة إعفاء تتراوح ما بين السنة ونصف السنة من بعدها يسدّد مبلغ رأس المال من غير زيادة في شكل دفعات كل شهرين أو ثلاثة أشهر، فالغاية عند الجمعية لسيت الربح بقدر ما هي غاية ترمي إلى تمكين المستفيدين من بناء قاعدة إنتاجية تعود عليهم بالنفع اقتصاديا وتؤسس لهم عملا مستديما يتجاوزون من خلاله وضعية الهشاشة والفقر.

كما تواكب الجمعيات هذه المشاريع طيلة فترتها بالتقييم وتقديم الاستشارات، وكلّما تبيّن لها تحقيق نجاحات في المشروع زادت صاحبه في رأس المال، وكلما كان الأمر بخلاف ذلك اتخذت موقفا بعدم زيادة القرض حتى إعادة مبلغ رأس مال المشروع. وعند العجز التام عن الإيفاء به وتسديده فإن الجمعية تمتلك الحق القانوني في مقاضاة أصحاب المشروع وإن كانت الجمعيات في العادة تتساهل في ذلك.

لكن تبقى المشاريع المدرة للدخل – على الرغم من المحاذير والإكراهات التي تتعرض لها – أسلوبا تنمويا تمكينيا ذو مردودية كبيرة في مجال محاربة الفقر، إذا ما توافرت شروط نجاحها من حيث الإرادة لدى المستفيدين منها والمتابعة والتقييم والإرشادات من طرف الجمعيات المقرضة والمموّلة لها.

2. الكفالات:

من أنواع التدخلات الرعائية الأكثر رواجا في في استراتيجيات الجمعيات الموريتانية وخاصّة الخيرية ذات المرجعية الإسلامية "ويعد هذا النمط امتدادا أو استمرارا للتراث التاريخي للعمل الأهلي أو التطوعي، الذي يواجه الفقر من خلال مساعدة الآخرين على إشباع بعض حاجياتهم الأساسية"[223]. وإذا كان النمط الأول يدفع الفقير إلى المشاركة عن طريق تأسيس الظروف الملائمة للمشاركة، فإن النمط الثاني "نمط الرعاية" يركّز على الفرد بالأساس حيث يستهدف تطوير قدراته، بما يجعله قادرا على المشاركة.

[223] على ليلة، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2002، ص 168.

وتعتبِر الجمعيات موضوع الدراسة – بعد أن لاحظنا تركيزها على نمط الرعاية والكفالة بشكل خاص – أن الكفالة هي عملية تمكينية ورعائية وتنموية في نفس الوقت، خاصة إذا ما كانت شاملة وقائمة على المتابعة الدقيقة لظروف وأوضاع المكفولين طيلة الوقت. فهي بمثابة استثمار مستقبلي في طاقات ماتزال مادة خاما قابلة للتطوير والتنمية، تحتاج فقط لمن يكفلها حتى تكون حاضرة وقادرة على المشاركة وتجاوز حالة الفقر. وعلى العموم يأتي اهتمام الجمعيات محل الدراسة بالكفالة نتيجة عدد من العوامل إضافة لما سبق ذكره وهي:

- اتساع رقعة الأيتام والأرامل في المجتمع: إذ تمثل هذه الشريحة نسبة كبيرة في المجتمع، كما تمثل غالبية الفقراء، وغالبا ما يكون المقيمين على الأيتام غير مكونين وبالتالي تكون الكفالة أكثر مباشرة للمستفيد وأكثر نجاعة وفائدة عليه من تمويل مشروع قد ينجح أو يفشل.
- المتبرعين والممولين أضمن بالنسبة للكفالة من المشاريع الصغيرة: فالكفالة أكثر رواجا في سوق العرض (للجمعيات ذات الخلفية الإسلامية) من المشاريع الصغيرة االمدرة للدخل، فعندما يتم تسويق 500 كفالة في هذه السوق يمكن الحصول عليها جميعا، بينما إذا ما تم تسويق 200 مشروع مدر للدخل قد لا يحصل منها غير مشروع واحد على التمويل[224].

وتنقسم هذه الكفالات التي تشمل كفالات الأسر والأفراد الأيتام والأراميل إلى فئتين:

- الفئة الأولى: تمثل ما يمكن أن نسميه الكفالة الشاملة، وهي تلك الكفالة التي تتضمن دفع مبالغ مالية شهرية بالإضافة لتأمين صحي وبرنامج لدعم المسار التعليمي إضافة إلى أنشطة تقوية وتكوين في المعلوماتية وأنشطة كشفية وترفيهية.

[224] المصدر مقابلة شبه موجهة مع مسؤول مكتب الأيتام بجمعية الخير.

فهي إذا كفالة شـاملة تحاول من خلالها الجمعيات أن تصـنع جيلا مكونا للمسـتقبل ومسـتعدا للإمسـاك بزمام الحياة، جيلا يستلهم قيم المواطنة من خلال قيمة التكافل التي يتربى عليها من خلال وقوف الجمعية معه، فالجمعيات إذا مؤهلة من خلال ما تقوم به إلى تأسـيس مواطن عضـوي إذا اسـتعرنا لغة أنتونيو غرامشي. مواطن ملتزم بقضايا مجتمعه ووطنه.

- أما الفئة الثانية فتتمل فيما يمكن أن نسـميه كفالة جزئية تتوقف على دفع مبالغ مالية شـهرية وهي أقل شأنا من سابقتها.

ومن خلال اسـتطلاعنا لآراء المسـتفيدين من الكفالات التي توفرها لهم الجمعيات وجدنا نسـبة رضـى عالية تصـل إلى 90%، من بين ثمانين كفالة تعرضـنا لها بالدراسـة وجدنا أن غالبية المسـتفيدين منها يعتبرونها ذات مردودية إيجابية عليهم، خاصـة في تحسـين ظروفهم الاقتصـادية وتوفير المسـتلزمات التعليمية للأطفال. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 38 يبين تقييم الكفالات من طرف المستفيدين

تقييم الكفالة	فيـــــم يتمـــثل ذلـك			المجموع
	تـحســـين الأوضـــاع الاقـتصـــادية والـظـروف التعليمية	ســد بعض حاجيات الأسـرة الأساسية	لا تسـاعد بأي شـكل في سـد الحاجيات الأساسية	
كفالة حيدة	55	10	00	**65** %73,86
كفالة متوسطة	10	10	00	**20** %22,72
كفالة ضعيفة	00	01	02	**03** %3,4
المجموع	**65**	**21**	**02**	**88** %100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

فبالنّسبة للمستفيدين من الكفالات الشاملة التي يصل عددها ل 65 كفالة فإنهم راضين تماما عنها، وتتمثل مردوديتها الأساسية بالنسبة لهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية بصفة ملحوظة وتوفير المتطلبات اللّازمة لتعليم أبنائهم في ظروف مُرضيّة، أمّا حالات عدم الرضى عن الكفالات فلا نجد منها إلا نسبة ضئيلة ضمن المستفيدين من الكفالات الجزئية.

إذن فالكفالة هي إحدى الأنماط الرعائية التي لها دور كبير في محاربة الفقر، خاصّة في الحالة التي تكون فيها شاملة.

3. الخدمات الصحيّة والموسميّة:

يتحدد هذا المنظور في مكافحة الفقر ضمن تدخلات ذات طابع توعوي واستشاري وإغاثي بشكل منتظم أو موسمي، ومن بين الجمعيات التي شملتها الدراسة ثمّة من يقتصر تدخلها على العمل الخدمي الصحي والمجتمعي، وبما أن المجال الصّحّي هو أحد أهم الأبعاد المحدّدة للفقر، فقد شملت دراستنا التقييمية أنشطة الجمعيات ذات الطابع الصّحي الخدمي، حيث تنشط الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة بشكل خاص في هذا المجال ومجال الصحّة الانجابية والطفولة منها بشكل محدّد، خاصّة وأن معظم الفقراء في موريتانيا هن نساء وأطفال بدرجة أولى، كما أن أحد أهم مسبّبات الفقر بين الفقراء هو عدم الوعي ببرامج وسياسات تنظيم الأسرة، فكثرة الأبناء بما يعنيه ذلك من كثرة الأعباء عامل أساسي من عوامل الفقر والفقر المدقع حتى.

وتعتمد الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة مجموعة من الوسائل لإدخال ثقافة تنظيم الأسرة إلى العائلة الموريتانية منها: التحسيس والأيام التوعويّة لفائدة الشباب والأسر، بالإضافة لتوفير وسائل تنظيم الأسرة وتقديم الاستشارات، وفي هذا الإطار افتتحت الجمعية عدّة مراكز صحيّة مجهّزة أدواتيا وبشريا بمتخصّصين وممرّضين بالإضافة لعيادات توفّر الدواء بتكاليف ميسّرة للمستفيدين وأحيانا بالمجّان في حالة الفقر الشديد.

ومن بين المستفيدين من هذه التدخلات وجدنا نسبة رضى عالية لدى المستفيدين، خاصّة على مستوى جودة الخدمات وتعامل المشرفين على المراكز، إضافة لتخفيض تكاليف العلاج، مع خاصيّة ذات أهميّة كبيرة بالنسبة للمستفيدين وهي خاصيّة القرب، حيث أن المراكز الصحيّة الرسمية غالبا ما تكون في وسط المدينة وبعيدة عن أماكن تواجد الفقراء وبعيدة أيضا في تكالفيها عن متناول قدراتهم المالية، كما أن الضغط الكبير على المراكز الصحيّة وتأخر الاستفادة منها كان عاملا آخر في إقبال المستفيدين على مراكز الجمعيّة، كما أن الانتظارات لدى المستفيدين منها تتمثل في مطالبتهم الجمعية بزيادة مثل هذه المراكز وتعميمها على العاصمة ككل لما يتوقّعون منها من إفادة وخاصّة للأسر الفقيرة.

مع أننا لاحظنا في سياق تمثلات المستفيدين عن الجمعيات، أن المستفيدين من هذه الجمعية بشكل خاص، لا معرفة لهم باسم الجمعية، بل يختصرونها في شخص أو شخصين ممّن يتولون الإشراف على مراكزها. **وظاهرة شخصنة الجمعيات هذه قد تضرّبالعمل الجمعياتي وتفقده طابعه المؤسّسي.**

هكذا إذن على مستوى المستفيدين يمكن القول بأن استراتيجيات تدخّل الجمعيات، كانت ذات قيمة وجدوى في الحدّ من فقرهم وتخفيفه بل وإخراج البعض منهم من دائرة الهشاشة الاجتماعية والفقر.

ومن الملاحظ أيضا أن معظم تدخلات الجمعيات موضوع الدراسة لصالح الفقراء، تستهدف تمكين الفقراء أو هي بالأحرى تدخلات وأنشطة تمكينية بما يعنيه ذلك من إكساب الفقراء لوسائل التمكين الضرورية المتمثلة في التعليم والتمويل والتكوين والتدريب والتأهيل من جهة، وأسس القوّة الاجتماعية المتمثلة في المشاركة ودفع الفقراء إلى التموقع داخل الحياة الاجتماعية النشطة من جهة أخرى. فالتمكين عملية تستهدف إلغاء الظروف المانعة أو المخفِّضة للمشاركة.

إذن فاتّخاذ عملية التمكين كخيار استراتيجي لمقاومة الفقر– إن على مستوى تمويل المشاريع أو الكفالات أو تقديم الخدمات والأنشطة الدفاعية – يعني عملية إلغاء شامل لظروف القهر الاجتماعي والسياسي والثقافي تجاه الأفراد والجماعات غير المُمَكَّنة أو بالاصطلاح الدارج الفقيرة والمعدمة.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث، أن نسهم ولو بقدر قليل في توفير تصور علمي، عن تعاطي الجمعيات الموريتانية موضوع الدراسة مع ظاهرة الفقر، التي تعتبر مكافحتها أولوية الأولويات بالنسبة للنشاط الحكومي وغير الحكومي الجمعياتي في البلد.

وقد انتظم هذا البحث في لحظات وخطوط كبرى نجملها فيما يلي:

بناء الإشكاليات والفرضيات والمفاهيم واختيار براديغمات البحث: وهي لحظة التأسيس والبناء والقطع في الوقت نفسه، فمن خلال الإشكاليات المتعددة في مجال التنظيم الجمعياتي والأدوار التي يطّلع بها والإشكاليات المطروحة حول الفقر وقضاياه، راهنّا على إشكالية بعينها، تعتبر العمل الجمعياتي نمطا من أنماط الفعل الإجتماعي والجماعي المنظم القائم على فكرة التمكين، واعتبار الفقر في المقابل شكلا من أشكال الحرمان من التمكين ووسائله.

في حين دارت فرضيات البحث الثلاثة حول إثبات أن توافر معطيات الوظائفية في عمل الجمعيات، وتبنّيها لفكرة تمكين الفقراء مع استيراتيجيات فعل ناجعة، هي عوامل كفيلة في إثمار عمل الجمعيات في محاربة الفقر. وهو ما أتبتته عديد معطيات الدراسة الميدانية التي شملت الجمعيات والمستفيدين منها في الوقت نفسه.

وجاء اختيارنا لبراديغمات البحث أيضا منسجما مع تلك الإشكاليات والفرضيات، حيث عمدنا إلى اختيار "توليفة براديغمية"، تشمل ثلاث براديغمات هي **براديغم التمكين** من حقل سوسيولوجيا التنمية و**براديغما التنظيم والفعل** من حقلي سوسيولجيا التنظيمات والجمعيات. وقد جرى إثبات العديد من فرضيات ومقولات وتحليلات هذه البراديغمات على مستوى الدراسة الميدانية خاصة منها ما يتعلق أولا بأهمية البناء الوظائفي والمؤسسي للجمعيات ومردوديته على سير العمل فيها أو ما يتعلق ثانيا باستثمار

العدة التفسيرية والمفاهيمية لبراديغم الفعل الاجتماعي في مقاربة العمل الجمعياتي الذي لا يعدو كونه نمطا من أنماط الفعل الاجتماعي والجماعي المنظم الذي يتبلور ويتحدد ضمن سياق معين ويقع تحفيزه وتفسيره عبر معطيات ومتغيرات معينة، وما يتعلق ثالثا بحسم تفسير الفقر باعتباره حرمانا من التمكين، ومن ثَم تكون الوسيلة الأفضل لمكافحته هي تمكين الفقراء عبر وسائل التمكين المتعددة التي تشمل **التدريب والتكوين والتأهيل والتمويل والتعليم والتكفل حتى**.

وبعد هذا التأسيس النظري لإطار البحث عمدنا إلى اختبار إشكالياته وفرضياته على عينة الجمعيات موضوع الدراسة ومستفيديها، وتم ذلك على مدى لحظتين كبريتين في البحث هما مجمل دراسته الميدانية وذلك على النحو التالي:

- اكتشاف السياق المجتمعي الذي تنزلت وتتنزل فيه الظاهرة الجمعياتية في موريتانيا، وهو سياق قَبَلي تقليدي بالأساس، قائم على نسق من التضامنات الآلية الأولية، قبل أن يضطر ونتيجة للعديد من التحولات والنقلات الفجئية – التي عرفها المجتمع الموريتاني البدوي – إلى التمدن السريع تحت ضربات ومخلفات الجفاف الذي أتى على مقومات الإقتصاد الريفي للمجتمع، مما تسبب في حدوث تصدعات وانهيارات على مستوى الإنتماءات والتضامنات الأولية، وتسبب أيضا في الأخير في حصيلة ضخمة من الفقر المتعدد المستويات والمظاهر التي تمثلت أساسا في **ترييف المدينة** وظهور أحياء من الصفيح تطوق المدينة عرفت محليا بأحياء "الكبّة" إضافة إلى مظاهر التشرد والتسول والجريمة وتدهور المستويات الصحية للمواطنين وارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمهات وانخفاض مستوى أمل الحياة عموما، وارتفاع نسب البطالة والتسرب المدرسي والأمية .

- هذا السياق المجتمعي الفقير، والاختلالات التي يواجهها على مستوى الصهر الثقافي والإجتماعي والعرقي وحتى القبلي[225] بين فئاته وشرائحه كان باعثا على نشأة الجمعيات خاصة أمام عجز الدولة المرة تلو الأخرى عن القيام بأدوارها في هذا المجال.
- اكتشاف السياقات الرسمية لعمل الجمعيات في موريتانيا: فأمام الفشل الرسمي في تطويق الفقر ومظاهره بات من الضروري تدخل فاعلين جدد، ففشل الدولة بسياساتها التنموية المتعددة التي تعرضنا إليها بالتفصيل منذ الإستقلال وحتى الآن وانسحابها من دورها في توفير الحاجيات الاجتماعية أدى لظهور المنظمات غير الحكومية على المستوى الكبير Macro وانتشارها في الشكل الصغير Micro، مع ما خلفته تلك السياسات من تهميش لفئات وشرائح واسعة من المجتمع، بحيث ظهرت الحاجة إلى الفاعل الجديد "الفاعل غير الحكومي" الذي أصبح طريق بروزه معبدا شيئا ما، لكن في ظل عدة إكراهات استطعنا أن نتلمسها ونكتشفها من خلال الدراسة الميدانية لحقل الجمعيات الموريتانية،

ولعل من أبرزهذه الإكراهات ما يلي:

1. وصاية الدولة والتغول المفرط على مبادرات المجتمع وتعبيراته المختلفة أو ما يسميه الدكتور المنصف وناس "دولنة المجتمع" فعلى الرغم من الإنفتاح الذي عرفته البلاد مع دستور 1991 الذي أطلق الحريات، وعلى الرغم من تبني الدولة لعقيدة المشاركة فيما يخص تعاونها وانفتاحها على المجتمع المدني في تقرير السياسات التنموية والتعاقد معه في القيام ببعض منها حتى إلا أن هذه التوجهات ظلت خارج حيز التنفيذ، فما زالت المضايقات وقلة التسهيلات تطبع تعاطي الدولة مع الجمعيات ، كما أنه مازالت للدولة أطماع في احتواء العمل الجمعياتي والهيمنة عليه، بحيث تقتصر مساعدتها للجمعيات على الجمعيات التي تدور في فلكها فقط، ويعد "منتدى

[225] انظر منصف وناس، الجمعيات في موريتانيا: التاريخ والتشريع والأنشطة، 2002، ص7.

الفاعلين الموريتانيين غير الحكوميين" نموذجا لذلك، فهذا المنتدى على الرغم من ضـــمه لما يناهز 500 جمعية ومنظمة غير حكومية وتوفير دعم ســـخي له من الدولة، إلا أنه ظل حبيس إملاءات الدولة وظل بعيدا – كشأن الدولة – عن حاجيات الناس اليومية، بل وأكثر من ذلك يعتبره بعض الفاعلين الجمعياتيين الواجهة الكبرى للفســـاد المالي الجمعياتي نظرا لوهمية وعدم وجود العديد من الجمعيات المنضـــوية تحته إلا ورقيا، كما تعكس واجهة المقر المركزي لهذا المنتدى ومعداته حالة من التسيب والغياب التام حيث تكررت زياراتنا له بغرض التواصل مع الفاعلين الجمعياتيين فيه، وفي كل مرة نزوره لا نجد غير البواب وغير مكتب اجتماعات لطول عدم اجتماع أي أحد فيه، حتى أصـبح أقرب للمنزل المهجور منه إلى مكتب اجتماعات، وهكذا فإن سـيطرة الدولة على العمل الجمعياتي لن تولّد غير واجهة عمل جمعياتي مبتور عن الواقع ومنبتّ عن قيم العمل الجمعياتي القائمة على روح التطوع والبذل والممتلكة لدرجة عالية من المرونة والقدرة على المبادءة، كما يثير احتواء الدولة للعمل الجمعياتي شـكوكا حول حول شـفافيته ونزاهته وفعاليته وتورطه في الفساد المالي.

2. ســـيطرة النزعة الفردية على التنظيمات الجمعياتية: وهي نزعة تقلّل من فاعلية المنظمة غير الحكومية، لأنها تفرض القيم الأبويّة محلّ القيم الديمقراطية، التي تتأسّـــس عليها روح الجمعيّة، باعتبارها تعاقدا وتعاونا بين مجموعة من الأفراد بحريّة، لتحقيق مجموعة من الأهداف التي يتقاســـمونها. وهذه النزعة مســـتمرّة التنامي في الحقل الجمعياتي الموريتاني على مســـتويين: الأول منهما يتمثل في تفرّد شـخص واحد بالسـلطة في الجمعيّة، بحيث تبقى دائما مرتبطة به وباسـمه، وبحيث لا يحدث أي تناوب على رأس الجمعيّة فمن بين ثلاثة من خمس جمعيات شملتها الدراسة لم يحدث أي تناوب على رئاســـة الجمعية منذ نشـــأتها وحتى الآن، وهو ما قد يعود بالضّـــرر على مؤســـســـيّة الجمعية وديمقراطيّتها وحتى على برامجها. أما المســـتوى الثاني وهو الأخطر والأشـــد انتشـــارا بين الجمعيات الموريتانية، فهو يتمثل في وجود مئات الجمعيات التي لا حظّ لها من

الوجود إلا شخص واحد هو الرئيس وهو الناطق باسمها وهو كل مكتب تنفيذها، وهذا النوع هو ما يصطلح على تسميته محليا باسم "جمعيات الكراطيبل" أو جمعيات المحفظة المتنقّلة، التي يسخّرها صاحبها لغرض واحد هو التربّح منها وتحصيل المال بها. وهو الشيء الذي أضرّ بسمعة العمل الجمعياتي الموريتاني وجعلة وسيلة للتّندّر بين الناس وأفقده بالتالي ثقة المجتمع.

3. البناء التشريعي المتَصل بالجمعيات: هو أيضا أحد إكراهات العمل الجمعياتي في موريتانيا، فعلى الرغم من إعلان دستور 1991 وإطلاق الحريّات، إلا أن التشريعات المتّصلة بالعمل الجمعياتي ماتزال دون المستوى المطلوب، فما زالت اللغة الزجريّة في مضمون ومنطوق تلك القوانين حاضرة ومازالت وصاية الجهات الأمنية على الجمعيات قائمة. ونظرا للتأويلات التي يتحمّلها قانون الجمعيات فإن إغلاق أي جمعية أو محاصرتها في عملها تظلّ مسألة يسيرة، بأقل خلاف سياسي أو آيديولوجي تجاه الجهة السياسية الحاكمة، كما أن التسهيلات وروح الانفتاح والمشاركة التي يتبنّاها قانون الجمعيات الموريتانية والتنموية خاصّة مازالت الدولة تتلكّأ في إنفاذه وتحقيقه على أرض الواقع.

4. حضور الجمعيات في محيطها الاجتماعي والسياسي والاستراتيجي عموما الخارجي والداخلي: مازالت حداثة التجربة الجمعياتية في موريتانيا تفرض منطقها على الجمعيات الموريتانية، فرصيد العلاقات مع الجهات المموّلة والداعمة مايزال ضعيفا، وهو ما يفسّر ضعف إمكانيات الجمعيات و"بدائيّة" الأدوار التي تقوم بها من جهة، وضعف بنائها المؤسّسي وكادرها البشري من جهة أخرى. والجمعيات موضوع الدراسة مدعوّة للاعتناء بهذه الجوانب وتحسينها، فلمزيد من العمل التنموي الناجع لا بد لها من أن تربط علاقات واسعة في محيطها المحلّي والإقليمي والدولي من جهة، وتعمل أيضا على بناء طواقمها وتدريبهم وتكوينهم من جهة أخرى.

وفي ضوء إكراهات العمل الجمعياتي في موريتانيا وضعف إمكاناته، ظلّت رهانات هذا العمل محدودة شيئا ما، ورهينةَ ما هو سائد، وإن كان ثمّة جمعيات استطاعت أن تكون علامة فارقة ومميّزة في العمل الجمعياتي الرائد في مكافحة الفقر من خلال استراتيجيات وتدخلات ومشاريع عمل وازنة ومؤثّرة.

وفي المستوى الأخير من البحث استطعنا أن نبرز أهميّة العمليات التمكينية التي تقوم بها الجمعيات "موضوع الدراسة" لصالح الفقراء، في محاربة الفقر، عبر استنطاق تقييم الفقراء لها بأنفسهم.

وبذلك يمكن القول إن التجربة الجمعياتية في موريتانيا على الرغم من حداثتها، إلا أنها تبقى وسيلة فعل قويّة في مجال محاربة الفقر ودفع عجلة العملية التنموية التي هي بالأساس عملية تصاعدية للنُّظُم الاجتماعية ككل في شتّى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والحقوقية والخدميّة.

ونأمل أن يكون هذا البحث قد ساهم – ولو بقدر قليل – معرفيا في فهم الظاهرة الجمعياتية في موريتانيا والأدوار التي تضطلع بها في مجال محاربة الفقر في العاصمة نواكشوط، علما وأنه ما من دراسات سوسيولوجية سابقة تناولت هذا المجال محليا في موريتانيا – عدا دراسة وحيدة قام بها الدكتور المنصف وناس عن تاريخ وتشريع وأنشطة الجمعيات في موريتانيا – والتي على الرغم من أهميّتها لنا إلا أنها لم تتطرّق إلى علاقة هذه الجمعيات بظاهرة الفقر ولم تستهدف المستفيدين من الجمعيات بالدراسة، ومن هنا كانت راهنيّة هذا البحث وأهميّته.

عليه نأمل أن يكون هذا الكتاب قد أسهم في التنقيب عن خصوصية المجتمع الموريتاني عبر ظاهرتيْ الفقر والجمعيات فيه، فالمجتمع الموريتاني ككل مايزال مجتمعا بكرا بالنسبة للبحوث السوسيولوجية المدعوّة إلى تسليط الضوء عليه واكتشافه، وهي مسؤولية نحاول ماستطعنا أن نضطلع بها الآن من خلال هذا العمل ولاحقا عبر أعمال أخرى أشمل وأكثر رصانة.

قائمة المصادروالمراجع

العربية

الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا. مج 2: خطة عمل 2011–2015. نواكشوط: الوزارة الأولى، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2015.

الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا. مج1: حصيلة 2006-2010، نواكشوط: الوزارة الأولى، 2010.

أفهيلد، هورست. اقتصاد يغدق فقرا، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت: عالم المعرفة، 2007.

بوخريص، فوزي. مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2013.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية. محكمة الحسابات. التقرير السنوي العام 2013–2014–2015 (تشرين الأول/ أكتوبر 2017). في: https://bit.ly/3haOk9W

_____. التقرير العام السنوي 2016–2017 (تموز/ يوليو 2019). في: https://bit.ly/3kP5MmR

الجمهورية الإسلامية الموريتانية. لجنة التحقيق البرلمانية. "تقرير الصياغة: الاستنتاجات والتوصيات القرارات رقم 1 ورقم 2 ورقم 3". بوابة العلم. في: https://bit.ly/3aBRCAx

دي ساشيه، فرانسيس. موريتانيا من سنة 1900 إلى سنة 1975. ترجمة محمد بن بوعليبة بن الغراب. نواكشوط: جسور للنشر، 2013.

السعيدي، فتحية. "الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وثقافة المجتمع المدني في تونس". أطروحة دكتوراه. جامعة تونس. تونس. 2001.

سيدي باب، محمد الأمين. مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005.

بنت عبد الله، منينة. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية [منّينة بنت عبد الله]. التقرير السنوي الأول: نشاط المنظمات الأهلية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2002.

الجوهري، محمد (محرر). دراسات اجتماعية معاصرة، الإسكندرية: المركز القومي للترجمة، 2006,

الخطيب، عبد الله، وأيمن عبد الوهاب، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الأهلية في الدول العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 1999.

دوركايم، أميل. قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1988.

مولاي ولد أحمد الشريف، السالك. التحضر غير القانوني ودوره في دينامية مدينة نواكشوط، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس،2007.

عبيد، محمد. الفقر في مدينة نواكشوط دراسة في الجغرافيا الاجتماعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، 2014.

غدنز، أنتوني. علم الاجتماع. ترجمة فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.

الغول، رضا. الجمعيات الخيرية في تونس قبل الاستقلال: الهياكل والوظائف، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، 2003.

فريدمان، جون. التمكين: سياسة التنمية البديلة. ترجمة ربيع وهبة. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.

الفارس، عبد الرزّاق. الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

فلوري، لوران. ماكس فيبر، ترجمة محمد علي مقلد، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة ،2008.

فيبر، ماكس. مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة، صلاح هلال، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2011.

قيرة، إسماعيل."من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجًا". المستقبل العربي. العدد 205 (آذار/ مارس 1996).

كيفي، ريمون، ولوك فان كمبنهود. دليل الباحث في العلوم الاجتماعية، تعريب يوسف الجباعي، المكتبة العصرية، بيروت،1997.

كولير، بولو، وديفيد دولار. العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل، ترجمة هشام عبد الله، 2003.

ليلة، علي. دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2002.

المجلس الوزاري للشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية. التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد. بيروت: 2017.

المحبوبي. سيدي عبد الله. "الهجرات الداخلية والتنمية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية". أطروحة دكتوراه. جامعة تونس. تونس، 1996.

النحوي، الخليل. بلاد شنقيط: المنارة.. والرباط. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987.

هس، شارلين. وبيير باتريشيا ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي، القاهرة، 2011.

ونّاس، المنصف. الحياة الجمعياتية في المغرب العربي: التاريخ والواقع والآفاق: الجزائر، المغرب الأقصى، تونس. تونس: ألتالير، 1997.

_____. الجمعيات في موريتانيا: التاريخ والتشريع والأنشطة: دراسة ميدانية. غير منشورة (2002).

ويبستر، أندرو. مدخل لسوسيولوجية التنمية. ترجمة حمدي حميد يوسف. سلسلة المائة كتاب. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986.

الأجنبية:

Arnaud, Jean. Profil démographique des villes de Mauritanie d'après l'enquête urbain de 1975.

Aznar, Guy. Emploi: La grande mutation, Paris: Hachette littératures, 1998.

Bonte, Pierre. “L'évolution de la société rurale Mauritanienne: Le pari de la sécurité alimentaire.” Politique Africaine. No. 55. (Octobre 1994).

Boudon, Raymond. Les méthodes en sociologie, édition P.U.F, Paris, 1966.

Boukraa, Ridha. Comprendre la mondialisation: Études sociologiques. Tunis: Centre de Publication Universitaire, 2005.

Cheikh, Abdel Wedoud. Nomadisme, Islam et pouvoir politique dans la société maure précolonial XIème siècle - XIXème siècle: essai sur quelques aspects du tribalisme, Thèse de sociologie, Université Paris V René Descartes ,1985.

Crozier, Michel. Le phénomène bureaucratique, éd du Seuil, Paris, 1963.

_____. Et Erhard Friedberg, L'acteur et le système, seuil, Paris, 1977.

De Tocqueville, Alexis. De la démocratie en Amérique, , Garnier - Flammarion, Paris, 1981.

D'hont, Olivier. Les Kébé de Nouakcott, thèse de doctorat, Paris v, 1985.

Gomel, Bernard. L'emploi salarié dans le travail des associations, Paris: La Découverte, 2006.

Journet, Nicola. La logique des communautés: La communauté, un lien fondamentale, in Sciences Humaines, N48, 1995.

Joseph, Haerning et autres, Introduction penser l'association: du projet au fonctionnement, in, sociologie de l'association: de l'organisation à l'épreuve du changement social, éd, Desclée Brouwer, Paris, 1997.

Labbens, Jean. Sociologie de la Pauvreté: Le tiers monde et le quart monde. Paris: Gallimard, 1978.

Laville, Jean-Louis. L'association : une liberté propre à la démocratie in sociologie de l'association : de l'organisation à l'épreuve du changement social, Désclée Brower, Paris, 1997.

_____. Les raisons d'être des associations in association démocratie et société civile, La Découverte et Syros, Paris, 2001.

_____. Et Renaud Sainsaulieu, Sociologie de l'association, Desclée de Brouwer, Paris, 1997.

_____. Et Renaud Sainsaulieu, Les Fonctionnements associatifs, Paris: Desclée Brouwer, 1997.

Laroussi, Houda. Micro-crédit et lien social en Tunisie: La solidarité instituée. Tunis: IRMC; Paris: Karthala, 2009.

Lester M. Salamon, The Rise of the Nonprofit Sector, Published by the council on Foreign Relation" Foreign Affair", 1994.

Lewis, Oscar. Five Families: Mexican Case Studies in the Culture of Poverty. New York: Basic Books, 1959.

_____. Les enfants de chansez: Autobiographie d'une famille mexicaine, Paris, Gallimard, 1964.

_____. Lavida une famille Portoricaine dans une culture de pauvreté, New york, Gallimard, 1969.

Mohamed Moktar Aloui, Note d'étude relative à la situation des ONG en Mauritanie, rapport dactygraphié, 2000.

Mignon, Jean –Marie. Le métier d'animateur, Paris: Syros, 1999.

Touraine, Alain. Le retour de l'acteur, éd, Fayard, Paris, 1984.

_____. Rationalité et Politique dans L'entreprise, PUF, Paris, 1966.

Peretz, Henri. Les méthodes en sociologie: L'observation. Paris: La Découverte, 2004.

Rochet, Claude. Manages vos associations, Paris : CALMANN – LEVY, 1992.

Simmel, Georg. Les Pauvres, P.U.F, Paris, 1998.

Sumpf, Joseph & Michel Hugues. Dictionnaire de sociologie. Paris: Librairie Larousse, 1973.

الـنـــــــــاشـــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لايسمح بإعادةإصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصاديةألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب: الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لجمعيات المجتمع المدني في مكافحة الفقر

الحالة الموريتانية

مساهمة نقدية في سوسيولوجيا الجمعيات والتنمية

The economic and social contribution of civil society associations in combating poverty In light of the Mauritanian situation. A critical contribution to the sociology of Associations and Development

تأليف: د. محمد يحي حسني

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير إدارة النشر: د. أحمد بوهكو – ألمانيا - برلين

رقم تسجيل الكتاب: VR. 3383 – 6837 B

الطبعة الثانية

2023م

هذا الكتاب هو محاولة لتقصّي الأدوار التنموية التي ينهض بها القطاع الثالث ممثلا في المجتمع المدني بتنظيماته وجمعياته المتعددة والمتنوعة الاختصـاص، مع التركيز على الجمعيات ذات الطابع التنموي تحديدا. وتنبع أهمية مقاربة الدور التنموي للفاعل غير الحكومي ممثلا في المجتمع المدني من التنامي المتزايد للحياة الجمعياتية والأدوار التي تؤديها وتعويضـها شـيئا فشـيئا للدولة. ويعدّ الفقر في بلد كموريتانيا هو التحدي الأول للدولة والمجتمع المدني معا فما زالت نسـبة الفقر في موريتانيا مرتفعة مقارنة بالبلدان المجاورة، وما زال الفقر يلقي بظلاله الثقيلة على الدولة والمجتمع. وتعدّ العاصـمة نواكشوط نموذجًا حيّاً لمعاناة المدينة الحديثة من الفقر ومخلّفاته.